مصباح الزجاجة

في

شرح خطبة الحاجة

للعلامةِ الألباني رحمه الله

جَمْعُ وإِعْدَادُ وَتَخْرِيجُ

أَبي عبد الله ربيع بن زكريا بن محمد أبو هرجة

مكتبة ابن عباس

الطبعة الأولى



منية سمنود - أجا - دقهلية
جمهورية مصر العربية
شارع الثورة بجوار سنترال الدولية

هاتف : ٠٥٠٦٤٩٣٢٥٠ - ٠٤٠٢٩١٦٣٢٤

محمول : ٠١٠٠١٦٩٧٦٧٦ - ٠١١٤٤٢٠٠٤٤٥

رقم الإيداع: ٢٠٤٩٦ / ٢٠١١

الناشر

مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع
المنصورة - عزبة عقل - شارع عوض الله
Ebn_abas@hotmail.com





مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله [(١)].

أما بعد

فقد وقفت على خطبة الحاجة التي جمع طرقها التي وردت بها والصحابة الذين رووها الشيخ المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله وأجزل له المثوبة جزاء ما قدم وأحيا من السنن وحارب من البدع - وهي رسالة طيبة أحيا بها ذكر فيها من خطبة الحاجة سنة من سنن النبي - عليه الصلاة والسلام - لم يكن عند الكثير علم بها بل كان الكثير من الخطباء يؤلف مقدمة لخطبته تناسب موضوعها فيجهد نفسه في تأليفها وتركيبها مع الاهتمام بأن تكون مؤثرة في السامعين فيركب الصعب والذلول ويتكلف السجع تكلفًا ظاهرًا مع ما قد يحوي من مخالفات شرعية أحيانًا، ويترك خير الهدى وهو بين يديه إما جهلًا وإما زهدًا لكن ما إن ظهرت هذه الرسالة الطيبة حتى رأيتها تنتشر بين الخطباء وتسمع على المنابر وفي الدروس.

ولما وقفت على هذه الخطبة وجدتها مشتملة على مقاصد عقدية ومهمات

---

(١) نص الخطبة التي رواها ابن عباس ﭬ عن النبي ﷺ وستأتي.

شرعية مهمة تحتاج إلى شرح وبيان لمعانيها، وقد وقفت على شروح لبعض أهل العلم لها وكان أول ما وقفت عليه من الشروح شرح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ثم وقفت على شرح لبعض ألفاظها لابن القيم رحمه الله وابن رجب رحمه الله وهما تلميذا شيخ الإسلام، ثم وقفت على شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ثم وقفت على شرح للشيخ عبد الرحمن البراك – حفظه الله – فرأيت إتمامًا للفائدة أن أجمع أقوال هؤلاء الأعلام في نسق، لعله يكون معينا على فهم هذه الخطبة النبوية الشريفة.

وقد كان النبي ﷺ يعلم أصحابه هذه الخطبة كما ذكر ابن مسعود رضي الله عنه علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة.

وهل علمهم ﷺ هذه الخطبة إلا ليقدموها بين يدي خطبهم ومواعظهم وأمورهم؟!!

على أن هذه الخطبة لا يلزم البدء بها بحيث لا يجوز غيرها بل يشرع البدء بها، ويجوز البدء بغيرها – إن اشتمل على حمد الله تعالى والثناء عليه – جل وعلا – بما هو أهله. كما صح ذلك عن النبي ﷺ.

ففي صحيح مسلم (٤٥– ٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يخطب الناس، يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله.... الحديث وسيأتي وفيه أيضًا (٢١-١٦٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فقام النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد.

وعند البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (١/ ٩٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها في حديث كسوف الشمس فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه.

وعند البخاري (٨٦، ١٨٤)، ومسلم (١١– ٩٠٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما في حديث كسوف الشمس فخطب رسول الله ﷺ الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة تدل على جواز الابتداء بغير خطبة الحاجة، ولا يعني هذا إهمال هذه الخطبة وعدم البدء بها، بل يدل على مشروعية هذا وهذا، فتقال هذه أحيانًا وهذه أحيانًا دفعًا لتوهم وجوب الابتداء بها، ولذلك قال أهل العلم بسنية الابتداء بها، فها هو الصنعاني رحمه الله في شرح بلوغ المرام حديث رقم (٩١٥) باب: أحكام النكاح.

يقول: وفيه – أي حديث ابن مسعود – دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره، ويخطب بها العاقد لنفسه حال العقد، وهي من السنن المهجورة . اهـ .

وكذا قال في حاشية شرح عمدة الأحكام (٣/ ٩٧٩).

وهل يبتدأ بهذه الخطبة في الكتب والرسائل أيضًا؟

جرت عادة المصنفين أن يبدؤوا كتبهم بالحمد، وبعضهم بالبسملة وبعضهم يجمع بينهما وآخرون يبدؤون بخطبة الحاجة.

فهل الأمر واسع بحيث يسع المصنف أن يبدأ بواحد مما ذكر أم أن هناك ما هو أولى أن يبدأ به إذ تأليف الكتب والرسائل يختلف البدء فيها عن البدء في الخطب الكلامية؟

أقول: قد وقفت على إشارات في هذه المسألة، فأذكر ما وقفت عليه مرجحا ما ظهر لي قوته، والله المستعان ومنه التوفيق والسداد فقد رأيت العلماء ذهبوا مذاهب مختلفة في الابتداء بالبسملة أو الحمد أو الجمع بينهما أو البدء بخطبة الحاجة.

فالبخاري رحمه الله ابتدأ صحيحه بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» ولم يزد على ذلك وعقب البسملة بـ «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ» وقد سبقه إلى ذلك الإمام مالك رحمه الله حيث ابتدأ الموطأ بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» باب وقوت الصلاة.

والإمام أحمد رحمه الله قال مبتدأً مسنده: بسم الله الرحمن الرحيم طبعة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وفي طبعة الرسالة زيادة بعد البسملة هي «رب أعن ويسر يا كريم» وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم – مسند أبي بكر الصديق.

وابن أبي شيبة بدأ المصنف بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب الطهارة.

وكذا عبد الرازق بدأ المصنف بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب الطهارة.

وجاء بعدهم أبو داوود فابتدأ سننه بالبسملة فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب الطهارة.

وابتدأ الترمذي جامعه بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب الطهارة.

وابتدأ النسائي سننه الكبرى بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب الطهارة، وكذا الصغرى.

وابتدأ ابن ماجة سننه بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب المقدمة.

وغير هؤلاء كثير ممن ابتدأ تصنيفه بالبسملة، ولم يزد على ذلك.

بل قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١١): وهم الأكثر ويؤيد هذا المذهب أن الرسول ﷺ افتتح رسائله إلى الملوك بالبسملة فقط.

ففي كتابه ﷺ إلى هرقل كتب:

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم [(١)].

---

(١) قال النووي في شرح مسلم ١٢/ ٩٢: قال النبي ﷺ: إلى هرقل عظيم الروم، ولم يقل ملك الروم، لأنه لا ملك له ولا لغيره إلا بحكم دين الإسلام، ولا سلطان لأحد إلا لمن ولاه رسول الله ﷺ أو ولاه من أذن له رسول الله ﷺ ولم يقل إلى هرقل فقط، بل أتى بنوع من الملاطفة فقال: عظيم الروم أي الذي يعظمونه ويقدمونه.....

سلام على من اتبع الهدى.

أما بعد،

فإني أدعوك بدعاية الإسلام....

أخرجه البخاري رقم (٧)، ومسلم (١٧٧٢) وفي صلح الحديبية قال النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب: اكتب الشرط بيننا.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

أخرجه البخاري (٢٦٩٨) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٩٢-١٧٨٣) واللفظ له، وليس عند البخاري ذكر التسمية وكذلك كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه كتاب الصدقات لأنس بن مالك رضي الله عنه لما وجهه إلى البحرين كتب:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله....

أخرجه البخاري (١٤٥٤) باب زكاة الغنم.

ومما يؤيد هذا المذهب أن أول سورة نزلت من القرآن هي: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فطريق التأسِّي به الافتتاح بالبسملة والاقتصار عليها. قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ١١).

وهذا المذهب الذي يفرق بين الخطب فتبتدأ بالحمد وبين الرسائل والكتب فتبتدأ بالبسملة هو الراجح؛ لأن الأدلة الشرعية تعضده وتدل عليه وقد سبق ذكرها.

وهذا هو هدى النبي ﷺ في خطبه حيث بدأها بالحمد والشهادة دون البسملة وهدية – عليه الصلاة والسلام – في كتبه ورسائله حيث بدأها بالبسملة دون الحمد والشهادة، وخير الهدى هدى محمد ﷺ.

ومن المصنفين من ابتدأ تصنيفه بالحمد كالإمام مسلم رحمه الله حيث قال: الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

واستدل النووي رحمه الله لابتدائه بالحمد بحديث: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لله أَقْطَعُ**»[١].

ولعل مسلمًا لما بدأ كتابه بمقدمة أجراها مجرى الخطبة فابتدأها بالحمد كما أفاده الحافظ في «الفتح» (١/ ١١).

ومن المصنفين من جمع البسملة والحمدلة وهو مذهب كثير من المصنفين، واستدلوا بأدلة منها:

الاقتداء بالكتاب العزيز فإنه مفتتح بالبسملة والحمد ومنها حديث «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر**» وفي بعض الروايات «**بحمد الله**»[٢].

(١، ٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٩) ، وأبو داوود (٤٨٤٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٩٤)، وابن ماجة (١٨٩٤)، وابن حبان (١، ٢٩، والدارقطني في السنن (١/ ٢٢٩) وغيرهم.

وقد روي موصولًا ومرسلًا بألفاظ مختلفة، وقد حسنه بعض أهل العلم، والراجح أنه حديث ضعيف من كل طرقه.

قال الدار قطني: المرسل هو الصواب وراجع الإرواء (١/ ٢٩).

وفي بعضها ذكر الصلاة على النبي – عليه الصلاة والسلام –.

ويجاب على ما استندوا إليه:

بأن القرآن لا يقاس عليه غيره لأنه متعبد بتلاوته، ثم إن فاتحة الكتاب لا يقال فيها إنها في مقام الافتتاح بالبسملة ثم الحمدلة لأن الافتتاح بها؛ لأنها أم القرآن، ألا ترى أن ما بعدها من السور لم تفتتح إلا بالبسملة ثم إن في وسط القرآن سور افتتحت بالبسملة والحمد لله.

والجواب عن الحديث بأنه لا دليل فيه لضعفه.

ومن المصنفين من ابتدأ تصنيفه بخطبة الحاجة كالطحاوي في كتابه مشكل الآثار، وابن تيمية في بعض رسائله.

وكثير من المعاصرين أهل السنة أتباع السلف الصالح ودليلهم في ذلك حديث ابن مسعود ﵁ والذي يظهر لي أن حديث ابن مسعود ﵁ يحمل على أنه في الخطب الكلامية.

هذه هي آراء أهل العلم التي وقفت عليها في هذه المسألة والذي ترجح عندي هو الرأي الأول كما سبق.

وقد قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١١):

وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة ، وكذا معظم كتب الرسائل. اهـ. والله أعلم.

❊ ❊ ❊

أما عملي في هذه الرسالة فيتلخص في الآتي:

١- ذكرت ما وقفت عليه من تخريجات لم يذكرها الشيخ الألباني رحمه الله.

٢- عزوت الأحاديث إلى مصادرها ذاكرًا أرقامها إذ هي أسهل في الرجوع إليها.

٣- ذكرت بعض التعقبات التي ظهرت لي.

٤- ذكرت ما وقفت عليه ممن روى خطبة الحاجة ولم يذكرهم الشيخ رحمه الله وألحقتها مباشرة بعد رسالته مرقما لها بأرقام (٩، ١٠، ١١).

فتكون خطبة الحاجة قد وردت من أحد عشر طريقا، عن ثمانية من الصحابة رضي الله عنهم وثلاثة من التابعين.

٥- خصصت فصلًا لتخريج زيادة «ونستهديه» وتبين عدم ثبوتها.

٦- شرحت خطبة الحاجة في فصل خاص مبينًا ما اشتملت عليه من الأمور العقدية، واستفدت في هذا الشرح بكلام أهل العلم فما ذكرته بنصه عزوته إلى قائله مع ذكر المصدر، وما استفدته بمعناه أو سقته بلفظ من عندي لم أعزه.

٧- ذكرت فصلًا فيما يتعلق بـ «أما بعد».

٨- جمعت شروح أهل العلم - التي وقفت عليها - لهذه الخطبة سواء في ذلك من شرحها مباشرة أو من شرح بعض ألفاظها وإن كانت تتعلق بمناسبة أخرى أو عند حديث آخر، لمناسبتها لخطبة الحاجة.

٩- جعلت بعد كل تعليق علقه الشيخ الألباني رحمه الله في هامش الرسالة حرف «ن» ليتميز أنه له.

وكتب

ربيع بن زكريا بن محمد أبو هرجة

غرة المحرم ١٤٢٦ هـ

ثم نظرت فيها وزدت زيادات وقفت عليها،

في صبيحة يوم الاثنين ٦/ربيع الأول ١٤٣٠هـ

الشارقة - كلباء - مسجد الخلفاء الراشدين.





خطبة الحاجة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

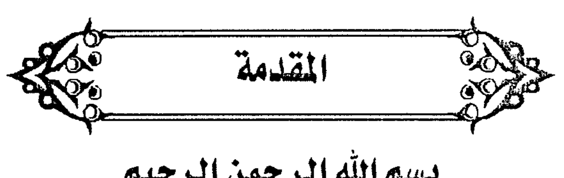
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: ثم يذكر حاجته.

❋ ❋ ❋



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

وبعد؛ فإنه لما كان يوم عقد نكاحي على زوجتي الثانية بعد بضعة أشهر من وفاة الأولى - «أم عبد الرحمن» رحمها الله تعالى - عرض على بعض الإخوان أن يلقى هو خطبة النكاح وذكر أنه لمس غير مرة فائدتها وأثرها حين كان يلقيها فقلت : لا مانع عندي ولكن أريد أن ألقي عليها نظري فاعرضها على فرأيتها لا بأس بها بيد أنني أدخلت عليها بعض التحسينات مثل حذف بعض الأحاديث الضعيفة وإقامة أخرى صحيحة مقامها وكان أهم ذلك عندي أن قدمتها بخطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه بعد أن تتبعت طرقها وألفاظها من مختلف كتب السنة المطهرة.

هذه الخطبة التي كان السلف الصالح يقدمونها بين يدي دروسهم وكتبهم ومختلف شؤونهم كما سيأتي بيانه في «الخاتمة» إن شاء الله تعالى، ثم بدا لي أن أجمع ذلك في هذه الرسالة تذكرة لي ولعل فيها فائدة لغيري وقد جعلتها على فصلين وخاتمة.

والله تعالى حسبي ونعم الوكيل.

محمد ناصر الدين الألباني

❋ ❋ ❋

[إن] [(١)] الحمد لله [نحمده] ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا [ومن سيئات أعمالنا]، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد[(٢)] أن لا إله إلا الله وحده [لا شريك له]، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

(١) ما بين المعكوفتين زيادة ثابتة في بعض الروايات جعلناها بينهما تنبيها لذلك.ن

(٢) يلاحظ هنا أن الفعل بصيغة المتكلم المفرد بخلاف الأفعال المتقدمة فهي بصيغة الجمع وقد أبدى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ذلك حكمة لطيفة نقلها عنه تلميذه ابن القيم في «تهذيب السنن» (٣ / ٥٤) فقال : «والأحاديث كلها متفقة على أن « نستعينه » و«نستغفره» و «نعوذ به» بالنون والشهادتين بالإفراد : «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله» .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

لما كانت كلمة الشهادة لا يتحملها أحد عن أحد ولا تقبل النيابة بحال أفرد الشهادة بها[(١)] ولما كانت الاستعانة والاستعاذة والاستغفار تقبل ذلك فيستغفر الرجل لغيره ويستعين الله له ويستعيذ بالله له أتى فيها بلفظ الجمع ولهذا يقول : اللهم أعنا وأعذنا واغفر لنا قال ذلك في حديث ابن مسعود وليس فيه «نحمده»[(٢)] وفي حديث ابن عباس «نحمده» بالنون مع أن =

---

(١) قلت: بدأ شيخ الإسلام كتابه « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » بخطبة الحاجة، وذكر فيها لفظ الشهادة بصيغة الجمع « نشهد » في الموضعين في الشهادة لله بالوحدانية وللنبي ﷺ بالرسالة، فالظاهر أنه جائز أيضًا. يقوله عن نفسه وعن غيره باعتبار ظاهر الحال، أي باعتبار ما ظهر له من غيره.

وقد ذكر محقق الكتاب أنه وقع في بعض المخطوطات والمطبوعة بلفظ « نشهد » وفي بعضها بلفظ « أشهد » قال: ولعله الصواب لموافقته روايات الحديث، والله أعلم.

(٢) لكنه في شرح خطبة الحاجة – كما سيأتي – أثبت « نحمده » في حديث ابن مسعود.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

[أما بعد]: ثم يذكر حاجته.

= الحمد لا يتحمله أحد عن أحد ولا يقبل النيابة[1].

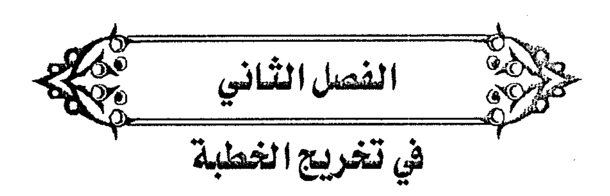
وفيه معنى آخر، وهو أن الاستعانة والاستعاذة والاستغفار طلب وإنشاء، فيستحب للطالب أن يطلبه لنفسه ولإخوانه المؤمنين، وأما الشهادة فهي إخبار عن شهادته لله بالوحدانية، ولنبيه بالرسالة، وهي خبر يطابق عقد القلب وتصديقه، وهذا إنما يخبر به الإنسان عن نفسه لعلمه بحاله، بخلاف إخباره عن غيره، فإنه يخبر عن قوله ونطقه لا عن عقد قلبه. والله أعلم.

قلت: إن لفظة: «نحمده» قد وردت في حديث ابن مسعود من طريقين كما يأتي، ووردت في حديث ابن عباس عند «مسلم» وغيره كما يأتي. «ن»

❀ ❀ ❀

---

(١) والجواب عن هذا أن يقال: إنما هو إخبار عن ظاهر الحال أي أنه يخبر عن نفسه وعن غيره باعتبار ما ظهر له أنهم حامدون لله تعالى.



الفصل الثاني
في تخريج الخطبة

وردت هذه الخطبة المباركة عن ستة من الصحابة وهم عبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله ونبيط بن شريط وعائشة[١] رضي الله عنهم . وعن تابعي واحد هو الزهري[٢] رحمه الله.

١- حديث ابن مسعود وله عنه أربعة طرق

الأول : عن أبي إسحاق[٣] عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه قال : علمنا رسول الله صلى الله عليه و سلم خطبة الحاجة [في النكاح وغيره] : الحمد لله . الحديث.

أخرجه أبو داود (١: ٣٣١)، والنسائي (١/ ٢٠٨)، والحاكم (٢/ ١٨٢، ١٨٣)، والطيالسي (رقم ٣٣٨)، وأحمد (رقم ٣٧٢٠ و ٤١١٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (ق ٣٤٢/ ١)، والطبراني في «المعجم الكبير»، والبيهقي في «سننه» (٧/ ١٤٦) من طرق عنه.

---

(١) قلت: ووقفت على صحابي آخر وردت خطبة الحاجة عنه هو أبو هريرة رضي الله عنه .

(٢) وقفت على تابعين آخرين وردت خطبة الحاجة من طريقيهما هما: سعيد ابن عبد الرحمن الجمحي وأبو سلمة بن عبد الرحمن.

وسيأتي ذكر الأسانيد الثلاثة – إن شاء الله تعالى – بأرقام ٩، ١٠، ١١.

(٣) أقول: رواه عن أبي إسحاق ثلاثة:

أ- شعبة بن الحجاج. ب- سفيان الثوري.

ج- إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان.

أ- شعبة بن الحجاج:

أخرج حديثه أحمد في «المسند» (١/ ٣٩٣) رقم (٣٧١٩)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٥٥٢٨)، وفي «الصغرى» (٣/ ١٠٥) رقم (١٤٠٤)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٤٩١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ١٦٨) رقم (٥٢٥٧)، والطيالسي في «مسنده» رقم (٣٣٨)، والدارمي في «سننه» (٢٢٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٩٩) رقم (٢٧٤٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٠٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» رقم (٣)، والطبراني في «الكبير» (١٠٠٨٠)، وفي «الأوسط» (٢٤٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٤٦) رقم (١٣٦٠٤).

كلهم من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به وقد وردت زيادات في بعض طرق حديث شعبة:

١ - «وسيئات أعمالنا» عند النسائي في «الصغرى» وعند ابن السني بزيادة من بعد الواو «ومن سيئات أعمالنا».

٢ - «أو إن الحمد لله» عند الطيالسي والدارمي والبيهقي.

٣- «نحمده» عند الدارمي والحاكم والطبراني.

٤ - «ونستغفره» ليست عند الطبراني وعنده في آخره «**أما بعد**».

٥- عند الطيالسي والبيهقي: قال شعبة: قلت لأبي إسحاق: هذه في خطبة النكاح أو في غيرها؟ قال: في كل حاجة.

ب- سفيان الثوري:

أخرج حديثه أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٣) رقم (٤١١٤) عن وكيع ومن طريقه أبو يعلى في «مسنده» رقم (٥٢٣٣)، وأبو داوود في «السنن» (٢١١٨) عن

محمد بن كثير، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٤٦) رقم (١٣٦٠٧) من طريق قبيصة.

كلهم عن سفيان عن أبي إسحاق به موقوفًا على ابن مسعود ﷺ.

وخالفهم عبيد الله بن موسى عند الآجري في «الشريعة» رقم (٤٠٩) فرواه عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا.

وعبيد الله بن موسى تكلم فيه أحمد وغيره، ووثقه جماعة.

قال الحافظ في «التقريب»: ثقة كان يتشيع. قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم واستصغر في سفيان الثوري .اهـ.

وفي التهذيب: قال ابن شاهين في «الثقات»: قال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفيان اضطرابًا شديدًا.

فالراجح في رواية سفيان الوقف والله أعلم.

وقد وردت زيادات في بعض طرق سفيان:

١) «الحمد لله الذي نحمده» عند البيهقي.

٢) «عن عبد الله بن مسعود في خطبة الحاجة في النكاح وغيره» عن أبي داوود.

٣) «إن الحمد لله» عند أحمد وأبي يعلى.

ج- إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان:

أخرج حديثه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٩٢)[1]، والطبراني في

---

(١) وقع عند النسائي إسماعيل وحماد، والصواب إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، وذكر المزي في «التحفة» (٩١٤٨) هذا الخطأ وصوبه.

«الأوسط» (٧٨٧٢)، وفي «الدعاء» (٩٣٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ١٤٨) رقم (٧٢٢١) من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن إسماعيل بن حماد به فذكره وزاد قال أبو عبيدة: وسمعت أبا موسى يقول: كان رسول الله ﷺ يقول: «فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَصِلَ خُطْبَتَكَ بآيٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَقُلْ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾». ثم ذكر الآيات.

أما بعد، ثم تتكلم بحاجتك.

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٢٢)، وفي «الأوسط» (٧٨٧١) من الطريق السابقة، ولكن بلفظ مختلف ولفظه: «عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ كان يَجِيءُ كُلَّ يَوْمِ خَمِيسٍ يَقُومُ قَائِمًا لا يَجْلِسُ، فَيَقُولُ: «لا تَفْتِنُوا النَّاسَ، فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ، فَيَقُولُهَا[1] اثْنَانِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَصْدَقُ الْحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثٍ ضَلالَةٌ، إِنَّ الشَّقِيَّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَإِنَّ السَّعِيدَ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ، أَلا فَلا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمُ الأَمَدُ وَلا يُلْهِيَنَّكُمُ الأَمَلُ ... .

فهذا اللفظ مخالف لما سبق عن إسماعيل بن حماد من سياق خطبة الحاجة، مع أن السند عند الطبراني واحد وكنت أظن أن العلة في اختلاف المتْن من شيخ الطبراني محمود بن محمد الوسطي، حتى وقفت على ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي حوادث سنة (٣٠٧) فقال عنه: محدث كبير وفي «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٤٢، ٢٤٣) قال: الحافظ المفيد ثم وقفت على «علل الدارقطني» (٥/ ٣٢٣) سؤال رقم (٩١٦) فذكر هذا الحديث بهذا اللفظ، وصوب وقفه - كما سيأتي -.

---

(١) هكذا، والصواب، فيقول: هما اثنتان: أحسن الهدى وأصدق الحديث....

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، إلا أنه منقطع، فقد قال النسائي عقب أن ساقه :

أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئًا[1]، ولا عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، ولا عبد الجبار بن وائل بن حجر.

---

(١) أقول: وكذلك نص عليه في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٥١).

و«جامع التحصيل» للعلائي (ص ٢٤٩) .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٨٧): أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وقال الحافظ في «التقريب» (٢/ ٤٣٩) : الراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه.

وهذه الزيادة «في النكاح وغيره» هي لأبي داود[١] من طريق سفيان عن أبي إسحاق، وظاهرها أنها من قول ابن مسعود، لكن خالف شعبة فجعلها من قول أبي إسحاق حيث قال: «قلت لأبي إسحاق: هذه الخطبة في النكاح أو في غيرها؟[٢] قال: في كل حاجة». رواه الطيالسي[٣] والزيادة الأولى والثانية والثالثة والرابعة للطحاوي، ولأحمد الأولى في رواية[٤]، وللحاكم الثانية والسادسة، وللنسائي الثالثة، وللطبراني الخامسة، وللدارمي الثانية والسادسة.

---

(١) رقم (٢١١٨) لكنها من طريق أبي عبيدة فهي عنده: سفيان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود في خطبة الحاجة في النكاح وغيره.

وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما سبق، وظاهرها أنها من قول ابن مسعود ﷺ فهي موقوفة مع انقطاع السند.

(٢) هكذا هي في مسند أبي داود الطيالسي، وهي صحيحة والضمير عائد إلى الخطبة أي: أو في غيرها من الخطب.

(٣) رقم (٣٣٨) وهي أيضًا من طريق شعبة قال: حدثنا أبو إسحاق قال: سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يحدث عن أبيه ... وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما سبق، لكن جملة قال شعبة: قلت لأبي إسحاق: .... إلخ إسنادها صحيح.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٤٦) رقم (١٣٦٠) من طريق أبي داود الطيالسي.

(٤) يعني «إنَّ» وهي عند أبي يعلى أيضًا، وهي من طريق سفيان عندهما.

الثاني : عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: علَّمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة، والتشهد في الحاجة. قال: التشهد في الحاجة ... فذكره. أخرجه النسائي (٢/ ٢٩)، والترمذي (٢/ ١٧٨)، والطبراني في «الكبير» عن الأعمش[1]، وابن ماجه (١/ ٥٨٤ ، ٥٨٥) عن يونس بن أبي إسحاق[2]، والطحاوي (١/ ٤)،

(١) في «الصغرى» رقم (٣٢٧٧)، وأخرجه أيضًا فيها (٢/ ٢٣٨) رقم (١١٦٤)، وفي «الكبرى» (٦/ ٨٩)، رقم (٥٥٢٧)، وفي «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٨٨)، والترمذي رقم (١١٠٥) وقال: حسن، وابن الجارود في «المنتقى» (٦٧٩)، والبزار في «مسنده» (٥/ ٤٣٤) رقم (٢٠٧٠) مختصرًا: «علَّمنا رسول الله ﷺ خطبة التشهد وخطبة الحاجة»، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٩٨) رقم (١٠٠٧٩)، وفي «الدعاء» (٩٣٢)، والآجري في «الشريعة» رقم (٤١٠) كلهم من طريق عبثر بن القاسم عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله به.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا عبثر .اهـ . وليس عند النسائي وابن الجارود والطبراني زيادة «ومن سيئات أعمالنا» وعند ابن الجارود «نحمده» والأعمش سمع من أبي إسحاق قديمًا قبل الاختلاط، وقد ألحقه الحافظ بشعبة والثوري؛ لأنه مات قبلهما بأكثر من عشر سنين، فالسند صحيح وقد صححه الشيخ رحمه الله في صحيح سنن النسائي والترمذي.

(٢) رقم (١٨٩٢) وعنده زيادة «وحده لا شريك له» و «نحمده»، وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (١/ ٢٨٩) رقم (٩٣٢)، ويونس بن أبي إسحاق فيه مقال.

والبيهقي (٣/ ٢١٤)[١] عن المسعودي[٢] ثلاثتهم[٣] عن أبي إسحاق عنه.

---

(١) البيهقي في «السنن الكبرى» رقم (٥٥٩٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٣٤) رقم (١٧٥٠٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٨٩) والهيثم ابن كليب في «مسنده» رقم (٧٠٩)، والطبراني في «الدعاء» (٩٣٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» رقم (١،٢)، وليس في حديثه «وسيئات أعمالنا» وعنده «نحمده» من رواية البيهقي.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي، قال الحافظ في «التقريب» (٣٩٤٤): صدوق اختلط قبل موته.

(٣) وقد تابع هؤلاء الثلاثة جماعة:

١- معمر بن راشد:

كما في «المصنف» لعبد الرزاق (١١/ ١٦٢) رقم (٢٠٢٠٦) ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٩/ ٥٠) رقم (٢٢٦٨) عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله موقوفًا: إذا أراد أحدكم أن يخطب خطبة الحاجة فليبدأ أو ليقل: «الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ثم يقرأ هذه الآيات. فذكر الثلاث آيات. وهذا لفظ عبد الرزاق في «المصنف» وقد رواه أيضًا برقم (٢٠٢٠٧) مثله.

وعنده « نحمده» وليس عنده «وسيئات أعمالنا» وعنده «وحده لا شريك له».

٢- زهير هو ابن معاوية أبو خيثمة:

كما عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٠).

عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله موقوفًا وساقه بلفظ عبد الرزاق. لكنه أحال على لفظ المسعودي الذي رواه قبل هذا،

وزهير ثقة ثبت إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط قال أحمد بن حنبل: في حديثه عن أبي إسحاق لين سمع منه بأخرة.

٣- إسرائيل بن أبي إسحاق:

عند أبي يعلى (٩/ ١٥٢) عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله وأحال لما قبله.

٤- أشعث بن سوار:

عند الطبراني في «الدعاء» رقم (٩٣٢).

عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعًا لكن أشعث ضعيف كما قال ابن حجر في «التقريب» وهو وإن كان ضعيفًا إلا أنه متابع «والله أعلم».

٥- سفيان الثوري:

فقد ذكر الدارقطني في «العلل» (٥/ ٣١١) أن سفيان الثوري رواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعًا إلي النبي ﷺ الخطبتين جميعًا - يعني خطبة التشهد وخطبة الحاجة - حدث به عنه أبو شهاب الحناط(١) تفرد به محمد بن عبد الوهاب عنه.

قلت: قد رواه وكيع وقبيصة ومحمد بن كثير عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود، وخالفهم عبيد الله بن موسي فرفعه فهذا هو المحفوظ عن سفيان أنه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة. =

(١) اسمه عبد ربه بن نافع وكان ثقة كثير الحديث.

وقال الترمذي: «حديث حسن» رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص[1] عن النبي ﷺ ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعها فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ.

قلت: ورواية إسرائيل هذه وصلها أحمد (رقم ٤١١٦)، وأبو داود والبيهقي عن وكيع: حدثنا إسرائيل به[2].

= ويظهر لي أن الدارقطني أعل هذا الطريق بقوله:» تفرد به محمد بن عبد الوهاب عنه، ولا شك أن الأخذ برواية الجمع وفيهم وكيع أولى. والله أعلم.

ثم نظرت في ترجمة أبي شهاب ومحمد بن عبد الوهاب من التهذيب فوجدت أبا شهاب قد تكلم فيه البعض ولذا قال الحافظ في «التقريب» صدوق يهم أما محمد بن عبد الوهاب فهو ثقة عابد.

فالذي يظهر لي أن العهدة في هذا السند إنما هي على أبي شهاب الحناط؛ حيث خالف غيره ممن هو أثبت منه فجعلوا الحديث عن أبي عبيدة وجعله هو عن أبي الأحوص وقد تكون ممن هو دون محمد بن عبد الوهاب ولم أقف على السند كاملاً حتى يتسنى معرفة أحوالهم.

(١) هنا سقط جعل الحديث مرسلاً، والذي عند الترمذي: عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ.

(٢) روى إسرائيل بن يونس هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة كليهما عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا أخرجه أحمد (١/ ٤٣٣) رقم (٤١١٥)، وأبو داود (٢١١٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٥٢٣٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٤٦) رقم (١٣٦٠٦)، والهيثم بن كليب في «مسنده» =

= رقم (٧٠١).

من طريق وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق به

ولفظه عند أبي داود «إن الحمد لله، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ثم ذكر الآيات الثلاث بدأ بآية النساء ثم آل عمران ثم الأحزاب. أما الإمام أحمد في «مسنده» فلم يذكر المتن إنما ذكر السند قال: حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل.... ثم أحال المتن إلي حديث سفيان المذكور قبله[١] (٤١١٤)، وكذا قال فعل أبو يعلى حيث ساق السند قال: حدثنا خيثمة حدثنا وكيع فذكر ثم قال: مثله فأحال أيضًا إلي حديث سفيان المذكور قبله.

وكذا فعل البيهقي قال بعد أن ذكر تقديم آية النساء على آية آل عمران:

ولم يقل: ثم تتكلم بحاجتك.

قلت: إسرائيل بن يونس.

سمع من أبي إسحاق بآخرة بعد ما كبر وقد قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: إذا اختلف زكريا – يعني ابن أبي زائدة – وإسرائيل، فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل ثم قال: ما أقربهما وحديثهما عن أبي إسحاق لين سمعا منه بآخرة، وقال أيضًا: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بآخرة.

لكن قال عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري، وروي عن عيسى بن يونس قال: قال لي إسرائيل كنت أحفظ حديث

---

(١) قال: إلا أنه لم يقل: «إن».

أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن.

وقال أبو حاتم: إسرائيل من أتقن أصحاب أبي إسحاق وروايته عن جده في الصحيحين . اهـ .

وقد أخرج الشيخان في الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق وهم إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق... راجع «التقييد والإيضاح» (ص ٣٧٨، ٣٧٩).

وقد قال العراقي في «المختلطين»: ينبغي أن يضاف إلى شعبة والثوري إسرائيل بن يونس . اهـ . يعني فيمن صح سماعهم من أبي إسحاق لأنهم قالوا: أصحاب أبي إسحاق: سفيان وشعبة.

وقد قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٩): وأنا أميل إلى تقديم إسرائيل في جده على شعبة والثوري، فإن إسرائيل كان عكاز جده، وكان مع علمه وحفظه ذا صلاح وخشوع . اهـ.

وقد قال الترمذي: إسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق ولما خالف إسرائيل شعبة والثوري في حديث لا نكاح إلا بولي حيث أرسلاه ووصله هو.

قال البخاري لما سئل عن هذا الحديث قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة وإن كان شعبة والثوري أرسلاه، فإن ذلك لا يضر الحديث أهـ من الكفاية للخطيب (٤١٣).

قلت: فهذا يدل على أن هؤلاء العلماء قد ثبتوا رواية إسرائيل عن جده وقبلوها.

ولم يتفرد إسرائيل به بلك تابعه شعبة[1] عند أحمد (رقم ٣٧٢١)، والطحاوي والبيهقي.

فدل ذلك على صحة الإسنادين عن ابن مسعود . لكن الأول منقطع كما تقدم وأما هذا فصحيح على شرط مسلم .

(١) متابعة شعبة لإسرائيل عند أحمد (١/ ٣٩٣)، وأبي نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٠٨) رقم (١٠٢٢٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» رقم (٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٤٦) رقم (١٣٦٠٥).

من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص قال أحمد بعد أن ذكر السند السابق: وهذا حديث أبي عبيدة عن أبيه «علمنا رسول الله ﷺ خطبتين خطبة الحاجة وخطبة الصلاة: الحمد لله أو إن الحمد لله نستعينه فذكر معناه. وكذا قال أبو نعيم في روايته التي أخرجها في «الحلية» وهي من طريق أحمد وقد أخرجها أحمد من طريق عفان – وهو إمام ثقة متقن متين – قاله أبو حاتم مع تعنته في الرجال وذكر الذهبي في «السير» (١٠/ ٢٥٠) ثناء الأئمة عليه ثم قال: ما فوق عفان أحد في الثقة.

قال أبو نعيم: وهذا حديث أبي عبيدة.

فالذي يظهر لي هو أنهما قصدا بذلك المتن. والله أعلم.

أما البيهقي فروى الحديث (١٣٦٠٥) من طريق يحيى بن أبي بكير عن شعبة به قال: وأراه عن أبي الأحوص. فشك في نسبته إلى أبي الأحوص – وهذا الشك قد يكون من شعبة أو من يحيى بن أبي بكير الراوي عنه.

وسند البيهقي صحيح فشيخ البيهقي هو الحاكم صاحب المستدرك محمد بن عبد الله بن البيع، ومحمد بن يعقوب قال عنه الذهبي في «السير» (١٥/ ٤٥٢):=

= الإمام المحدث مسند العصر ورحلة الوقت ومحمد بن إسحاق هو الصغاني ثقة ثبت، ويحيى بن أبي بكير ثقة.

قال أبو نعيم بعد أن أخرج الحديث: كذا رواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة، تفرد به عفان، وحديث أبي إسحاق عن أبي الأحوص مشهور.

قلت: أبو نعيم أخرج الحديث من رواية عفان عن شعبة به وقد جمعهما شعبة في هذه الرواية ولم يذكره عن أبي عبيدة وحده بل جمع بين أبي عبيدة وأبي الأحوص.

والذي يترجح عندي أن رواية عفان عن شعبة بالجزم موافقة لرواية وكيع عن إسرائيل فهي أولى بالقبول من رواية البيهقي التي جاءت على الشك وبخاصة إذا عرفنا حال عفان وهو ثقة متقن كما سبق ذكره. والله أعلم.

ولا يقال: إن عفان تفرد به عن شعبة دون بقية أصحاب شعبة حيث جعلوه عن أبي عبيدة، وجعله هو عن أبي الأحوص؛ لأن عفان ثقة متقن، وطريق غير الجادة، دليل على الضبط. وقد رواه جماعة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص - كما سبق -.

وقد ذكر الدارقطني رحمه الله في «العلل» (٥/ ٣١١) سؤال رقم (٩٠٤) حديث ابن مسعود هذا فقال:

وروى هذا الحديث حديث التشهد مضافًا إليه خطبة الحاجة، سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعًا إلى النبي ﷺ الخطبتين جميعا، حدث به عنه أبو شهاب [1] الحناط تفرد به محمد بن عبد الوهاب عنه.

وكذلك رواه عبثر عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن

---

(١) أخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة ٢١٤، لكن من طريق القاسم عن أبيه عن جده.

عبد الله.

وتابعهما عبد الرحمن المسعودي ويونس بن أبي إسحاق وإسرائيل ابن يونس كلهم رووه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

إلا أن إسرائيل من بينهم أضاف إلى أبي الأحوص أبا عبيدة: وكل الأقاويل صحاح عن أبي إسحاق.

ثم ذكر خلافًا على أبي إسحاق فقال:

وروى أبو الأحوص(١) عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص(٢) عن عبد الله خطبة الحاجة موقوفًا.

ورفعه محمد بن جابر عن أبي إسحاق.

قلت: محمد بن جابر أبو عبد الله اليمامي متكلم فيه.

أما أبو الأحوص فهو: سلام بن سليم الحنفي ثقة،متقن صاحب حديث كما في «التقريب».

لكنه خالف الجماعة حيث رووه عن أبي إسحاق مرفوعًا.

وقد ذكر الدارقطني – في الموضع المذكور خلافًا – على إسرائيل.

فقال: ورواه يحيى بن أبي زائدة عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وحده ورفعه. =

---

(١) سلام بن سليم الحنفي.

(٢) عوف بن مالك.

فالراوي عن أبي إسحاق هو أبو الأحوص سلام بن سليم أما الراوي عن ابن مسعود فهو أبو الأحوص عوف بن مالك بن نضلة الجشمي.

= ورواه عن أبيه زكريا وعن يوسف بن أبي إسحاق بهذا الإسناد موقوفًا.

قلت: فيتلخص الخلاف على إسرائيل من جهتين:

الأولى: أن يحيى خالف وكيعًا.

حيث لم يذكر أبا عبيدة مع أبي الأحوص وذكرهما معا وكيع.

الثانية: أن يحيى رواه عن إسرائيل مرفوعًا.

ورواه عن أبيه وعن يوسف بن أبي إسحاق موقوفًا، فلا بد من النظر فيمن روى عن يحيى، إذ إن رواية يحيى موافقة لرواية وكيع على الرفع.

وقد رواه جماعة على الرفع فتقدم رواية الرفع على الوقف والله أعلم.

ورواه موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: « إِنَّمَا هُمَا اثْنَتَانِ الْكَلاَمُ وَالْهَدْيُ، فَأَحْسَنُ الْكَلاَمِ كَلاَمُ اللهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، أَلاَ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ شَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، أَلاَ لاَ يَطُولَنَّ عَلَيْكُمُ الأَمَدُ فَتَقْسُوَ قُلُوبُكُمْ، أَلاَ إِنَّ مَا هُوَ آتٍ قَرِيبٌ، وَإِنَّمَا الْبَعِيدُ مَا لَيْسَ بِآتٍ، أَلاَ إِنَّمَا الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدَ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ، أَلاَ إِنَّمَا قِتَالَ الْمُؤْمِنِ كُفْرٌ، وَسِبَابُهُ فُسُوقٌ، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثٍ، أَلاَ وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ لاَ يَصْلُحُ بِالْجِدِّ وَلاَ بِالْهَزْلِ، وَلاَ يَعِدِ الرَّجُلُ صَبِيَّهُ ثُمَّ لاَ يَفِيَ لَهُ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ يُقَالُ لِلصَّادِقِ: صَدَقَ وَبَرَّ. وَيُقَالُ لِلْكَاذِبِ: كَذَبَ وَفَجَرَ. أَلاَ وَإِنَّ الْعَبْدَ يَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا ».

أخرجه ابن ماجة (٤٦) من طريق عبيد بن ميمون المدني.

وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٢)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٦)=

= واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٧٧).

من طريق سعيد بن أبي مريم.

كلاهما عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة به وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وعبيد بن ميمون مجهول لكن تابعه سعيد بن الحكم بن أبي مريم.

إلا أن هذا الحديث بهذا السياق لم يروه إلا عبيد بن ميمون وقد سبق حاله، ولم يَسُقْ ابن أبي عاصم إلا «**إياكم ومحدثات الأمور، فإن شر الأمور محدثاتها وإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة**».

وعند اللالكائي من «**إنما هي اثنان**» إلى «**فتقسو قلوبكم**».

ولم يسبق الطبراني لفظه وإنما أحال إلى المتن الذي ساقه معمر – كما سيأتي – فقال: نحوه عن عبد الله. فالظاهر أنه رواه موقوفًا. وشيخ الطبراني أحمد بن إسحاق بن واضح العسال ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٦، ٢٥٣) والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١/ ٢١٦٧) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ورفع هذا الحديث بهذا السياق فيه نظر، لأن رواية ابن ماجة في إسنادها عبيد ابن ميمون المدني وهو مجهول. و رواية اللالكائي في إسنادها شيخه محمد بن أحمد بن حامد وشيخ شيخه أحمد بن السري بن صالح ولم أقف لهما على ترجمة.

قال العراقي: إسناده جيد – كما في «فيض القدير» (٣/ ٥) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٧٧) بعد أن عزاه لابن ماجة وابن أبي عاصم بأسانيد جيدة:

وهذا إسناد جيد، لكن المشهور أنه موقوف على ابن مسعود . اهـ .

قلت: تابع إدريس الأودي موسى بن عقبة. =

= أخرجه الدارمي (٢٧١٥)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٧).

من طريق عثمان بن محمد بن أبي شيبة ثنا جرير عن إدريس الأودي عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود يرفع الحديث إلى النبي ﷺ قال: «إن شرار الروايا روايا الكذب ولا يصلح من الكذب جد ولا هزل ولا يعد الرجل ابنه ثم لا ينجز له إن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وإنه يقال للصادق صدق وبر ويقال للكاذب كذب وفجر وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقًا وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذابا وإنه قال لنا هل أنبئكم ما العَضَهُ وإن العَضَهَ هي النميمة التي تفسد بين الناس هذا لفظ الدارمي وليس فيه «إنما هي اثنتان .... .

وأما الطبراني فلم يسق من المتن إلا «عن عبد الله بن مسعود بلغ الحديث إلى النبي ﷺ أنه كان يخطب يوم الخميس قائما يقول: «أيها الناس إنما هي اثنتان الهدى والكلام» ثم ذكر نحو حديث معمر عن أبي إسحاق.

وعثمان بن محمد بن أبي شيبة ثقة حافظ شهير وله أوهام وجرير بن عبد الحميد ثقة ثقة صحيح الكتاب قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه -.ا هـ. من التقريب.

فالإسناد صحيح، لكن اللفظ الذي ساقه الطبراني لا يصح مرفوعًا والصحيح فيه الوقف على ابن مسعود رضي الله عنه .

وخالفهما معمر فرواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: «إنما هي اثنتان الهدى والكلام فأحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وإياكم والمحدثات والبدع فإن شر الأمور محدثاتها وكل محدثة ضلالة.... إلى آخره. =

= أخرجه عبد الرازق في «المصنف» (١١/ ١١٦) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢٠١) عن معمر به، وهذا الإسناد وإن كان رجاله ثقات إلا أن في حديث معمر عن العراقيين مقالًا.

وخالفهم إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان فرواه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود أنه كان يجئ كل خميس.... الحديث بطوله

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٧) وإسماعيل بن حماد صدوق لكن الإسناد منقطع أبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

وتوبع أبو إسحاق على الوجه الأول الذي رواه معمر تابعه سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: إنما هما اثنتان الكلام والهدى فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدى.هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل ما هو آت قريب».

أخرجه البزار في «المسند» (٢٠٥١).

حدثنا إبراهيم بن إسماعيل قال: حدثني أبي عن أبيه عن سلمة به وإسناده ضعيف جدًّا.

إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل: ضعيف وأبوه وجده: متروكان.

وتابعه إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص به وزاد «وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤١٣) وإسناده ضعيف.

إبراهيم بن مسلم الهجري ضعيف، بل قال البخاري وأبو حاتم والنسائي:=

= منكر الحديث.

وقد وقفت على سند آخر لحديث ابن مسعود بلفظ مختصر، ليس فيه «الحمد والثناء على الله – جل وعلا – ولا ذكر الآيات الثلاث.

أخرجه البزار في «المسند» (٥/ ٤٢٣/ ٢٠٥٥) حدثنا محمد بن حرب الواسطي قال: نا عبيدة بن حميد قال: نا أبو الزعراء عن أبي الأحوص قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: «إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة ضلالة فعليكم بالقرآن فإنه مؤدبة الله، فمن استطاع منكم أن يأخذ مؤدبة الله فليفعل فإنما العلم بالتعلم».

وهذا إسناد حسن، عبيدة بن حميد صدوق نحوي ربما أخطأ – كما في «التقريب» أبو الزعراء هو عمرو بن عمرو وثقه غير واحد.

وله طرق يصح بها إلا أنه موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٨، ١٢٩): رواه البزار في حديث طويل ورجاله ثقات.

وقد روي مرفوعًا من وجه آخر.

فأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢١).

حدثت عن أحمد بن شعيب الحراني حدثنا موسى بن أعين عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «أحسن الكلام كلام الله عز وجل. إسناده ضعيف

لجهالة شيخ عبد الله بن أحمد وعطاء بن السائب اختلط، ولا يدرى سمع منه موسى بن أعين قبل الاختلاط أم بعده.

وقد صح موقوفًا على ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه هناد في «الزهد» (٤٩٨) وعنه النسائي في جزء فيه مجلسان من إملائه (١/ ٥٩) وعبد الله بن أحمد في «السنة»=

= (١٢٠) واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٨٥).

من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن جامع بن شداد عن الأسود بن هلال عن عبد الله وقال: إن أحسن الهدى هدى محمد وأحسن الكلام كلام الله وإنكم ستحدثون ويحدث لكم وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة».

وإسناده صحيح رجالة ثقات.

وعند عبد الله بن أحمد «إن أحسن الكلام كلام الله ﷻ» فقط.

وعند اللالكائي «إن أحسن الهدى هدى محمد ﷺ وإن أحسن الكلام كلام الله وإنكم ستحدثون ويحدث لكم فكل محدثة ضلالة وكل ضلالة في النار» وأتى بصحيفة فيها حديث قال: فأمر بها فمحيت ثم غسلت ثم أحرقت ثم قال: بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، أنشدت الله رجلا يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أني أعلم أنها بدير هند لتبلغت إليها».

وفي هذا المتن الذي ساقه اللالكائي كلام منكر لم يرد عند من رواه وفي الإسناد محمد بن مخلد الرعيني قال ابن عدي: حدث بالأباطيل وقال: منكر الحديث عن كل من روى عنه وقال الدارقطني: متروك الحديث. اهـ. من «لسان الميزان» (٥/ ٣٧٥).

وشيخه أيوب بن الوليد ترجمة الخطيب في «تاريخه» (٧/ ١٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقد رواه البخاري في «صحيحه» (٧٢٧٧) موقوفًا حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة أخبرنا عمرو بن مرة سمعت مرة الهمداني يقول: قال عبد الله: «إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وإنما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين». =

= وأخرجه في (٦٠٩٨) حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن مخارق سمعت طارقًا قال: قال عبد الله: إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ».

وثم أسانيد أخرى ذكرها الطبراني في «الكبير» (٨٥٢١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤١٣) وقال عقبه: وهذا من قول ابن مسعود ﷺ والظاهر أنه أخذه من النبي ﷺ . اهـ .

وقد سئل الدارقطني في «العلل» (٥/ ٣٢٣/ ٩١٦) عن حديث أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ أنه كان يخطب يوم الخميس قائما يقول: «يا أيها الناس إنما هما اثنتان: الهدى والكلام وأصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة».

فقال: يرويه أبو إسحاق واختلف عنه فرواه إدريس الأودي وموسى بن عقبة ورفعا الخطبة كلها إلى النبي ﷺ ورواه شعبة وإسرائيل وشريك من كلام عبد الله إلا قوله: «ألا أنبئكم ما العَضَهُ هي النميمة فإنهم رفعوه إلى النبي ﷺ وكذلك قوله: «إن الرجل ليصدق حتى يكتب صدِّيقًا» وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب . اهـ .

وفيها الزيادة الأولى عند الجميع إلا ابن ماجه وله وللطحاوي الزيادة الثانية ولهما وللترمذي الزيادة الثالثة ولابن ماجه الرابعة.

الثالث : عن عمران القطان[١] عن قتادة[٢] عن عبد ربه[٣] عن أبي عياض[٤] عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا تشهد قال: الحمد لله نستعينه ونستغفره ... الحديث إلى قوله: «عبده ورسوله» وزاد: «أرسله بالحق بشيرًا ونذيرًا بين يدي الساعة، من يطع الله ورسوله فقد رَشد[٥] ومن يعصهما، فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا».

أخرجه أبو داود (١/ ١٧٢ ، ٣٣١)[٦]، والبيهقي (٣/ ٢١٥ ، ٧/ ١٤٦)[٧]، وأخرجه الطبراني في «الكبير»[٨] إلا أنه قال : «إنه كان يقول في خطبة الحاجة ...»

---

(١) عمران بن دَاوَر أبو العوام البصري صدوق يهم ورمي برأي الخوارج قاله الحافظ في «التقريب».

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت يقال: ولد أكمه قاله الحافظ في «التقريب».

(٣) عبد ربه بن أبي يزيد ويقال ابن يزيد قال ابن المديني مجهول، وقال الحافظ في «التقريب»: مستور.

(٤) يأتي.

(٥) بفتح الشين وكسرها، وكذا غوى بفتح الواو وكسرها.

(٦) رقم (١٠٩٧) و(٢١١٩).

(٧) رقم (٥٥٩٤) و (١٣٦٠٨).

(٨) رقم (١٠٤٩٩) ج (١٠/ ٢١١).

=

وهذا سند ضعيف وعلته أبو عياض هذا وهو المدني قال الحافظ في «التقريب»: «هو مجهول»[(١)]، هذه هي علة الحديث، وقد ذهل عنها جماعة، أولهم فيما وقفت عليه: المنذري في «مختصر السنن» حيث أعله بعمران هذا فقال: «في إسناده عمران بن داور القطان وفيه مقال»، وتبعه على ذلك ابن القيم وسيأتي كلامه والشوكاني في «نيل الأوطار» (٣/ ٢٢٤) فقال: «في إسناده عمران بن داور - في الأصل: دارون وهو خطأ - أبو العوام البصري، قال عفان: كان ثقة، واستشهد به البخاري، وقال يحيى بن معين والنسائي: «ضعيف الحديث ...».

وكان أبعدهم عن الصواب الإمام النووي رحمه الله؛ حيث قال في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٦٠): «إسناده صحيح»، وأعتقد أنه انصرف ذهنه عن العلة الحقيقية التي ذكرت، وإلا فلولاها لكان الإسناد حسنا عندي[(٢)].

= وقد أخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم ٩٣٤ و«الأوسط» رقم ٢٥٥١ أيضًا وقال: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران.

(١) اختلف في اسمه فقال البخاري ومسلم وغيرهما هو: عمرو بن الأسود، وقال علي بن المديني هو: قيس بن ثعلبة وقال أبو حاتم: مسلم بن نذير واستغرب الحافظ في التهذيب قول أبي حاتم قال: المعروف أن كنية مسلم بن نذير أبو نذير. والله تعالى أعلم.

(٢) قلت: لا يمكن أن يحسن هذا الإسناد بحال حتى مع عدم وجود هذه العلة، لأن في الإسناد شيخ قتادة عبد ربه بن أبي يزيد وقد قال فيه ابن المديني: مجهول، وقال الحافظ في «التقريب»: مستور . اهـ. ولعل الشيخ رحمه الله ظنه عبد ربه آخر.

وأما قول النووي فقد ذكره عند شرح حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه (٤٨-٨٧٠): ومما يؤيد هذا ما ثبت في سنن أبي داود بإسناد صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه فذكره . اهـ . والحديث لا يصح لما سبق من ضعف إسناده.

ثم إن في متن هذه الرواية نكارة، وهي قوله : «ومن يعصهما» فقد صح عنه ﷺ النهي عن هذه اللفظة، كما في حديث عدي بن حاتم: أن رجلًا خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ : «بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله» أخرجه مسلم (٣/ ١٢، ١٣)[(١)]، وأبو داود (١/ ١٧٢)[(٢)]، والنسائي (٢/ ٧٩)[(٣)]، والبيهقي (٣/ ٢١٦)[(٤)]، وأحمد (٤/ ٢٥٦، ٣٧٩)[(٥)] فأنت ترى أنه ﷺ أنكر على الخطيب قوله: «ومن يعصهما»، ولذلك قال ابن القيم في «تهذيب السنن » (٣/ ٥٥): «فإن صح حديث عمران بن داور فلعله رواه بعضهم بالمعنى فظن أن اللفظين سواء ولم يبلغه حديث: «بئس الخطيب أنت»، وليس عمران بذلك الحافظ. قلت: قد بيَّنَّا آنفًا علة الحديث[(٦)]، وقد تبين لي الآن أنه لو صح إسناده لم يكن منكرًا بالنظر إلى النبي ﷺ؛ لأن له أن يفعل ما ليس لنا لا سيما وقد ثبت عنه ﷺ مثل ما في هذا الحديث، كما سيأتي في كلام النووي، فهو من خصوصياته ﷺ[(٧)] قال في «شرح

(١) رقم (٤٨-٨٧٠) . (٢) رقم (١٠٩٩).

(٣) رقم ٣٢٧٩/ ٦/ ٩١. (٤) رقم (٥٦٠٠).

(٥) رقم (١٨٢٧٧) و (١٩٤٠١).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» أيضًا رقم (٥٥٣٠)، والشافعي في «المسند» (٤٢٨) وسنده عنده ضعيف جدًّا، وقد أشار الترمذي إلى حديث عدي بن حاتم فقال بعد أن أخرج حديث ابن مسعود (١١٠٥) وفي الباب عن عدي بن حاتم.

(٦) سبق أن الإسناد ضعيف فيه أبو عياض مجهول وعبد ربه مستور.

(٧) الخصوصيات لا تثبت بالاحتمال ولا بد فيها من دليل يدل على أنها خصوصية.

مسلم»[(١)]: قال القاضي وجماعة من العلماء: إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضي للتسوية وأمره بالعطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه .

كما قال ﷺ في الحديث الآخر : «لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان ولكن ليقل : ما شاء الله ثم شاء فلان»[(٢)] .

= ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٨٥) حديث رقم (١٦) وهو يذكر أوجه الجمع بين الحديثين: وثم أجوبة أخرى.... ومنها دعوى أنه من الخصائص فيمتنع من غير النبي ﷺ ولا يمتنع منه، لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك. وإلى هذا مال ابن عبد السلام . ا هـ .

(١) جـ (٦/ ١٣٩) حديث رقم (٤٨- ٨٧٠).

(٢) هذا الحديث روي عن جمع من الصحابة ﷺ وهو حديث صحيح بمجموع طرقه، وها هي أحاديثهم باختصار:

١ - حذيفة بن اليمان رضي الله عنه:

أخرج حديثه أحمد (٥/ ٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٨)، وأبو داوود (٤٩٨٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٥)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٧١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ١٢٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٣٤٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٥١٦) رقم (٥٦٠١).

من طريق شعبة عن منصور بن المعتمر عن عبد الله بن يسار عن حذيفة به

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٩٣)، وابن ماجة (٢١١٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٤)، والدارمي في السنن (٢٧٠٢).

من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة به. =

= وقد اختلف على عبد الملك بن عمير.

فرواه سفيان عنه – كما سبق – ورواه معمر عنه عن جابر بن سمرة أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ١٢٨)، وأخرجه عبد الرازق في «المصنف» (١١/ ٢٨)، عن معمر عن عبد الملك بن عمير مرسلًا ورواه شعبة عند الدارمي (٢/ ٢٩٥)، وحماد بن سلمة عند أحمد (٥/ ٧٢)، وأبو عوانة عند ابن ماجة (٢١١٨)، ثلاثتهم عن عبد الملك عن ربعي بن حراش عن الطفيل أخي عائشة لأمها.

وعبد الملك بن عمير: قال فيه أحمد: مضطرب الحديث جدًّا مع قلة روايته وعن ابن معين: مخلط، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث تغير حفظه قبل موته، وقال ابن حبان كان مدلسًا، ووثقه ابن نمير وابن معين إلا أنه قال: أخطأ في حديث أو حديثين، وقال النسائي: ليس به بأس، قال الحافظ في «التقريب»: ثقة.... تغير حفظه وربما دلس . ا هـ . قلت: هذا الاختلاف على عبد الملك بن عمير في هذا الحديث يدل على اضطرابه. والله أعلم.

٢- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

أخرج حديثه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢١٤ و٢٨٣)، وابن ماجة (٢١١٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٨)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٧٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ١٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٥١٧) رقم (٥٦٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ١٨٦/ ١).

وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٠٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٤٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٧/ ٢)، من طريق الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس، سمع =

= رسول الله ﷺ رجلًا يقول: ما شاء الله وشئت قال: جعلت لله عدلًا، قل: ما شاء الله وحده» لفظ ابن عدي.

وخالف القاسم بن مالك الجماعة فرواه عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر به.

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٧).

والقاسم بن مالك المزني وثقه غير واحد وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق فيه لين، فرواية الجماعة عن الأجلح عن يزيد عن ابن عباس أولى خاصة وفيهم سفيان الثوري.

على أن مدار الحديث على الأجلح بن عبد الله بن معاوية أبو حجية الكندي وقد اختلف فيه ، فتكلم بعض أهل العلم وقوى حاله آخرون.

(٣) قُتَيْلة بنت صيفي:

أخرج حديثها أحمد في «المسند» (٦/ ٣٧١ ، ٣٧٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ١٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٦) رقم (٥٦٠٢) من طريق المسعودي.

وأخرجه النسائي في «الصغرى» (٧/ ٦) رقم (٣٧٧٣) وفي «عمل اليوم والليلة» (٩٨٦) من طريق مسعر بن كدام

كلاهما المسعودي ومسعر عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة بنت صيفي أن يهوديًا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تنددون وإنكم تشركون: تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة ويقولون: ما شاء الله ثم شئت».

وخالفهما مغيرة – هو ابن مقسم – فرواه عن معبد عن قتيلة بنت صيفي لم =

= يذكر عبد الله بن يسار، أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٧) ولفظه «دخلت يهودية على عائشة فقالت: إنكم تشركون.... الحديث ومغيرة بن مقسم ثقة متقن لكنه يدلس لا سيما عن إبراهيم وقد قال الحافظ في ترجمة قتيلة من «التهذيب»: الصحيح أن بينهما عبد الله بن يسار الجهني فالذي يظهر أن رواية مسعر ومتابعة المسعودي له أرجح من رواية مغيرة. والله أعلم.

وقد ذكر الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» حديث رقم ١٨٠٤٦ الخلاف في هذا الحديث، ويمكن تلخيصه في الآتي:

١- رواه مسعر والمسعودي عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة.

٢- رواه مغيرة بن مقسم عن معبد بن خالد عن قتيلة، لم يذكر عبد الله بن يسار.

٣- رواه شعبة عن منصور بن المعتمر عن عبد الله بن يسار عن حذيفة.

وقد قال ابن عدي في «الكامل» ترجمة عبد الله بن يسار (٥/ ٣٨٩) ثنا محمد ابن على ثنا عثمان بن سعيد - سألت ابن معين عن عبد الله بن يسار الذي يروى عنه منصور عن حذيفة قال: «لا تقولوا ما شاء الله ... لقي حذيفة؟ قال: لا أعلمه، وعبد الله بن يسار وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: قد استفدت في التخريج من السلسلة الصحيحة وذكرت بعض ما وقفت عليه مما ليس في الصحيحة والحديث فيها بأرقام (١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩).

وقد وقع عند الشيخ رحمه الله «سعيد بن خالد» وصوابه «معبد بن خالد».

وكذا وقع في المتن اختلاف فمرة «حبرًا» ومرة «يهوديًا» وثالثة «يهودية» إلى آخره. ولكن هذا الاختلاف ليس بمؤثر. والله أعلم.

والصواب: أن سبب النهي أن الخطب شأنها البسط والإيضاح، واجتناب الإشارات والرموز[(١)]، ولهذا ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم أعادها ثلاثًا ليفهم[(٢)].

وأما قول الأولين فيضعف بأشياء منها: أن مثل هذا الضمير قد تكرر في الأحاديث الصحيحة من كلام رسول الله ﷺ كقوله ﷺ: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»[(٣)]، وغيره من الأحاديث، وإنما ثنَّى الضمير هنا لأنه ليس خطبة وعظ إنما هو تعليم حكم، فكلما قل لفظه، كان أقرب إلى حفظه، بخلاف خطبة الوعظ، فإنه ليس المراد حفظه، وإنما يراد الاتعاظ بها ومما يؤيد هذا ما ثبت في «سنن أبي داود» بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال: علمنا خطبة الحاجة: «الحمد لله نستعينه ... ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئًا والله أعلم»[(٤)].

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٨٥) حديث (١٦) واعترض بأن هذا الحديث إنما ورد أيضًا في حديث خطبة النكاح، وأجيب: بأن المقصود في خطبة النكاح أيضًا الإيجاز فلا نقض. اهـ.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٩٤، ٩٥، ٦٢٤٤)، والترمذي رقم (٣٦٤٠)، وفي «الشمائل» (١/ ١٨٤/ ٢٢٥) من حديث أنس ﷺ ولفظه عند البخاري (٩٥) عن أنس عن النبي ﷺ أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم ثلاثا»، وعند الترمذي «كان رسول الله ﷺ يعيد الكلمة ثلاثا لتعقل عنه».

(٣) أخرجه البخاري رقم (١٦، ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١)، ومسلم (٤٣/ ٦٧) من حديث أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان... الحديث.

(٤) سيأتي الاعتراض على تأييد النووي ما ذهب إليه بهذا الحديث وأن هذا الحديث من هذا الطريق ضعيف فلا يصح التعلق به.

قلت: وما استضعفه النووي رحمه الله هو الصواب، وما استصوبه هو الضعيف، وبيان ذلك بأمور:

الأول : قوله : «سبب النهي أن الخطبة شأنها البسط والإيضاح»(١)، فتعقبه المحقق السندي رحمه الله في تعليقه على مسلم بقوله : إنه ضعيف جدًّا إذ لو كان ذلك سببًا للإنكار لكان في محل حصل فيه بالضمير نوع اشتباه(٢)، وأما في محل لا اشتباه فيه فليس كذلك وإلا لكان ذكر الضمير في الخطبة منكرًا منهيًّا عنه، مع أنه ليس كذلك بل الإظهار في بعض المواضع في الخطب يكون منكرًا(٣) فتأمل.

الثاني : تأييده ما ذهب إليه بحديث ابن مسعود بدعوى أن إسناده صحيح، فغير صحيح، لما في سنده من الجهالة كما بينا آنفًا.

الثالث : على فرض أن الإسناد صحيح فإنما يدل الحديث على الجواز لو كان فيه أن النبي ﷺ كان يعلمهم ذلك كما وقع في «شرح مسلم»(٤) وليس كذلك وهذا خطأ آخر من الإمام النووي حيث ذكر أن نص الحديث عند أبي داود بلفظ : «علمنا خطبة الحاجة ...» بل ليس هذا اللفظ عند سائر من أخرج الحديث من هذا الوجه وإنما هو في الطريقين الأولين الخاليين عن هذه الزيادة الضعيفة : «أرسله بالحق ... » إلخ كما تقدم فكأن النووي رحمه الله اختلط عليه أحد اللفظين بالآخر فكان منه سياق لا أصل له في شيء من الروايات فتنبه.

---

(١) قلت: قد ذكر الحافظ في «الفتح» (١/ ٨٥) هذا الوجه فقال: المراد من الخطب الإيضاح.

(٢) قلت: لا يلزم أن يكون الإنكار سببه جمع الضمير «يعصمها» لاحتمال أن يكون هناك سبب وجد في تلك الواقعة احتاج إلى بيان.

(٣) لم يُبيِّن وجه المنكر في الإظهار وكيف يقال لمن قال مثلا في بعض المواضع «ومن يعص الله ورسوله فقد غوى» أن هذا الإظهار منكر!! والنبي ﷺ أنكر على الخطيب قوله «ومن يَعْصِهِمَا» وقال: قل «ومن يعص الله ورسوله فقد غوى»!!

(٤) (٦/ ٣٩٧)، ولفظ أبي داوود رقم (١٠٩٧) عن ابن مسعود أن =

الرابع: أن قوله: «قد تكرر ذلك في الأحاديث الصحيحة من كلامه ﷺ» . لا يدل على ذلك التفصيل الذي ذهب إليه[١]، وغاية ما فيه أن ذلك وقع منه ﷺ، لكن ليس فيه تعليم منه عليه الصلاة والسلام لأمته[٢]، وحينئذ فلا يعارض حديث عدي بن حاتم المتقدم، لما تقرر في الأصول أن القول مقدم على الفعل عند

= رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قال: الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا من يهده الله فلا مضل له....

وإسناده ضعيف فيه أبو عياض المدني مجهول وعبد ربه بن أبي يزيد مستور.

(١) قلت: من نظر في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه يرى أن الحديث وارد في خطبة «أن رجلا خطب عند النبي ﷺ فقال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يَعْصِهِمَا فقد غوى فقال رسول الله ﷺ بئس الخطيب أنت، قل: «ومن يعص الله ورسوله». فالحال في الخطب يستدعي البسط والبيان والإيضاح، ثم هي واقعة حال فيحتمل أن يكون في المجلس من يخشى عليه توهم التسوية لذا أنكر النبي ﷺ الاختصار لما فيه من الإيهام.

(٢) لعل الشيخ الألباني رحمه الله عنى بقوله: «ليس فيه تعليم منه – عليه الصلاة والسلام – لأمته – أي يعلمهم أن يقولوا مثل هذا القول في كلامهم – بمعنى آخر أن النبي – عليه الصلاة والسلام – لما قال «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» لم يقصد أن يتعلموا منه هذا القول ليقولوه – إذا أتت مناسبته – في كلامهم لكن من أين لنا ذلك، وإنما ذكرت ذلك لأن ظاهر قوله: ليس فيه تعليم منه.... إلخ يدل على معنى بعيد: فهل يقصد أن النبي ﷺ لما قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان.... الحديث لم يرد أن يعلم أمته هذا الحكم؟ إذن فلماذا قاله؟ فلا شك أن النبي ﷺ أخبر بهذا الحكم الشرعي ليعلمه الأمة، وإنما ذكرت ذلك للتنبيه. والله أعلم.

التعارض[١]. فيجوز ذلك له عليه السلام[٢] دون أمته.

---

(١) إذا تعارض دليلان فيجمع بينهما إن أمكن فإن لم يكن ينظر في التاريخ ليعرف الناسخ والمنسوخ فإن لم يكن يصار إلى الترجيح بينهما فإن لم يكن فالتوقف في الدليلين والبحث عن دليل جديد.

وهنا يمكن الجمع بأن يحمل حديث عدي بن حاتم على حال وفعل الرسول ﷺ على حال أخرى كما يشير إليه كلام النووي وقد سبق في التعليق رقم (١).

(٢) هل يجوز الاقتصار على «عليه السلام» أو «صلى الله عليه» فقط؟

قال النووي في كتاب «الأذكار» (١/ ١١٧):

«فصل» إذا صلى على النبي ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم ولا يقتصر على أحدهما. فلا يقل: «صلى الله عليه» فقط ولا «عليه السلام» فقط.

وقال ابن الجزري في مفتاح الحصن وأما الجمع بين الصلاة والسلام فهو الأولى والأكمل والأفضل، لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦]، ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة، فقد جرى عليه جمع، منهم مسلم في «صحيحه» خلافًا للشافعية، وفي كلام بعضهم: لا أعلم أحدًا نص على الكراهة حتى إن الإمام الشافعي نفسه اقتصر على الصلاة دون التسليم في خطبة الرسالة، والله أعلم.

وقد نقل النووي في شرح مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٦): عن العلماء كراهة الاقتصار على الصلاة عليه ﷺ دون السلام.

فقال متعقبًا الإمام مسلم في قوله: «وصلى الله على محمد خاتم النبيين»: ينكر على مسلم رحمه الله كونه اقتصر على الصلاة على رسول الله ﷺ دون التسليم، وقد أمرنا الله تعالى بهما جميعًا فقال: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦]، =

= فكان ينبغي أن يقول: «وصلى الله وسلم على محمد» فإن قيل: فقد جاءت الصلاة عليه ﷺ غير مقرونة بالتسليم وذلك في آخر التشهد في الصلوات.

فالجواب: أن السلام تقدم قبل الصلاة في كلمات التشهد وهو قوله: السَّلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، ولهذا قالت الصحابة ﷺ يا رسول الله قد علمنا السلام عليك فكيف نصلي عليك؟ ... الحديث.

وقد نص العلماء ﷺ على كراهة الاقتصار على الصلاة عليه ﷺ من غير تسليم. والله أعلم . اهـ .

وتعقبه الحافظ في «فتح الباري» (١١/ ٢٠٠) كتاب الدعوات باب (٣٢) فقال: وقد صرح النووي بالكراهة واستدل بورود الأمر بهما معا في الآية وفيه نظر، نعم يكره أن يفرد الصلاة ولا يسلم أصلًا، أما لو صلى في وقت وسلم في وقت آخر فإنه يكون ممتثلا . اهـ .

قلت: يستدل على إفراد الصلاة أو السلام عليه ﷺ بأدلة منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[الأحزاب ٥٦] ، ففي الآية دليل على جواز الاقتصار على الصلاة فقط لأن الله تعالى، والملائكة – عليهم السلام – صلوا عليه ﷺ ولم يسلموا.

إلا أن سؤالا يطرح هنا لماذا صلى الله وملائكته على النبي ﷺ ولم يسلموا؟

وقد أجاب الحافظ في «الفتح» (٨/ ٦٥٤) عن هذا السؤال وقد وجه إليه فقال: يحتمل أن يكون السلام له معنيان: التحية والانقياد فَأُمِرَ به المؤمنون لصحتهما منهم، والله وملائكته لا يجوز منهم الانقياد فلم يضف إليهم دفعا للإيهام. والله أعلم.

لكن يرد على كلام الحافظ – وهو الدليل الثاني أن الله تعالى سلم على المرسلين كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات: ١٨١] ، =

= وقوله تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [النمل ٥٩].

ففي هاتين الآيتين الكريمتين أمران:

الأول: سلام الله تعالى على المرسلين.

الثاني: إفراده – سبحانه وتعالى – السلام دون الصلاة.

ومنها: ما ورد في «السنة» من سؤال الصحابة ﷺ عن كيفية الصلاة عليه ﷺ.

فعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قلنا: يا رسول الله هذا السلام عليك فكيف نصلي؟.... الحديث. أخرجه البخاري (٦٣٥٨).

وغير ذلك من الأحاديث فدلت هذه الأحاديث على أنهم كانوا زمانًا يسلمون دون أن يصلوا عليه ﷺ لذلك لما شرح الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٠٠) حديث كعب بن عجرة: «قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك؟ البخاري (٦٣٥٧).

قال: واستدل به على أن إفراد الصلاة عن التسليم لا يكره وكذا العكس لأن تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلاة كما تقدم فأفرد التسليم مدة في التشهد قبل الصلاة عليه. ا هـ.

ومنها أن بعض الصحابة – صلى على النبي ﷺ دون التسليم فقد أخرج ابن خزيمة في «صحيحه» (٧١١) ومن طريقة ابن حبان في «صحيحه» (١٩٥٩) من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري: «أقبل رجل حتى جلس بين يدي رسول الله ﷺ ونحن عنده فقال: أما السلام فقد عرفناه فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا، صلى الله عليك.... الحديث.

وهذا الإسناد حسن محمد بن إسحاق حسن الحديث إن صرح بالتحديث وقد صرح، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث ثقة له أفراد، وقال الإمام أحمد: في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكرة. =

وحكمة هذا الفرق واضحة ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام ليس في المحل الذي يظن من كلامه أنه يريد به ما لا يليق بمقام الربوبية والألوهية[١]، بخلاف غيره عليه الصلاة والسلام فقد يظن به ذلك، فأمر ﷺ باجتناب الشبهات والإفصاح عن المراد[٢] على أساس قوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»[٣].

= وأصل هذا الحديث عند مسلم (٦٥-٤٠٥)، وأبي داوود (٩٨٠)، والنسائي في «الصغرى» (٣/ ٤٦) رقم (١٢٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٥٨) من طريق مالك عن نعيم بن عبد الله المجمر عن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري، لكن ليس فيه «صلى الله عليك» فالظاهر أن هذه الزيادة من أفراد محمد بن إبراهيم بن الحارث.

ومنها ما في صحيح البخاري (١٧٩٦)، ومسلم (١٩٣-١٢٣٧) عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر حدثه أنه كان يسمع أسماء تقول كلما مرت بالحجون: «صلى الله على محمد» لقد نزلنا معه ها هنا ونحن يومئذ خفاف قليل ظهرنا قليلة أزوادنا ... الحديث إلا أن لفظ مسلم «صلى الله على رسوله وسلم».

(١) هذا من حيث إن النبي ﷺ هو المتكلم فنعم لكن بالنسبة للسامع الاحتمال قائم خاصة إن قلنا: إن من الحاضرين من يخشى عليه حصول هذا التوهم عنده، وحينئذ يبقى الإشكال!

(٢) وقريب من هذا ما قاله الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢/ ٥٤٦) حديث (١٢٣٧): ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ إنما أنكر على ذلك الخطيب التشريك، لأنه فهم منه اعتقاد التسوية فنبهه على خلاف معتقده، وأمره بتقديم اسم الله - تعالى - على اسم رسوله ﷺ ليعلم بذلك فساد معتقده.

(٣) حديث صحيح ورد عن جمع من الصحابة، وقد خرجته في «إرواء الغليل» في تخريج أحاديث «منار السبيل» رقم (٢١٣٤). «ن» =

ثم رأيت العز بن عبد السلام قد سبقني إلى ما ذهبت إليه، فقد نقل عنه ذلك السندي في حاشية النسائي (ص ٨٠) فقال: «وقال الشيخ عز الدين: من خصائصه ﷺ أنه كان يجوز له الجمع في الضمير بينه وبين ربه تعالى، وذلك ممتنع على غيره، قال: وإنما يمتنع من غيره دونه؛ لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية بخلافه هو، فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك.

وهذا يوافق تمامًا ما رجحناه، والحمد لله على توفيقه، وقد نقل السندي قبل ذلك كلام القرطبي في التوفيق بين حديث ابن مسعود - وقد صرح بصحته - وبين حديث عدي من أربعة أوجه ذكرها، يترشح منها أنه يذهب هذا المذهب الذي رجحناه فراجعه إن شئت[1]، وكأن النووي تبعه في ذلك إذ صرح بصحته أيضًا وقد تقدم بيان خطئه، وقد نحا نحو هذا المذهب أبو الحسن السندي رحمه الله فقال: «فالوجه أن يقال إن التشريك في الضمير يخل بالتعظيم الواجب بالنظر إلى بعض المتكلمين ويوهم التسوية بالنظر إلى أذهان بعض السامعين القاصرين فيختلف حكمه بالنظر إلى المتكلمين والسامعين والله أعلم.

= قلت: هو في الإرواء برقم ٢٠٧٤ وقد تكلم على طرقه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» الحديث الحادي عشر وفي طرقه كلها مقال. والله أعلم.

(١) قال القرطبي في «المفهم لما أشكل من صحيح مسلم» (٢/ ٥١١، ٥١٢): في الجواب عن الإشكال الوارد في الحديثين: ونتخلص عنه من أوجه:

أحدها: أن المتكلم لا يدخل تحت خطاب نفسه إذا وجهه لغيره فقوله ﷺ بئس الخطيب أنت» منصرف لغير النبي ﷺ لفظا ومعنى.

وثانيها: أن إنكاره ﷺ على ذلك الخطيب يحتمل أن يكون كأن هناك من يتوهم التسوية من جمعهما في الضمير الواحد فمنع ذلك لأجله وحيث عدم ذلك جاز الإطلاق. =

= وثالثها: أن ذلك الجمع تشريف، ولله تعالى أن يشرف من شاء بما شاء ويمنع من مثل ذلك للغير، كما أقسم بكثير من المخلوقات ومنعنا من القسم بها فقال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وكذلك أذن لنبيه ﷺ في إطلاق مثل ذلك، ومنع منه الغير على لسان نبيه.

ورابعها: أن العمل بخبر المنع أولى لأوجه: لأنه تقعيد قاعدة والخبر الآخر يحتمل الخصوص كما قررناه، ولأن لهذا الخبر ناقل والآخر مبقى على الأصل فكان الأول أولى، ولأنه قول والثاني فعل فكان أولى. والله أعلم.

قلت: هذه الأوجه للتوفيق بين حديث ابن مسعود وبين حديث عدي بن حاتم، وقد سبق أن حديث ابن مسعود من هذه الطريق ضعيف، وأن النبي ﷺ لم يخطب بهذا الكلام «ومن يَعْصِهِمَا ».... إلخ.

ثم إنني لم يظهر لي سبب إيراد القرطبي في الوجه الثالث لآية الأحزاب في باب إقسام الله تعالى، وإنما المناسب إيراد آية فيها قسم الله تعالى ببعض مخلوقاته، إلا أن يكون غرضه من ذكرها بيان تشريف الله لبعض عباده.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٨٥) أجوبة منها:

دعوى الترجيح فيكون حيز المنع أولى لأنه عام والآخر يحتمل الخصوصية، ولأنه ناقل والآخر مبني على الأصل ولأنه قول والآخر فعل وَرُدَّ بأن احتمال التخصيص في القول أيضًا حاصل بكل قول ليس فيه صيغة عموم أصلًا.

ومنها: دعوى أنه من الخصائص فيمتنع من غير النبي ﷺ ولا يمتنع منه غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك وإلى هذا مال ابن عبد السلام. =

= ومنها: دعوى التفرقة بوجه آخر وهو أن كلامه ﷺ هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمر، وكلام الذي خطب جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمر وتعقب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيها مقام المضمر أن يكره إقامة المضمر فيهما مقام الظاهر فما وجه الرد على الخطيب مع أنه هو ﷺ جمع كما تقدم؟ ويجاب بأن قصة الخطيب – كما قلنا – ليس فيها صيغة عموم، بل هي واقعة عين فيحتمل أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توهم التسوية كما تقدم.

ومنها: أن أمر الخطيب بالإفراد لأن كل واحد من العصيانين مستقل باستلزام الغواية، إذ العطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ويشير إليه قوله تعالى: وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩] فأعاد «أطيعوا» في الرسول ولم يعده في أولي الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول ﷺ . اهـ .

قلت: حاصل ما في هذه المسألة أن النبي ﷺ أنكر على الخطيب قوله: «ومن يَعْصِهِمَا فقد غوى» حيث جمع الضمير العائد إلى الله تعالى ورسوله – عليه الصلاة والسلام – « يَعْصِهِمَا » مع أن النبي ﷺ يروى عنه أنه قال في حديث ابن مسعود كان إذا تشهد قال.... وفيه ومن يَعْصِهِمَا فإنه لا يضر إلا نفسه» فكيف قال ذلك وأنكر على الخطيب؟ وظاهره أنه ﷺ خطب بذلك.

وقد أجاب العلماء بأجوبة سبقت، والذي يظهر لي أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه من هذا الطريق ضعيف لا يثبت من هذا الطريق بهذا اللفظ لأن فيه أبا عياض المدني مجهول وعبد ربه بن أبي يزيد مستور.

وإذا لم يثبت هذا اللفظ عن رسول الله ﷺ فلا معارضة بينه وبين حديث عدي بن حاتم كما هو ظاهر. =

= لكن يبقى القول بأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه جمع بين الله تعالى وبينه في الضمير فمن ذلك قوله ﷺ: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما».

أخرجه البخاري (١٦) وغيره، ومسلم (٦٧-٤٣).

ومن ذلك قوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ».

أخرجه البخاري (٥٥٢٨)، ومسلم (١٩٤٠).

ومن ذلك قوله ﷺ:«إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ».

أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (٧١-١٥٨١).

ومن ذلك قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِكُمْ وَيَعْذِرَانِكُمْ» أخرجه مسلم (٨٤-١٧٨٠).

وأيضًا ما ورد في القرآن من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

فهل يقال: إن هذه كلها إخبار عن أحكام الله سبحانه وتعالى وهي واحدة من الله تعالى ورسوله ﷺ.

فالأول إشارة إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين وأن كل واحدة لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى.

وما عدا الأول إشارة إلى أن ما نهى الله عنه هو ما نهى عنه رسوله ﷺ وكذلك نهي الرسول ﷺ هو نهي الله - تعالى - وكذا بالنسبة للتحريم والتصديق والعذر والرضا.

لذلك جمعهما في ضمير واحد. =

وأنا أرى أن الصواب تعميم هذا الحكم سدا للذريعة وعملا بعموم حديث: «لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان» الحديث(١). فإنه من هذا الباب الذي ورد فيه حديث عدي بن حاتم وما ذهب إليه السندي فيما نقلناه عنه فيما سبق من أن ذكر الضمير في الخطبة غير منكر إنما عمدته حديث ابن مسعود هذا وقد علمت أنه لا حجة فيه من حيث سنده ومتنه أيضًا(٢).

= وحينئذ يقال أليس من عصى الله تعالى عصى رسوله ﷺ والعكس كذلك، إذ إن من أطاع الرسول ﷺ فقد أطاع الله تعالى، فلم الإنكار على الخطيب؟! فالجواب والله أعلم أن مجال الخطب أوسع وأرحب فيحتاج إلي قوة حجة وبسط في الكلام وإيضاح ليترك أثره في النفوس، والاختصار بخلاف ذلك. بخلاف ما ثبت عن الرسول ﷺ فإنها أخبار بلغ فيها الرسول ﷺ حكم الله – تعالى – فيحسن فيها الاختصار لتستوعب. وأيضا فإن تفصيل عصيان الرسول ﷺ عن عصيان الله – تعالى – أوقع في النفوس، لأن كل واحد من العصيانين مستقل باستلزام الغواية إذ العطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم.

ويشير إلى هذا ما وقع في صحيح مسلم (٤٨-٨٧٠) من زيادة «قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ».

ويمكن أن يقال: إن ما حدث من الخطيب واقعة عين – ووقائع الأعيان لا عموم لها – فيحتمل أن يكون في الحاضرين من يخشى عليه توهم أمر غير مراد، لذلك أنكر على الخطيب دفعا لهذا التوهم.

(١) وهو مخرج في كتابي سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (١٣٦) ن.

قلت: صححه الشيخ رحمه الله بمجموع طرقه، وقد سبق ذكره.

(٢) سبق أن سند هذا الطريق لحديث ابن مسعود ضعيف، لكن لو فرضنا =

وقوله: «إن إظهار الضمير في بعض المواضع من الخطب يكاد يكون منكرًا». وقد تأملت فيه فلم يظهر لي وجهه، إلا أن يكون من الوجهة الذوقية، وهذا لا يعتد به إذا تصادم مع التوجيه الشرعي. والله أعلم.

الرابع: عن حريث عن واصل الأحدب عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد والخطبة كما يعلمنا السورة من القرآن... والخطبة الحمد لله ...»[1].

أخرجه البيهقي (٧/ ١٤٦، ١٤٧)[2]، وهذا سند ضعيف من أجل حريث،

= صحة السند وثبت المتن عن الرسول ﷺ فلا يقال حينئذ أن المتن منكر بل يجب قبوله والجمع بينه وبين غيره من الأحاديث، وهذا ما فعله العلماء الذين تكلموا على هذا الحديث.

(١) وتمامها «نحمده ونستعينه، ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله».

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١] ، هذا لفظ البيهقي.

(٢) في «السنن الكبرى» رقم (١٣٦٠٩).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٤٥) رقم (٩٩٠٦).

لكن ليس عنده ذكر الخطبة ولفظه «كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد والخطبة كما يعلمنا السورة من القرآن: التحيات لله والصلوات والطيبات إلى قوله: عبده ورسوله».

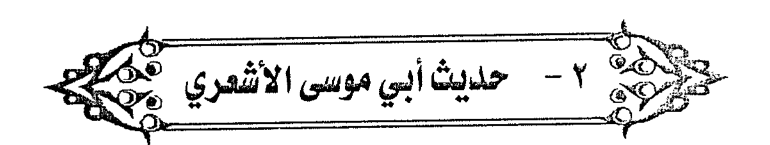
وهو ابن أبي مطر عمرو الفزاري، فإنه ضعيف اتفاقًا[(١)]، وفي هذه الطريق الزيادة الثانية والرابعة.

---

(١) حريث بن أبي مطر الفزاري أبو عمرو الكوفي الحناط قال في «التقريب»: ضعيف من السادسة.

وفي «التهذيب»: منهم من قال: متروك.

❋ ❋ ❋



٢ - حديث أبي موسى الأشعري

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ٣٤٢) مع حديث ابن مسعود المتقدم من الطريق الأولى، ساقه إلى قوله: «وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله».

وزاد: قال أبو عبيدة: وسمعت من أبي موسى يقول: كان رسول الله ﷺ يقول: فإن شئت أن تصل خطبتك بآي من القرآن تقول: «فذكر الآيات الثلاث، وفيه أما بعد، ثم تتكلم بحاجتك»[1].

(١) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٩٢) وهو في «الكبرى» (١٠٣٢٦)، وأبو يعلى (١٣/ ١٤٨) رقم (٧٢٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٧٨٧٢)، وفي «الدعاء» (٩٣٣).

من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به وعندهم جميعًا هذه الزيادة: قال أبو عبيدة: وسمعت.... إلخ.

قال الدارقطني في «العلل» (٥/ ٣١١): ورواه - يعني حديث ابن مسعود - إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن أبي إسحاق كذلك مرفوعًا، وأغرب في آخره فذكر أن أبا عبيدة قال: سمعته من أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ. وقال المزي في «التحفة» (٦/ ٤٧٢) رقم (٩١٤٨) بعد أن ذكره وعزاه للنسائي في «عمل اليوم والليلة»: المحفوظ حديث أبي عبيدة عن أبيه. اهـ.

وقد انفرد إسماعيل بن حماد بهذه الزيادة، وحاله لا تحتمل، فقد قال فيه الحافظ في «التقريب» صدوق، ومما يدل على ذلك أن غيره ممن هو أوثق منه رواه عن أبي إسحاق ولم يذكرها.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢٨٨)، وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» و«الكبير» باختصار، ورجاله ثقات[١]، وحديث أبي موسى متصل[٢]، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

قلت: وقد راجعت له مسند عبد الله بن مسعود في «المعجم الكبير» فلم أجده، فالظاهر أنه في مسند أبي موسى منه[٣]، والجزء الذي فيه هذا المسند لا وجود له في «المكتبة الظاهرية».

---

(١) مجمع الزوائد ٤/ ٥٢٨ رقم ٧٥٣١.

(٢) قد صرح أبو عبيدة بسماعه من أبي موسى، إلا أن الدارقطني قال في «العلل» (٥/ ٣١١): وأغرب - يعني إسماعيل بن حماد - في آخره فذكر أن أبا عبيدة قال: سمعته من أبي موسى... إلخ وقد سبق كلامه.

وكذا ذكر المزي في «التحفة» (٦/ ٤٧٢) أن المحفوظ حديث أبي عبيدة عن أبيه . اهـ .

(٣) راجعت معجم الطبراني الكبير، فلم أقف عليه، وكذا راجعت مسند الإمام أحمد آخر مسند الكوفيين، فلم أقف عليه. فالله أعلم.

❋ ❋ ❋

٣ - حديث عبد الله بن عباس

قال: «إن ضمادًا قدم مكة، وكان من أزد شنوءة، وكان يرقي من هذه الريح[(١)]، فسمع سفهاء من أهل مكة يقولون: إن محمدًا مجنون، فقال: لو أني رأيت هذا الرجل، لعل الله يشفيه على يدي، قال: فلقيه، فقال: يا محمد إني أرقي من هذه الريح، وإن الله يشفي على يدي من شاء فهل لك؟ فقال رسول الله ﷺ: إن الحمد لله نحمده ونستعينه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله،

أما بعد.

قال: فقال: أعد على كلماتك هؤلاء، فأعادهن عليه رسول الله ﷺ ثلاث مرات، قال: فقال: لقد سمعت قول الكهنة، وقول السحرة، وقول الشعراء، فما سمعت مثل كلماتك هؤلاء، ولقد بلغت قاموس البحر[(٢)]، قال: فقال: هات يدك أبايعك على الإسلام، قال: فبايعه رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: وعلى قومك؟ قال: وعلى قومي، قال: فبعث رسول الله ﷺ سرية فمروا بقومه، فقال صاحب السرية للجيش: هل أصبتم من هؤلاء شيئًا؟ فقال رجل من القوم: أصبت منهم مطهرة فقال: ردوها فإن هؤلاء قوم ضماد».

---

(١) قال النووي في «شرح مسلم» (٦/ ٣٩٥): المراد بالريح هنا: الجنون ومس الجن، وفي غير رواية مسلم: «يرقي من الأرواح» أي: الجن سموا بذلك، لأنهم لا يبصرهم الناس، فهم كالروح والريح. اهـ.

(٢) في رواية مسلم «ناعوس» قال النووي (٦/ ٣٩٥): ضبطناه بوجهين =

أخرجه مسلم (٣/ ١٢)، والبيهقي، بهذا التمام، وأخرج منه الخطبة فقط أحمد (رقم ٣٢٧٥)، وابن ماجه (١/ ٥٨٥)، والطحاوي لكن سقط من النسخة المطبوعة متنه وقطعة من سنده وليس فيه عند أحمد لفظة: «أما بعد»، وفيه كما ترى الزيادة الثانية مكان قوله: «ونستغفره»، وقد تردد شيخ الإسلام ابن تيمية في ثبوت هذه الزيادة وهي صحيحة ثابتة بدون شك كما تقدم بيانه.

= أشهرهما: ناعوس بالنون والعين، والثاني: قاموس، بالقاف والميم وهذا الثاني هو المشهور في روايات الحديث في غير صحيح مسلم، ونقل عن القاضي عياض أن أكثر نسخ صحيح مسلم وقع فيها «قاعوس» بالقاف والعين.

وذكر رواية أخرى عند غير مسلم «تاعوس» بالتاء المثناة والعين.

قال: قال أبو عبيد: قاموس البحر: وسطه، وقال ابن دريد: لجته، وقال صاحب كتاب العين: قعره الأقصى، وقال الحربي: قاموس البحر: قعره، وقال أبو مروان بن سراج: قاموس البحر: لجته التي تضطرب أمواجها ولا تستقر مياهها وهي لفظة عربية صحيحة، وقال أبو على الجياني: قاعوس البحر بمعنى قاموس كأنه من القعس وهو تطامن الظهر وتعمقه فيرجع إلى عمق البحر ولجته . اهـ . ملخصًا.

(١) أخرجه مسلم رقم (٤٦-٨٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٤) رقم (٥٥٩٢)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٢٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٨١٤٧، ٨١٤٨)، قال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ١٨٨): رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات.

لكنه ذكر أن الذي في الطبراني «ضمام بن ثعلبة» بالميم، والذي في الصحيح بالدال، قال في (٩/ ٣٧٠): رواه الطبراني وذكره بالميم ورجاله ثقات.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٥٠)، والنسائي في «الصغرى» (٣٢٧٨)، =

= وفي «الكبرى» (٥٥٢٩)، وابن ماجة (١٨٩٣) مختصرًا على الخطبة فقط وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» رقم (٤) عن ابن عباس قال: كلم رجل النبي عليه السلام في حاجة، فأجابه النبي ﷺ: «إن الحمد لله، نحمده ونستعينه... إلى قوله: أما بعد.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن لفظة «ونستغفرك» ليست في حديث ابن عباس، وأن لفظة «نستعينه ونستغفره» في حديث ابن مسعود وكلامه رحمه الله صحيح فلم يذكر أحد ممن أخرج حديث ابن عباس هذه اللفظة «ونستغفرك» إلا أنني وقفت في مسند الحارث بن أبي أسامة – زوائد الهيثمي (١/ ٢٠٩) على طريق أخرى لحديث ابن عباس مقرونا مع أبي هريرة في خطبة طويلة جدًّا.

ومنها ثم خطب فقال: «الحمد لله أحمده ونستعينه ونستغفره ونؤمن به ونتوكل عليه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له».

لكنها من طريق داود بن المحبر وهو متروك كما في «التقريب» وقد بوب الهيثمي لها في «بغية الباحث» (١/ ٣٠٩).

٥٦- باب: في خطبة كذبها داود بن المحبر على رسول الله ﷺ.

وأخرج الشافعي رحمه الله في «الأم» (١/ ٢٣٢)، (٩/ ٣)، وفي «المسند» (٢٨٧): أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني إسحاق بن عبد الله عن أبان بن صالح عن كريب – مولى ابن عباس – عن ابن عباس أن النبي ﷺ خطب يوما فقال: «إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، حتى يفيء إلى أمر الله». وهذا إسناد ضعيف جدًّا.

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة كلاهما متروك - كما في «التقريب» - والصواب أنه لم تثبت زيادة «ونستغفره» في حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طرق صحيحة.

❊ ❊ ❊

٤ - حديث جابر بن عبد الله

أخرجه الخطيب (١٤/ ٤٤١،٤٤٠) من طريق عمرو بن شمر[(١)] عن أبي جعفر محمد بن على عن على بن حسين عنه عن النبي ﷺ أنه كان إذا قعد على المنبر قال: الحمد لله أحمده وأستعينه وأؤمن به وأتوكل عليه وأعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا الحديث إلى قوله: «وأن محمدًا عبده ورسوله»[(٢)].

وهذا إسناد ضعيف جدًّا آفته عمرو بن شمر فإنه كذَّاب وضَّاع[(٣)].

لكن الحديث له أصل بغير هذا السياق، فقال الإمام أحمد (٣/ ٣٧١): حدثنا وكيع عن سفيان عن جعفر عن أبيه عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ يقوم فيخطب فيحمد الله ويثني عليه بما هو أهله ويقول: من يهده الله فلا مضل له،

---

(١) وقع عند ١٤٥/ ١٤١ «ثمر» بالثاء، والصواب شمر بشين معجمة.

وهذا التصحيف في «شمر» في بعض النسخ، وفي بعضها على الصواب.

(٢) وتمامه عنده «من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله».

(٣) عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي.

قال يحيى: ليس بشيء، وقال الجوز جاني: زائغ كذاب، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان رافضيًّا يكذب. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث لا يشتغل به تركوه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث وقال ابن حجر: أحد المتروكين.

ترجمته في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٤)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩)، =

ومن يضلل فلا هادي له إن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ(١)، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة.

وكان إذا ذكر الساعة احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه منذر جيش يقول: صبَّحكم ومسَّاكم، من ترك مالًا فلورثته، ومن ترك ضياعًا(٢) أو دينًا فإليَّ وعليَّ، وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

= و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٦٨)، و«لسانه» (٤/ ٣٦٦)، و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٦٥)، و«التهذيب».

(١) خير الـهُدَى هُدَى محمد ﷺ، هو بضم الهاء وفتح الدال فيهما ومعناه: الدلالة والإرشاد، وبفتح الهاء وسكون الدال، ومعناه الطريق أي أحسن الطرق طريق محمد ﷺ والهدى له معنيان:

١) بمعنى الدلالة والإرشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل والقرآن والعباد، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، و﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[الإسراء: ٩]، و﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].

٢) بمعنى اللطف والتوفيق والعصمة والتأييد، وهو الذي انفرد الله به ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[القصص: ٥٦]، «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٣٤)، وسيأتي مزيد بيان عند شرح شيخ الإسلام.

(٢) الضَّياع: بفتح الضاد: العيال. قال ابن قتيبة: أصله: مصدر ضاع يضيع ضياعا، والمراد: من ترك أطفالا وعيالا ذوي ضياع.

أو دينًا: أي قضاؤه.

قال النووي: قال أصحابنا: وكان النبي ﷺ لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف به وفاء لئلا يتساهل الناس في الاستدانة، ويهملوا الوفاء فزجرهم عن ذلك بترك الصلاة عليهم، فلما فتح الله على المسلمين مبادي الفتوح قال ﷺ:=

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» (٣/ ١١)، وكذا البيهقي في «سننه» (٣/ ٢١٤) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة: ثنا وكيع به. ولم يسق مسلم لفظه كله، وإنما أحال بباقية على اللفظ الذي ساقه قبله من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن جعفر به نحوه، وفيه بدل قوله: «وكل محدثة بدعة» «وكل بدعة ضلالة»[1]. واشتد غضبه كأنه منذر جيش يقول: صبَّحكم مسَّاكم، من ترك مالا فللورثة، ومن ترك ضياعًا أو دَيْنًا فعلي وإلي، وأنا ولي المؤمنين.

أما مسلم فلم يسق إلا أوله، وأحال بباقيه إلى حديث الثقفي.

وأما البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٣٧)، فإنه ساق لفظ ابن المبارك كما سيأتي.

= «من ترك دينًا فعلى» أي قضاؤه فكان يقضيه واختلف أصحابنا: هل كان النبي ﷺ يجب عليه قضاء ذلك الدين أم كان يقضيه تكرمًا؟

والأصح عندهم أنه كان واجبًا عليه ﷺ.

واختلف أصحابنا هل هذه من الخصائص أم لا؟

فقال بعضهم: هو من خصائص رسول الله ﷺ، ولا يلزم الإمام أن يقضي من بيت المال دين من مات وعليه دين إذا لم يخلف وفاء، وكان في بيت المال سعة، ولم يكن هناك أهم منه. ا. هـ. «شرح النووي» (جـ ٦/ ١٣٥).

(١) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٣/ ٨٦٧)، وابن ماجة في «سننه» (٤٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢٩٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤١٢)، وفي «السنن الكبرى» (٣/ ٢٠٦) رقم (٥٥٤٤)، وفي «المدخل» (٢٠٢)، وأبو =

= يعلى في «المسند» (٢١١١)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٦) رقم (١٠).

جميعًا من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش، يقول: صبحكم ومساكم، ويقول: بعثت أنا والساعة كهاتين ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ويقول: أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة، ثم يقول: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه[(١)]، من ترك مالا فلأهله، ومن ترك دينًا أو ضياعًا فإلي وعلي.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٤-٨٦٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢٩٨)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٢٠٨)، في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٠٨) رقم (٥٥٥٨)، وفي (٣/ ٢١٣) رقم (٥٥٨٩)، وفي (٣/ ٢١٤) رقم (٥٥٩٠).

من طريق سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد به وأحالوا إلى لفظ عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

لكن وقع عند البيهقي في (٣/ ١١٣/ ٥٥٨٩): «وأشار بإصبعه الوسطى والتي تلي الإبهام ثم يقول: «إن أفضل الحديث......

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٨٥).

من طريق أنس بن عياض عن جعفر بن محمد به قال ابن خزيمة: ولفظ حديث أنس بن عياض مخالف لهذا اللفظ يعني لفظ حديث سفيان الذي ساقه مع هذا السند – وسيأتي ذكره ولم يسق ابن خزيمة لفظ حديث أنس بن عياض. =

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الأحزاب: ٦].

= وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٧٦، ٣٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥٨٥٠).

من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد به لكن لم يذكر فيه «حمد الله والثناء عليه».

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣١٠-٣١١).

عن مصعب بن سلام ثنا جعفر به: «خطبنا رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه بما هو له أهل ثم قال: «أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله.....

وأخرجه أحمد (٣/ ٣١٩) ثنا يحيى.

والنسائي في «الصغرى» (٣/ ٥٨)، وفي «الكبرى» (١/ ٣٩٠).

أخبرنا عمرو بن على أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته بعد التشهد إن أحسن الحديث كتاب الله ﷻ وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ قال يحيى: ولا أعلمه إلا قال: «وشر الأمور محدثاتها وكان إذا ذكر الساعة أعلى بها صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش ثم يقول: بعثت أنا والساعة كهاتين وأومأ، وصف يحيى: بالسبابة والوسطى».

هذا لفظ أحمد ولفظ النسائي: «أن رسول الله ﷺ كان يقول في صلاته بعد التشهد، أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ»

هكذا جاء عند النسائي: «كان يقول في صلاته بعد التشهد» والإسناد صحيح على شرط مسلم.

لكن قوله: «كان يقول في صلاته بعد التشهد» الظاهر أنها وهم والصواب: «كان يقول في خطبته بعد التشهد كما عند أحمد.

وأخرجه أحمد (٣/ ٣٧١)، ومسلم (٤٥-٨٦٧)، والبيهقي في «السنن =

= الكبرى» (٣/ ٢١٤) رقم (٥٥٩١) وفي «الأسماء والصفات» رقم (١٣٧) من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد به ولفظه أحمد: «كان رسول الله ﷺ يقوم فيخطب فيحمد الله ويثني عليه بما هو أهله ويقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش صبحكم مساكم من ترك مالا فللورثة ومن ترك ضياعا أو دينا فعلي وإلي وأنا ولي المؤمنين».

وساقه مسلم إلى: وخير الحديث كتاب الله «وأحال إلى حديث الثقفي وساقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٤) كما عند أحمد لكنه زاد بعد وكل محدثة بدعة» «وكل بدعة ضلالة».

وقبل: «صبحكم» «يقول».

أما في «الأسماء والصفات» فساقه من طريق ابن المبارك - كما سيأتي - وتحصل من تخريج حديث جابر ﷺ أن الخطبة اشتملت على ذكر كتاب الله تعالى بألفاظ مختلفة وكلها مدح وثناء على كتاب الله تعالى ويشرع للخطيب والمتحدث أن يأتي بهذا مرة وبهذا مرة حتى يذكرها كلها خلال خطبه وهي:

إن خير الحديث كتاب الله....

إن أفضل الحديث كتاب الله......

إن أصدق الحديث كتاب الله.

إن أحسن الحديث كتاب الله.

إن أحسن الكلام كلام الله.

ولم يثبت «إن أصدق الكلام كلام الله» مرفوعًا وإن كان المعنى صحيحًا.

وأما في السنن فإنه ساقه من طريق وكيع ، وفيه «وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[(١)].

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٨) من طريق ابن الوليد ، وأبو داود (٢٩٥٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» من طريق محمد بن كثير.

كلاهما – ابن الوليد ، وابن كثير – عن سفيان به مختصرًا على «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، من ترك مالًا فلأهله، ومن ترك دينًا، أو ضياعًا فإليَّ وعليَّ».

وجمع بينهما البيهقي في روايته، وكذلك جمع بينهما في كتابه «الأسماء والصفات» من هذا الوجه، ومن طريق ابن المبارك عن سفيان به[(٢)]، قرن روايتهما عنه وزاد أيضا: «وكل ضلالة في النار» وهي عند النسائي أيضًا (١/ ٢٣٤) مع اللفظين الأولين من طريق ابن المبارك، وإسنادها صحيح، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «إقامة الدليل على إبطال التحليل من» الفتاوى (٣/ ٥٨).

---

(١) وقد ذكره من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان به وهي نفس طريق مسلم، لكن مسلم لم يسق اللفظ كاملا.

ولم أقف على الجمع بين هاتين اللفظتين من طريق وكيع إلا عند البيهقي، والله أعلم.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٥٥٠) رقم (١٧٨٦)، وفي «الأسماء والصفات» رقم (١٣٧)، والآجري في «الشريعة» رقم (٨٤، ٤٠٨) من طريق حبان بن موسى.

وأخرجه النسائي في «الصغرى» (٣/ ١٨٨، ١٨٩) رقم (١٥٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٢٠) وابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٨٥) من طريق عتبة ابن عبد الله كلاهما: حبان بن موسى وعتبة بن عبد الله عن عبد الله بن المبارك =

= عن سفيان عن جعفر بن محمد به فذكره، وفيه «وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، فجمع في هذه الطريق بين هذه الألفاظ في سياق واحد، وزاد « وكل ضلالة في النار ».

فهل هي زيادة شاذة أم هي زيادة من ثقة فتقبل أقول: هذه الزيادة لم تذكر في حديث جابر ﷺ إلا من طريق سفيان الثوري، ولم يروها من أصحاب الثوري إلا عبد الله بن المبارك، وخالفه وكيع ومحمد بن كثير وشجاع بن الوليد فلم يذكروها لكن محمد بن كثير وشجاع بن الوليد رويا الحديث مختصرًا - كما تقدم - فبقى ذكر هذه الزيادة بين ابن المبارك - حيث ذكرها - وبين وكيع فلم يذكرها.

والسند الذي فيه هذه الزيادة صحيح وقد روى هذه الزيادة عن ابن المبارك اثنان - كما تقدم - حبان بن موسى وهو ثقة - كما في «التقريب»، وعتبة بن عبد الله وثقه النسائي وغيره وفي «التقريب»: صدوق، وعبد الله بن المبارك ثقة ثبت فقيه إمام، وهو بذكر هذه الزيادة لم يخالف غيره حتى يحكم بشذوذ ما خالف فيه غيره، وغايته أنه زاد شيئًا لم يذكره غيره.

قال الشافعي في بيان معنى الشاذ: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث - كما في «علوم الحديث» للحاكم (١/ ١٨٣) النوع الثامن والعشرين معرفة الشاذ من الروايات وقال ابن الصلاح في «مقدمة علوم الحديث» (ص ٩١): إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذًّا مردودًا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه .... وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارمًا له مزحزحًا له عن حيز الصحيح.... إلخ. =

= فإذا طبقنا هذه القاعدة التي ذكرها ابن الصلاح فيما رواه ابن المبارك من زيادة «وكل ضلالة في النار» نجد أنها زيادة من ثقة حافظ موثوق بحفظه وضبطه، ثم إنه لم يخالف غيره، وغايته أنه روى شيئا لم يروه غيره، فتقبل زيادته، هذا باعتبار النظر إلى أن الحديث لم يروه إلا سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، ولم يروه عن سفيان إلا وكيع وابن المبارك لكن الأمر على غير ذلك فقد رواه غير سفيان، رواه عبد الوهاب الثقفي وسليمان بن بلال وأنس بن عياض وعبد العزيز بن محمد ومصعب بن سلام ويحيى بن سعيد، فهؤلاء رووه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ﷺ لم يذكر واحد منهم هذه اللفظة «وكل ضلالة في النار» هذا مع الخلاف على سفيان في إثباتها فقد أثبتها ابن المبارك وخالفه وكيع وغيره فلم يذكروها فالذي يترجح عندي أن زيادة «وكل ضلالة في النار» زيادة شاذة لانفراد ابن المبارك بها عن سفيان دون بقية من رواه.

ثم وقفت على كتاب الزهد لابن المبارك فوجدته قد روى الحديث رقم (١٢٠٠) قال: أخبرنا سفيان عن جعفر بن محمد به ولفظه «قال رسول الله ﷺ بعثت أنا والساعة كهاتين، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه وعلا صوته، واشتد غضبه كأنه نذير جيش صبحكم مساكم.

فلم يذكر هذه الزيادة مما يؤكد شذوذها وسنده في «الزهد» (١/ ٥٥٦) رقم (١٥٩٦): أخبركم أبو عمر بن حيويه حدثنا يحيى حدثنا الحسين أخبرنا ابن المبارك به ، وهذا سند صحيح ، أبو عمر بن حيويه محمد بن العباس بن محمد بن زكريا البغدادي الخزاز قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٣/ ١٠٤): المحدث الحجة، ويحيى هو ابن صاعد قال الذهبي: الحافظ الإمام الثقة أبو محمد الهاشمي وقال الدارقطني: ثقة ثبت حافظ، والحسين هو ابن الحسن بن حرب السلمي المروزي، قال أبو حاتم: صدوق وقال مسلمة: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات، فقد اختلف الرواة على ابن المبارك فبعضهم ذكرها وبعضهم لم يذكرها مما يؤكد =

= عدم ثبوتها والحكم عليها بالشذوذ، والله أعلم.

وقد وردت من قول عمر بن الخطاب ﷺ.

أخرج محمد بن نصر في «السنة» رقم (٧٥) من طريق إسحاق بن راهويه وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٥٤) من طريق ابن مهدي واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٩٤) رقم (١٠٠) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل وابن وضاح في ما جاء في البدع رقم (٥٦) من طريق أسد بن موسى ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة عن هلال الوزان عن عبد الله بن عكيم قال: كان عمر يقول: ألا إن أصدق القيل قيل الله وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها زاد ابن مهدي «ألا إن الناس لم يزالوا بخير ما أتاهم العلم عن أكابرهم».

وزاد إسحاق بن أبي إسرائيل «أرسل الحجاج إليه – أي إلى عبد الله بن عكيم – يدعوه فلما أتاه قال: كيف كان عمر يقول؟ قال: كان عمر يقول: إن أصدق القيل .....

وزاد في آخره وكل محدثة ضلالة ألا وإن الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم ولم يقم الصغير على الكبير فإذا قام الصغير على الكبير فقد» [معناه فقد هلكوا].

وزاد أسد بن موسى ألا وإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار».

وإسناد هذا الأثر صحيح، إلا أن أسد بن موسى انفرد بهذه الزيادة وأسد وثقه النسائي وابن قانع والبزار والعجلي وزاد صاحب سنة وقال البخاري: مشهور، وتكلم فيه بعضهم، قال ابن حجر في «التقريب»: صدوق يغرب، فهذه الزيادة انفرد بها أسد مخالفا غيره ومنهم أئمة ثقات، فهذه الزيادة شاذة عن عمر ﷺ. والله أعلم. =

= وقد ذكر الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٣٠١، ٣٠٢) أن الجزء الأخير «ألا وإن الناس.....) ورد معناه بسند صحيح عن عمر – في مصنف قاسم بن أصبغ.ا هـ.

وقد وقفت عليه عند اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٤) رقم (١٠٠).

أخرجه من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل ثنا سفيان بن عيينة عن هلال الوزان به.

ولفظه «كان عمر يقول: إن أصدق القيل قيل الله، ألا وإن أحسن الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة ضلالة، ألا وإن الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، ولم يقم الصغير على الكبير فإذا قام الصغير على الكبير فقد» أي فقد هلكوا كما تقدم.

وإسحاق بن أبي إسرائيل قال الحافظ في «التقريب»: صدوق تلكم فيه لوقفه في القرآن . اهـ.

قلت: كان يقول: القرآن كلام الله، ويقف لا يقول: غير مخلوق، ووردت هذه الجملة «وكل ضلالة في النار» من قول ابن مسعود ﷺ أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٨٥) من طريق محمد بن مخلد الرعيني عن أيوب بن الوليد عن أبي معاوية عن الأعمش عن جامع بن شداد عن أسود بن هلال عن عبد الله ابن مسعود قال: « إن أحسن الهدى هدى محمد ﷺ ، وإن أحسن الكلام كلام الله، وإنكم ستحدثون ويحدث لكم، فكل محدثة ضلالة وكل ضلالة في النار»، وإسناده ضعيف جدًّا، محمد بن مخلد الرعيني، قال ابن عدي: حدَّث بالأباطيل وقال : منكر الحديث عن كل من روى عنه، وقال الدارقطني: متروك الحديث ا.هـ. من «لسان الميزان» (٥/ ٣٧٥)، وشيخه أيوب بن الوليد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٧/ ١٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، لكن الأثر صحيح دون هذه الزيادة كما تقدم.

ثم قال الإمام أحمد (٣/ ٣١٩): ثنا يحيى عن جعفر به بلفظ أخرجه رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته بعد التشهد: «إن أحسن الحديث كتاب الله ...»[(١)] الحديث مختصرًا نحوه. وهذا سند صحيح أيضًا على شرط مسلم، فقوله: «بعد التشهد». فيه إشارة إلى التشهد المنصوص عليه في حديث ابن مسعود، وابن عباس، وإلى أنه كان مشهورًا معروفًا عندهم بحيث إن الراوي استغنى بذلك عن ذكره[(٢)].

(١) وتمامه... ﷻ وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ .

قال يحيى: ولا أعلمه إلا قال: «وشر الأمور محدثاتها»، وكان إذا ذكر الساعة أعلي بها صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش ثم يقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين» وأومأ يحيى بالسبابة والوسطى.

(٢) إن كان المراد «إن الحمد لله... إلخ» على ما ورد في حديث ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما فلا يلزم لاحتمال حمد الله والثناء عليه بلفظ آخر كما في حديث جابر رضي الله عنه وغيره، مثلا. لكن قوله «بعد التشهد» أي الشهادة لله بالوحدانية وللنبي – عليه الصلاة والسلام – بالرسالة.

❋ ❋ ❋

٥- حديث نَبِيط بن شَرِيط

قال : كنت ردف أبي على عَجُزِ الراحلة، والنبي ﷺ يخطب عند الجمرة، فقال: « الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، أوصيكم بتقوى الله، أي يوم أحرم؟[١] » قالوا : هذا .

قال :« فأي شهر أحرم؟ ». قالوا : هذا .

قال :« فأي بلد أحرم؟ ». قالوا : هذا البلد .

قال :« فإن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ».

أخرجه البيهقي (٣/ ٢١٥) [٢] من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي حدثنا موسى بن محمد الأنصاري حدثنا أبو مالك الأشجعي عنه.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، غير موسى بن محمد الأنصاري، والظاهر أنه المخزومي المدني، فإن يكن هو فهو ضعيف، وإن يكن غيره فلم أعرفه.

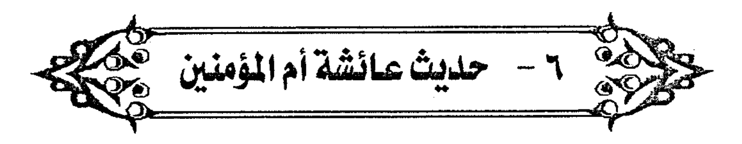
---

(١) الأصل «أحرم هذا» وعلى هامشه : «كذا في النسخ كلها» ن.

(٢) رقم (٥٥٩٧)، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار رقم (٥)، ووقع عنده : عند جمرة العقبة، وليس عنده «نحمده» ، وعنده «وأني عبد الله ورسوله» ثم قال: «أوصيكم بتقوى الله».

وذكر المزي في «تحفة الأشراف» (١١٥٩٠) حديث نبيط بن شريط وعزاه للنسائي في الكبرى في الحج (١٢٤٢: ١، ٩/ ٧) عن أيوب بن محمد الوزان عن مروان بن معاوية الفزاري عن أبي مالك الأشجعي قال: حدثنا نبيط بن شريط رأيت النبي يخطب الناس بمنى فحمد الله وأثنى عليه.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات إلا أن مروان بن معاوية كان يدلس أسماء الشيوخ.



٦ - حديث عائشة أم المؤمنين

أخرجه أبو بكر بن أبي داود في «مسند عائشة» (ق ٢/ ٥٧)[١] بسند جيد عن هشام (هو ابن عروة) عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يكثر هاتين الآيتين في الخطبة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠﴾. الآية[٢].

قلت: كذا في الأصل «عن أبيه» لم يقل: «قالت عائشة»: أو نحوه، ووضع الناسخ فوقه رأس حرف الصاد (صـ) إشارة منه إلى أنه هكذا وقع في أصله أيضًا، وأن الصواب إثبات قوله: «قالت عائشة»[٣]، بدليل أن المؤلف أورده في «مسندها» ولو لم يكن ذلك ثابتًا في روايته لم يورده فيه؛ لأن الحديث حينئذ مرسل[٤] كما هو ظاهر، وقد رأيت فيه حديثًا آخر وقع فيه مثل هذا السقط، لكن بقي فيه ما يدل عليه فقال (١/ ٥٩)... عن هشام عن أبيه قالت... ووضع الناسخ عليه (صـ) أيضًا فقوله: «قالت» صريح في أن القائل ليس هو عروة وإنما هي امرأة وليست هي إلا عائشة بالدليل المتقدم، ولأنه كثير الرواية عنها وهي خالته. والله أعلم.

---

(١) رقم (٤٩) وسنده، حدثنا محمد بن سوار ثنا عبدة عن هشام عن أبيه قال:.....

(٢) لم يذكر الآية الثانية.

(٣) القول بأنه سقطت «قالت عائشة» من السند فيه بعد، لأنه قال كما سبق واضح أن السند إنما هو إلى عروة ففيه....عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ ....

وسيأتي مواضع يصعب حملها على أنه سقط «قالت» من السند.

(٤) وقع عنده مواضع أسانيدها مرسلة ليس فيها ذكر عائشة رضي الله عنها وليس =

= فيها ما يدل على سقط في الإسناد ففي (١/ ٧٤) رقم (٧٥) حدثنا محمد بن سوار وهارون بن إسحاق قالا: ثنا عبدة عن هشام عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «....

وفي (١/ ٧٩) رقم (٦٦) حدثنا هارون بن إسحاق ثنا عبدة عن هشام عن أبيه قال: أصيب أكحل سعد بن معاذ يوم الخندق.... الحديث.

ورقم (٦٧) بالسند السابق قال: أخبرت أن رسول الله ﷺ قال: انزلوا على حكم رسول الله ﷺ .... الحديث

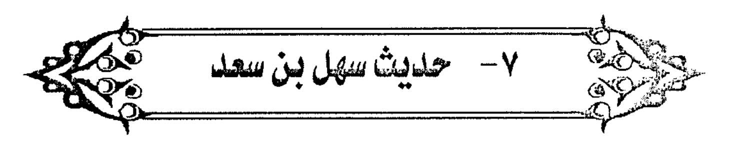
وفي (١/ ٨٢) رقم (٧٣) بالسند السابق إلى عروة قال: كان رسول الله ﷺ فهذه مواضع من مسند عائشة رضي الله عنها ذكرها أبو بكر ابن أبي داود في «مسندها»، مع أنها مراسيل، يصعب القول بأن سقطا حصل في الإسناد والذي يظهر أن سبب إيراد أبي بكر بن أبي داوود لها هو أن عروة من المكثرين عن خالته رضي الله عنها لكن إذا كان قد سمع هذه الأحاديث منها فما الذي حمله على أن يرسلها؟ قد يكون شك في سماعها أولم يسمعها.

لكن بعض هذه المرسلات قد روي موصولًا بذكر عائشة رضي الله عنها فالحديث الذي رواه أبو بكر بن أبي داوود في مسند عائشة (١/ ٧٩) رقم (٦٦) بسنده عن عروة مرسلًا.

قد جاء موصولًا عند البخاري (٤٦٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم (١٧٦٩) بذكر عائشة رضي الله عنها فقد روياه من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «أصيب سعد يوم الخندق في الأكحل.... الحديث.

وكذا ما أخرجه برقم (٦٧) حدثنا هارون بن إسحاق ثنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: أخبرت أن رسول الله ﷺ قال: انزلوا على حكم رسول الله ﷺ.

قد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٣٨٠) حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي أنهم نزلوا على حكم رسول الله ﷺ فهذا يؤكد =



٧- حديث سهل بن سعد

قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب الناس، أو علمهم لا يدع هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠﴾ إلى قوله: ﴿ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾.

رواه سمَّويه في «فوائده» كما في «حسن التنبه في ترك التشبُّه» للشيخ محمد الغزِّي (٨/ ٥).

= أن أبا بكر ابن أبي داوود قد رواه مرسلًا ولم يحدث سقط في السند، مع أن الحديث جاء موصولًا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها كما سبق عند البخاري ومسلم.

وأيضًا أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٥٦)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٥٣٧٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٩٧) وله طريق أخرى عن عائشة رضي الله عنها من غير طريق هشام عند أحمد (٦/ ١٤١)، وابن حبان (٧٠٢٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٣٧٣) وإنما سقت ما سبق لبيان أنه لا يلزم كون الحديث وصل في مكان آخر أن يكون حدث سقط في الإسناد – كما فيما نحن بصدده فقد يكون الحديث سمعه ابن أبي داوود مرسلًا.

ثم إن القول بحدوث سقط في السند إن جاز في بعض الأسانيد لوجود قرينه مثل كلمة «قالت» مثلًا، لا يجوز في أسانيد أخرى خاصة إذا كان ظاهرها يدل على عدم وجود سقط في الإسناد – كما تقدم – والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٨ - حديث ابن شهاب الزهري

قال ابن وهب: أخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن تشهد رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال ابن شهاب: «إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيرًا ونذيرًا بين يدي الساعة، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى.

نسأل الله ربنا أن يجعلنا ممن يطيعه ويطيع رسوله، ويتبع رضوانه، ويجتنب سخطه، فإنما نحن به وله».

أخرجه أبو داود (١/ ١٧٢)، والبيهقي (٣/ ٢١٥)[(١)]، وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، ولكنه مرسل، فهو لذلك ضعيف لا يحتج به وفيه: «ومن يعصهما» وقد تقدمت هذه العبارة في الطريق الثالث لحديث ابن مسعود، وبينت هناك ضعفها.

فقد يقال: إن هذا المرسل شاهد له.

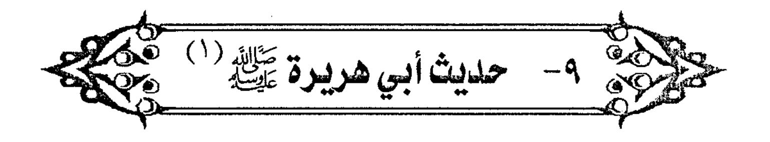
فأقول: ليس كذلك؛ لأن الإرسال الذي فيه هو في محل يحتمل أن يكون المرسل الذي أرسله قد أخذه عن ذلك المجهول الذي رواه عن ابن مسعود، أعني: يحتمل أن يكون الزهري أخذه عن أبي عياض عن ابن مسعود، أو عمَّن رواه عنه ثم هو أرساله، ومع هذا الاحتمال لا يشدّ أحدُهما الآخر. فتأمل.

---

(١) أخرجه أبو داوود رقم (١٠٩٨) حدثنا محمد بن سلمة المرادي والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٥/ ٥٥٩٥) من طريق بحر بن نصر كلاهما عن ابن=

= وهب به، واللفظ الذي ساقه الشيخ إنما هو لفظ البيهقي، ولم يسق أبو داود لفظه كله وعنده «ومن يعصهما فقد غوى....» إلخ وأحال بأوله إلى حديث أبي عياض عن ابن مسعود رقم (١٠٩٧).

❋ ❋ ❋



٩- حديث أبي هريرة ﷺ(١)

قال الآجري ﷺ في الشريعة رقم (٨٥):

حدثنا أبو بكر محمد بن الليث الجوهري قال: نا أبو هشام الرفاعي قال: حدثنا أبو بكر بن عياش قال: حدثنا أبو حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « إن أحسن الحديث كتاب الله ﷻ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

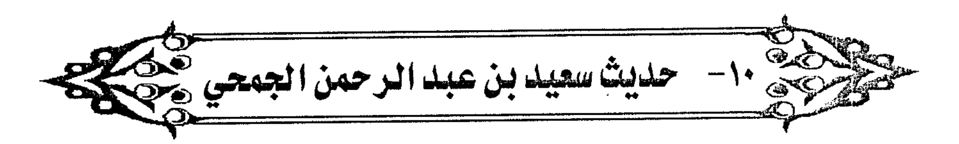
قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة.

قال البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه وضعفه النسائي وغيره وأيضا أبو بكر بن عياش قد تكلم فيه غير واحد قال الحافظ في «التقريب»: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.

لكن هذا المتن قد صح من طرق أخرى كما سبق.

❋ ❋ ❋

(١) هذا الطريق عن أبي هريرة ﷺ، والطريقان الآخران عن تابعين مما وقفت عليها ، ولم يذكرها الشيخ ﷺ.



١٠- حديث سعيد بن عبد الرحمن الجمحي

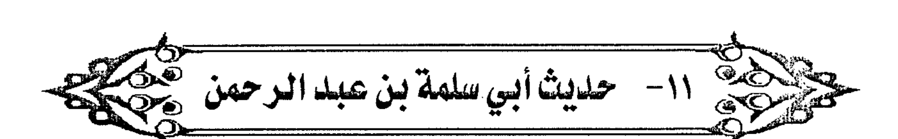
قال الطبري في «تاريخه» ٢(/ ١١٥):

حدثني يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا ابن وهب قال: حدثني سعيد بن عبد الرحمن الـجُمَحِي أنه بلغه عن خطبة رسول الله ﷺ في أول جمعة صلاها بالمدينة في بني سالم بن عوف. الحمد لله أحمده وأستعينه وأستغفره وأستهديه وأؤمن به ولا أكفره وأعادي من يكفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى والنور والموعظة على فترة من الرسل وقلة من العلم، وضلالة من الناس وانقطاع من الزمان ودنو من الساعة وقرب من الأجل، من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى وفرط وضل ضلالا بعيدا، وأوصيكم بتقوى الله..... إلخ وهي خطبة طويلة.

وقد ذكرها أبو هلال العسكري في «كتاب الأوائل» (ص ١٤٨) وفي إسناده الواقدي – وهو متروك – لكن قال: حدثنا أبو سعيد القرشي.

وإسناد الطبري رجاله ثقات غير سعيد بن عبد الرحمن الجمحي فإنه صدوق له أوهام كما قال الحافظ في «التقريب»، والإسناد معضل، فسعيد يروي عن التابعين عن الصحابة ﷺ فهذا الإسناد ضعيف.

❊ ❊ ❊



١١- حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن

قال: كانت أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ بالمدينة أن قام فيهم، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أما بعد، أيها الناس، فقدموا لأنفسكم....

قال ثم خطب خطبة أخرى فقال: إن الحمد لله أحمد وأستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إن أحسن الحديث كتاب الله[(١)].

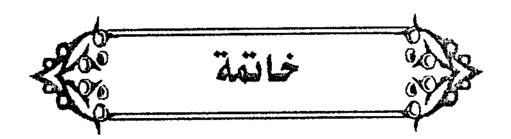
---

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٢٤، ٥٢٥) باب: أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار قال: حدثنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال: حدثني المغيرة بن عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس ابن شريق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: ... وهذا إسناد ضعيف مع إرساله أحمد بن عبد الجبار، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح، ويونس بن بكير صدوق يخطئ - كما في «التقريب»- وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أدرك بعض الصحابة ولم يدرك النبي ﷺ فالإسناد مرسل.

وقد ذكر هذه الخطبة ابن هشام في «السيرة» (١/ ٥٠٠) قال ابن إسحاق....

وكان أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ فيما بلغني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ... قال ابن إسحاق: ثم خطب رسول الله ﷺ مرة أخرى فقال: إن الحمد لله.... «السيرة» (١/ ٥٠١)، وابن إسحاق أدرك أبا سلمة ولم يرو عنه.

❁ ❁ ❁



خاتمة

قد تبين لنا من مجموع الأحاديث المتقدمة أن هذه الخطبة تفتح بها جميع الخطب، سواء كانت خطبة نكاح أو خطبة جمعة أو غيرها، فليست خاصة بالنكاح(١) كما قد يظن، وفي بعض طرق حديث ابن سعود التصريح بذلك كما تقدم.

---

(١) تنبيه: وأما الحديث الذي رواه إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم قال: خطبت إلى النبي ﷺ أمامة بنت عبد المطلب فأنكحني من غير أن يتشهد.

أخرجه أبو داود(١) والبيهقي(٢)، فهو ضعيف من أجل إسماعيل هذا، فإنه مجهول كما في «التقريب»(٣)، ثم إنه قد اضطرب عليه فيه كما بين البيهقي(٤) وغيره، ولو صح لدل على جواز الترك أحيانًا(٥)، لا على عدم المشروعية مطلقًا. ن

---

(١) رقم (٢١٢٠).

(٢) (٧/ ١٤٧) رقم (١٣٦١٣، ١٣٦١٤).

(٣) رقم)٤٢٦).

(٤) ذكر الاختلاف في هذا الحديث البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٤٧).

(٥) قلت: ويمكن الاستدلال بحديث المرأة التي أتت النبي ﷺ تهب نفسها له، وأنه ﷺ زوجها الرجل على ما معه من القرآن، على جواز ترك هذه الخطبة أحيانا، والحديث أخرجه البخاري (٢٣١٠، ٥١٢١)، ومسلم (٧٦-١٤٢٥) وليس فيه أنه ﷺ خطب بها. والله أعلم.

وقد أيد ذلك عمل السلف الصالح، فكانوا يفتتحون كتبهم بهذه الخطبة، كما صنع الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله؛ حيث قال في مقدمة كتابه «مشكل الآثار»: وأبتدي بما أمر ﷺ بابتداء الحاجة، مما قد روي عنه بأسانيد أذكرها بعد ذلك - إن شاء الله: إن الحمد لله...».

قلت: فذكرها بتمامها[1].

وقد جرى على هذا النهج شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله، فهو يكثر من ذلك في مؤلفاته[2] كما لا يخفى على من له عناية بها.

وقد قال المحقق السندي في «حاشيته على النسائي»[3] في شرح قوله في الحديث: «والتشهد في الحاجة»: الظاهر عموم الحاجة للنكاح وغيره، ويؤيده بعض الروايات، فينبغي أن يأتي الإنسان بهذا يستعين به على قضائها وتمامها.

ولذلك قال الشافعي: الخطبة سنة في أول العقود كلها، قبل البيع والنكاح وغيرها، و«الحاجة» إشارة إليها ويحتمل أن المراد بـ «الحاجة» النكاح إذ هو الذي تعارف فيه الخطبة دون سائر الحاجات، وكذا في «حاشيته على ابن ماجه».

---

(١) ص ٦ من «مشكل الآثار» أرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥).

(٢) انظر على سبيل المثال: مقدمة «كتاب الإيمان»، ومقدمة «التدمرية»، والمجلد التاسع عشر من «مجموع الفتاوى» ص٤٣ «أصل جامع في الاعتصام بكتاب الله ووجوب اتباعه»، ومقدمة «الفرقان بين أولياء الرحمن» وكذا «الفرقان بين الحق والباطل».

وقد ابتدأ ابن القيم كتابه – الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن، بخطبة الحاجة، إن ثبت أن الكتاب له، فقد ذكر غير واحد أن هذا الكتاب ليس لابن القيم رحمه الله.

راجع ابن القيم – حياته وآثاره – للشيخ بكر أبو زيد.

(٣) (٦/ ٨٩، ٣/ ١٠٥).

قلت: هذا الاحتمال الثاني ضعيف، بل باطل؛ لثبوت ذلك عن النبي ﷺ في غير النكاح، كما في قصة ضماد في حديث ابن عباس وكما في حديث جابر. فتنبه.

لكن القول بمشروعية هذه الخطبة في البيع ونحوه، كإجارة ونحوها، فيه نظر بيّن، ذلك لأنه مبني على القول بوجوب الإيجاب والقبول فيها، وهو غير مسلم، بل هو محدث؛ لأن الناس من لدن النبي ﷺ وإلى يومنا هذا ما زالوا يتعاقدون في هذه الأشياء بلا لفظ؛ بل بالفعل الدال على المقصود(١) فبالأحرى أن تكون الخطبة فيها بدعة وأمرًا محدثًا. وبيوعه ﷺ وعقوده التي وردت في كتب السنة المطهرة من الكثرة والشهرة بحيث يغني ذلك عن نقل بعضها في هذه العجالة وليس في شيء منها الإيجاب والقبول بله الخطبة فيها.

أقول: هذا مع احترامي للأئمة واتّباعي إيّاهم على هداهم، بل أعتبر أن تصريحي هذا هو من الاتباع لهم؛ لأنهم - رحمهم الله - هم الذين علمونا حرية الرأي والصراحة في القول حتى نَهَوْنَا عن تقليدهم؛ لأنهم كما قال الإمام مالك رحمه الله: «ما فينا من أحد إلا رَدَّ أو رُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر» فجزاهم الله تعالى عنّا خيرًا(٢).

---

(١) من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في فصل عقدة لبيان قاعدة عظيمة النفع - كما قال هو نفسه - حول هذه المسألة وهي: الإيجاب والقبول في العقود، وفي المعاطاة فيها ذهب فيه إلى أنه لا يتقيد فيها بلفظ معين، بل هذا من البدع، وأنها تصح بأي لفظ وبالفعل الدال على المقصود، واحتج على ذلك بالكتاب والسنة واللغة وفي تضاعيف ذلك من الفوائد والتحقيقات مالا تقف عليها عند غيره فانظر الفتاوى (٣/ ٢٦٧، ٢٧٤) ن.

قلت: ولمزيد في هذا المضوع راجع القواعد النورانية لشيخ الإسلام.

(٢) وقد أوردت نصوصهم في ذلك في مقدمة كتابي «صفة صلاة النبي ﷺ» وقد تم ما حقق الله الرجاء، فقد طبع حتى الآن مرات متعددة واختصر وترجم أيضًا، ولله الحمد والمنة. ن

أقول: إن القصد من جمع هذه الرسالة هو نشر هذه السنة التي كاد الناس أن يطبقوا على تركها[١]، فألفت أنظار الخطباء والوعاظ والمدرسين وغيرهم إلى ضرورة حفظهم لها وافتتاحهم خطبهم ومقالاتهم ودروسهم بها عسى الله تعالى أن يحقق أغراضهم بسببها.

وقد قال ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده، كُتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده، كُتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء».

رواه مسلم في «صحيحه»(٨/ ٦١)[٢] من حديث جرير بن عبد الله ﷺ.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك[٣].

أبو عبد الرحمن

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق مساء الثلاثاء في ٢٤/ ٦ / ١٣٧٢ هـ

---

(١) قال الصنعاني في «سبل السلام» حديث رقم (٩١٥): وفيه - أي حديث ابن مسعود ﷺ - دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره، ... وهي من السنن المهجورة. اهـ.

فتأمل قوله: «وهي من السنن المهجورة، فجزى الله الشيخ ناصر خير الجزاء على ما أحيا من سنة النبي ﷺ حيث إننا نسمع هذه الخطبة على المنابر، وتقرأ في صدور الكتب والرسائل، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

(٢) رقم (٦٩-١٠١٧).

(٣) حديث كفارة المجلس رواه جماعة من الصحابة ﷺ وقد ذكرهم الحافظ ابن حجر ﷺ في النكت على مقدمة ابن الصلاح قال بعد الكلام على حديث =

= أبي هريرة ﷺ في كفارة المجلس وأما قول شيخنا – يعني الحافظ العراقي – إنه ورد في حديث جماعة من الصحابة ﷺ فذكر منهم ثمانية وهم:

١- أبو برزة الأسلمي. ٢- ورافع بن خديج.

٣- والزبير بن العوام. ٤- عبد الله بن مسعود.

٥- عبد الله بن عمرو. ٦- والسائب بن يزيد.

٧- وأنس. ٨- وعائشة ﵂.

وأنه بين أحاديثهم في تخريج أحاديث الإحياء فهو كما قال ﷺ ... ثم خرجها الحافظ في الموضع المذكور (٢/ ٧٢٧).

قال في (٢/ ٧٣٦): ووقع لي في الباب أحاديث لم يذكرها شيخنا منها:

١، ٢- حديث أبي بن كعب ومعاوية. ٣- حديث ابن عمر.

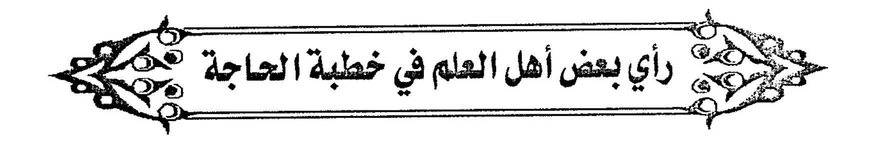
٤- حديث أبي أمامة. ٥- حديث أبي سعيد الخدري.

٦- حديث علي بن أبي طالب.

٧- حديث رجل من الصحابة ﷺ لم يُسم.

٨- حديث أبي أيوب الأنصاري.

وقد قال في «الفتح» (١٣/ ٦٧٩) بعد أن ذكر حديث أبي هريرة في كفارة المجلس ما نقله عن شيخه العراقي ثم قال: وقد تتبعت طرقه فوجدته من رواية خمسة آخرين فكملوا خمسة عشر نفسًا ومعهم صحابي لم يسم فلم أضفه إلى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم. ثم ذكرهم باختصار وأضاف إليهم بعض المراسيل قال: وفي بعض هذا ما يدل على أن للحديث أصلًا وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدها وألفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح في الكلام على الحديث المعلول. اهـ.



رأي بعض أهل العلم في خطبة الحاجة

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في كتابه في كتابه «تصحيح الدعاء» (ص ٤٥٤):

في الخطبة محدثات منها:

التزام(١) افتتاح خطبة الجمعة بخطبة الحاجة الواردة في حديث ابن مسعود رضي الله عنه «إن الحمد لله نحمده ونستعينه ...» الحديث.

والعجيب أن حديث ابن مسعود هذا رواه أصحاب السنن مترجمين له في «كتاب النكاح» سوى النسائي، فقد ترجم له أيضًا في «الصلوات»(٢)، ومن تتبع هدي النبي صلى الله عليه وسلم لم ير فيه التزام افتتاح خطبه صلى الله عليه وسلم بذلك.

وهي ثناء عظيم، وفيها محامد عظيمة، وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه رضي الله عنهم،

---

(١) لم يقل أحد من أهل العلم – فيما أعلم – بهذا الالتزام، وإنما الكلام على استحباب البدء بها، ولا يعني هذا الاستدامة بل يبدأ بها وبغيرها أحيانًا. وعلى كل حال فكلام النبي صلى الله عليه وسلم خير الكلام بعد كلام الله.

(٢) أخرج النسائي الحديث في كتاب الجمعة باب كيفية الخطبة، فهذا مصير منه إلى أنها تقال أيضًا في غير النكاح وبالأحرى في الجمعة وهو ما بوب له – كما هو ظاهر، وها هو البيهقي في «سننه الكبرى» (٣/ ٢١٤) يخرجها في باب: كيف يستحب أن تكون الخطبة. ويعني خطبة الخطبة إذ كلامه عن «الجمعة» وقد ذكر قبلها حديث جابر وابن عباس رضي الله عنهم أفلا يدل ذلك على أنه هو والنسائي يريان أنها تقال في الجمعة!!، وكون أصحاب السنن ترجموا لها في كتاب النكاح لا يعني أنها لا تقال في غيره.

لكن لم نر في فعله ﷺ وفي الهدي الراتب لصحابته ﷺ التزام هذه الصيغة في خطبهم، وافتتاح أمورهم[(١)].

وهؤلاء الموثقون من علماء الإسلام لا تراهم كذلك، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – فإنه في كتبه وفتاويه يفتتح بها تارة، وبغيرها تارة أخرى، ولهذا فإن ما تشاهده وتسمعه في عصرنا من التزام بعض الكتاب بافتتاح رسائلهم بها، وخطبهم بها كل هذا، التزام لا أعرفه في الحياة العملية في هدي النبي ﷺ ولا صحابته ﷺ ولا من بعدهم من التابعين لهم بإحسان[(٢)]، ومن ادعى فعليه الدليل[(٣)] بهذا التقرير تعلم فقه السنن – رحمهم الله تعالى – في ترجمة

---

(١) الملاحظ أن الشيخ بكرًا – غفر الله لنا وله – يؤكد على قضية الالتزام هذه، والتزام هذه الخطبة بحيث إنها تقال هي وحدها ولا يتعدى إلى غيرها، لم يقل به أحد. فما الفائدة من التأكيد على شيء لم يقل به أحد، وهل ثم حرج على أحد يقدم هذه الخطبة وهو يعلم سنيتها؟!!أوليس خير الهدى هدى محمد ﷺ؟!!

(٢) الواجب علينا إحسان الظن بسلفنا الصالح من الصحابة ﷺ ومن تبعهم بإحسان، فهم كانوا أحرص الناس على الخير وهل الخير إلا فيما علمهم رسول الله ﷺ؟! وهل يليق بنا أن نظن بهم أنهم تعلموا هذه الخطبة من رسول الله ﷺ إذ علمهم إياها، ثم يخالفونه فلا يبتدؤون خطبهم بها، وإنما فهموا أن البدء بها سنة، ويجوز البدء بغيرها مما يشتمل على معانيها، ثم نحن لم نقف على خطبهم حتى نحكم هذا الحكم.

(٣) قرر العلماء قاعدة هي: أن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود.

أي عدم العلم بالشيء لا ينفي وجوده، فكوننا لا نعلم أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان كانوا يفتتحون خطبهم بهذه الصيغة لا يعني بالضرورة أنهم لم يفعلوا ذلك، ثم إن هذا النفي يحتاج إلى استقراء عام لخطب الصحابة ﷺ والتابعين – رحمهم الله – حتى يتبين أنهم لم يفعلوا ذلك، وحينئذ يكون النفي، وعلى كل حال فالسنة هي القاضية فإذا =

خطبة الحاجة في «كتاب النكاح»[١] وتقرير العلماء بمشروعيتها بين يدي عقد النكاح[٢]. والله أعلم.



=

ثبتت كان علينا اتباعها. وجوبًا أو استحبابًا. والله أعلم.

(١) وكذلك نعلم فقههم في ترجمة خطبة الحاجة في كتاب الجمعة وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في شرحه لهذه الخطبة – كما سيأتي –: «فإن حديث ابن مسعود لم يخص النكاح وإنما هي خطبة لكل حاجة».

(٢) قال الترمذي في «جامعه» ح ١١٠٥ – ١٧ –، باب ما جاء في خطبة النكاح وذكر حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: وقد قال أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم. قال الحافظ في «الفتح» حديث (٥١٤٦): وقد شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ. اهـ.

رد الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى -

قال الشيخ رحمه الله ردًا على التعقب السابق في كتاب «النصيحة» هامش (ص٨١، ٨٢): وهي الخطبة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، وقد كانت أهملت في بعض السنين فأحياها بعض الأئمة كالإمام الطحاوي، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية – رحمهم الله – وغيرهم. ثم أهملت في القرون المتأخرة فجاء دورنا – ولله الحمد – في إحيائها فألفت فيها الرسالة المعروفة – «خطبة الحاجة» ونفع الله بها من شاء من محبي السنة، وانتشر العمل بها في صدور الكتب والرسائل وفي خطب الجمع وغيرها – فلله المنة – فمن العجائب أن يقف في طريقها بعض الفضلاء فيكتب كلمة في كتابه النافع «تصحيح الدعاء» (ص٤٥٤) فيقول ما ملخصه:.... فذكر ما نقلته آنفًا.

ثم أجاب الشيخ رحمه الله فقال: فأقول - وبالله التوفيق -:

أولا: هي ليست فرضًا حتى لا تُترك أحيانًا، بل قد يكون العكس هو الأصوب، وهو تركها أحيانا، حتى لا يتوهم أحد فرضيتها، كما في حديث قيام رمضان «إني خشيت أن تُكتب عليكم».

ومما يدل على أننا مدركون لذلك جيدا - ولله الحمد - أنني لم أفتتح عددًا من مؤلفاتي وتحقيقاتي بهذه الخطبة مثل «كتاب الإيمان» لابن أبي شيبة و«حجاب المرأة المسلمة» - الطبعة الأولى، و«تمام المنة» الطبعة الثانية، و«آداب الزفاف» - الطبعة الثانية ... ومن آخر ذلك مقدمتي على الطبعة الجديدة من المجلد الأول من «السلسلة الصحيحة»..... وغير ذلك كثير.

ثانيًا: إذا كان الالتزام بدعة، فما حكم إهمالها مطلقًا؟! كما هو شأن كثير

من المؤلفين ومنهم المردود عليه – وفقه الله -! فإني لم أره افتتح كتابًا له بهذه الخطبة المباركة، مستعيضًا عنها بخطب ينشئها هو نفسه! أليس هذا من باب: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[البقرة: ٦١]؟!

ثالثًا: عزا الفاضل المشار إليه – في هذا الموضع من حاشية كتابه – إلى فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/ ٢٨٦ – ٢٨٧) مشيرًا إليه بقوله: «مهم»!

فأقول: نعم، هو مهم، ومن أهمه قوله ﷺ: «فإن حديث ابن مسعود لم يخص النكاح، وإنما هي خطبة لكل حاجة في مخاطبة العباد بعضهم بعضا....» فما قيمة تعجب الفاضل المذكور من كون أصحاب «السنن» رووا خطبة الحاجة في كتاب «النكاح»؟!

وكذلك الأمر في قوله في آخر بحثه: «بهذا التقرير تعلم فقه أصحاب السنن» – رحمهم الله تعالى – في ترجمة خطبة الحاجة في «كتاب النكاح» وتقرير العلماء بمشروعيتها بين عقد الزواج»!!

ومن عظيم تقدير المولى – سبحانه – أن ترد (خطبة الحاجة) في مجلد «الفتاوى» الذي عزا إليه الفاضل المذكور: في مقدمة رسالتين لشيخ الإسلام ﷺ (١٨/ ٢١٠، ٢٧٦) بخلاف ذاك الموضع الذي أشار هو إليه – حاثًّا عليه – والذي تكلم فيه تفصيلًا عن هذه الخطبة النبوية المباركة ؛ هذا فضلًا عن بقية المجلدات – منه – أو كتبه الأخرى، ومثله تلميذه الإمام ابن قيم الجوزية ﷺ فهلا كان هذان الإمامان قدوة لهذا الفاضل فيتأسى بهما – ولو مرة – فيفتتح كتابًا له بخطبة الحاجة؟![١]

رابعًا: مما يؤكد عموم مشروعيتها بين يدي كل عمل صالح حديث ابن

---

(١) قلت: قد افتتح كتابه « تسمية المولود آداب وأحكام بخطبة الحاجة ».

عباس – الذي رواه مسلم في قصة قدوم ضماد مكة، وفيه ذكر النبي ﷺ له هذه الخطبة المباركة، وأن ضمادًا أسلم بعد سماعها، فلم يكن ثمة نكاح ولا عقد زواج!!

خامسًا: وكأن شيخ الإسلام ﷬ يشير في بعض كلامه إلى وقوع إهمال في هذه الخطبة - كما أشرت إليه – فقال ﷬: «ولهذا استحبت وفعلت في مخاطبة الناس بالعلم عمومًا وخصوصًا من تعليم الكتاب والسنة والفقه في ذلك، وموعظة الناس ومجادلتهم أن يفتتح بهذه الخطبة الشرعية النبوية وكان الذي عليه شيوخ زماننا الذين أدركناهم وأخذنا عنهم وغيرهم يفتتحون مجالس التفسير أو الفقه في الجوامع والمدارس وغيرها بخطبة أخرى...».

إلى أن قال: «.... كما رأيت قوما يخطبون للنكاح بغير الخطبة المشروعة، وكل قوم لهم نوع غير الآخرين...».

أقول: فتأمل مقابلته ﷬ بين افتتاح (الشيوخ) مجالسهم بغير خطبة الحاجة (الشرعية) وكذا ما يفعله (القوم) الذي[1] يخطبون للنكاح بغير الخطبة (المشروعة) يظهر لك الحق، وينكشف أمامك الصواب، بلا ارتياب، والحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا وصوابه « الذين ».

باب في شروح خطبة الحاجة

☐ ويشمل هذا الباب:

١ـ فصل في بيان عدم ثبوت لفظ «ونستهديه».

٢ـ فصل في بيان معاني ألفاظ خطبة الحاجة وما اشتملت عليه من أمور العقيدة.

٣ـ فصل في «أما بعد».

٤ـ فصل في شرح خطبة الحاجة لشيخ الإسلام ابن تيمية.

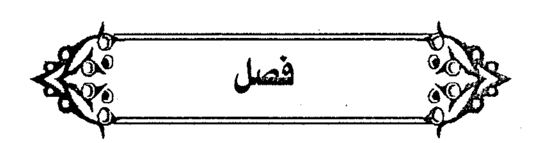
٥ـ فصل فيما ذكره ابن القيم في شرح خطبة الحاجة.

٦ـ فصل في «كل بدعة ضلالة».

٧ـ فصل في شرح خطبة الحاجة لابن عثيمين.

٨ـ فصل في شرح خطبة الحاجة للبراك.

❁ ❁ ❁



فصل

بيان عدم ثبوت لفظ «ونستهديه» في خطبة الحاجة

ورد في بعض طرق أحاديث خطبة الحاجة زيادة «ونستهديه» وفي بعضها «وأستهديه» إلا أنها لم ترد من طريق صحيحة بل الطرق التي وردت منها ضعيفة أو ضعيفة جدًّا، أما لفظ «ونستهديه» فقد ورد من طريقين:

الأول: أخرجه الإمام الشافعي رحمه الله في «الأم» (١/ ٢٣٢، ٩/ ٣) وفي «المسند» (٢٨٧) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٧٧٢).

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني إسحاق بن عبد الله عن أبان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يومًا فقال: «إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى حتى يفيء إلى أمر الله».

وهذا إسناد ضعيف جدًّا.

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي كلاهما متروك -كما في «التقريب»-.

وقد وردت هذه الخطبة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وليس فيها هذه الزيادة «ونستغفره ونستهديه ونستنصره».

تنبيه: سقط من السند في ترتيب مسند الشافعي للسندي رقم (٤٢٧) «ابن

عباس» فظهر الإسناد في صورة المرسل. كما في «شفاء العي» (١/ ٣٠٥).

إلا أن المصادر السابقة مذكور في السند «ابن عباس» والله أعلم.

وليس عند البيهقي في المعرفة «ونستهديه» وعنده «ونشهد به» قد تكون تصحيفًا «لنستهديه» ويترجح بأن البيهقي أخرجه من طريق الشافعي وليس عنده إلا «ونستهديه».

الثاني: أخرجه أحمد في «الزهد» أن رجلًا كان على عهد الحسن فقيل له تلقينا هذه الخطبة عن الوالد عن والده كما يقولها كثير من الناس: «الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا».

ذكره شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨٥).

ولم أقف عليه في كتاب «الزهد» المطبوع للإمام أحمد، وقد يكون في «الزهد الكبير» للإمام أحمد، فقد ذكر الحافظ في «لسان الميزان» ترجمة القطيعي أحمد بن جعفر أنه سمع «المسند» و«الزهد الكبير» من عبد الله بن أحمد، فالله أعلم.

وراجعت «الزهد» لابن المبارك، و«الزهد الكبير» للبيهقي، فلم أقف عليه، فالله أعلم.

وأما لفظ «وأستهديه».

فقط أخرجه الطبري في «تاريخه» (٢-١١٥) حدثني يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا ابن وهب قال: حدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أنه بلغه عن خطبة رسول الله ﷺ في أول جمعة صلاها بالمدينة في بني سالم بن عوف «الحمد لله وأحمده وأستعينه وأستغفره وأستهديه وأؤمن به ولا أكفره وأعادي من يكفره... إلخ الخطبة وقد سبقت قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات غير سعيد بن عبد الرحمن الجمحي فإنه صدوق له أوهام كما قال الحافظ في «التقريب» والإسناد معضل، فسعيد يروي عن تابعين عن الصحابة ﷺ فهذا إسناد ضعيف، فلم يذكر

سعيد عمن بلغه.

وقد ذكرها العسكري في «كتاب الأوائل» (ص ١٤٨).

فقال: أخبرنا أبو أحمد عن عبد الله بن العباس عن الفضل بن عبد العزيز عن إبراهيم الجوهري عن الواقدي قال: حدثنا أبو سعيد القرشي قال: أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ في يوم جمعة صلاها في بني سالم فقال: الحمد لله أحمده وأستعينه وأستغفره وأستهديه وأؤمن به ولا أكفره وأعادي من يكفره... إلخ.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا.

الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني قال الحافظ في «التقريب»: متروك مع سعة علمه.

وقد كني شيخه «أبو سعيد القرشي» وليست هذه الكنية لسعيد بن عبد الرحمن الجمحي إذ كنيته أبو عبد الله فلعله راو آخر روي عنه الواقدي، ولا يؤثر هذا الإسناد شيئًا، فهو ضعيف جدًّا على كل حال.

وبهذا نعلم أنه لم يرد لفظ «ونستهديه» أو «وأستهديه» من طريق صحيح في خطبة الحاجة، والله أعلم.

وقد ورد عن بعض الصحابة ﷺ، فروى لفظ «وأستهديه» موقوفًا على ابن مسعود ﷺ من قوله: «إن الحمد لله أحمده وأستغفره وأستعين به وأستهديه وأتوكل عليه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالهدى بشيرًا ونذيرًا من أطاعه رشد ومن عصاه غوى وأسأل الله الإيمان واليقين وأعوذ بالله من شر عاقبة الأمور.

وفي لفظ آخر «الحمد لله أحمده وأستعينه وأستغفره وأستهديه وأستعفيه

وأستنصره من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.... إلخ.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٨٠، ١٨١) بإسناد ضعيف.

فيه سيف بن عمر التميمي قال فيه الحافظ في «التقريب»: ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ أفحش ابن حبان القول فيه.

وفيه أيضًا أبو سيف فإن كان المخزومي فهو لا يعرف كما في «لسان الميزان» (٧/ ٦٠/ ٥٨٠)، وإن كان مولى عبد الرحمن بن سمرة فقد روى عن مولاه، وروى عنه ثابت البناني ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ٤١) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٨٥) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٨٧).

وروي لفظ «وأستهديه» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن علي بن الحسين: خطبة علي بن أبي طالب في الجمعة بالكوفة والمدينة: «إن الحمد لله أحمده وأستعينه وأستهديه وأعوذ بالله من الضلالة من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله انتخبه لأمره وأخصه بالنبوة أكرم خلقه وأحبهم إليه فبلغ رسالة ربه ونصح لأمته وأدى الذي عليه ... إلخ.

أخرجه ابن مزاحم المنقري في وقعه صفين (١/ ١٠) نصر: قال أبو عبد الله عن سليمان بن المغيرة عن علي بن الحسين به نصر هو ابن مزاحم المنقري ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٦٨) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٠٠): كان يذهب إلى التشيع وفي حديثه اضطراب وخطأ كثير، وذكره الحافظ في «لسان الميزان»، وذكره الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٥٣، وقال: رافضي جلد تركوه وفي «لسان الميزان» (٦/ ١٥٧): قال أبو خَيْثَمَة: كان كذابًا، وقال أبو

حاتم: زائغ الحديث متروك، وقال الدارقطني ضعيف، وقال العجلي: كان رافضيًّا غاليًا، ليس بثقة ولا مأمون..... إلخ . اهـ . فهذا لا يصح عن علي ﷺ.

وروي أيضًا عن الأشعث بن قيس الكندي عن الشعبي عن صعصعة قال: قام الأشعث بن قيس الكندي ليلة الهرير في أصحابه من كندة فقال: «الحمد لله أحمده وأستعينه وأؤمن به وأتوكل عليه وأستنصره وأستغفره وأستخيره وأستهديه وأستشيره وأستشهد به فإنه من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ ... إلخ.

أخرجه نصر بن مزاحم في «وقعة صفين» (١/ ٤٨٠) عن عمرو بن شمر عن جابر به.

وإسناده ضعيف جدًّا.

عمرو بن شمر أحد المتروكين سبقت ترجمته في حديث جابر بن عبد الله في خطبة الحاجة.

وجابر هو ابن يزيد الجعفي ضعيف رافضي - كما في «التقريب»- وسبقت ترجمة نصر بن مزاحم.

تنبيه: عدم ثبوت لفظ «ونستهديه» إنما هو من الناحية الحديثية، إلا أن الله سبحانه وتعالى أمرنا أن نسأله الهداية كما في فاتحة الكتاب ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾.

ورأيت من أهل العلم من صرح بأن زيادة «ونستهديه» في حديث خطبة الحاجة الذي رواه ابن مسعود ﷺ منهم ابن كثير ﷺ في «تفسيره» (٢/ ٢٦٨) سورة الأعراف قال:.... ولهذا جاء في حديث ابن مسعود «إن الحمد لله نحمده

ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. الحديث بتمامه رواه الإمام أحمد وأهل السنن وغيرهم.

وابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٧٤) قال: وقد كان رسول الله ﷺ يقول في خطبة الحاجة: الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا.

وقال في «مدارج السالكين» (١/ ٢٢٠): وفي خطبة الحاجة «الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

وابن مفلح في «المبدع» (٧/ ١٦) قال في كتاب النكاح: وأن يخطب قبل العقد بخطبة ابن مسعود قال: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الحاجة وهو أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا... إلخ.

وملا على قارئ في «شرح مسند أبي حنيفة» (١/ ٤٣٩): شرح حديث ابن مسعود ﷺ في خطبة الحاجة فذكر «ونستهديه» هكذا ذكر ملا على قارئ في شرحه لكن الحديث في مسند أبي حنيفة لأبي نعيم ص٢١٤ «إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.... إلخ. فليس فيه «ونستهديه».

ومن أهل العلم من ذكر هذه الزيادة «ونستهديه» ضمن خطبة الحاجة دون أن يصرح بنسبتها إلى حديث خطبة الحاجة، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ذكرها في أكثر من موضع من «الفتاوى»، وغيرها ففي (٨/ ٣٠٣) من «مجموع الفتاوى» قال: الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من

شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.....

وفي (١٠/ ٣٨٧) قال: الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا....

وقال في (١٠/ ٤٥٥): الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره....

وقال في (١٣/ ٥): الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره.....

وهذه مواضع أخرى ذكر فيها «ونستهديه» (١٤/ ٢٢٩)، (١٨/ ٧٦)، (١٩/ ١٥٥)، (٢٦/ ٩٨)، (٢٧/ ٥)، (٢٨/ ٦٠) وهناك مواضع أخرى من مجموع الفتاوى وغيرها.

ومنهم الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد قال ﷺ «الدرر السنية» (٢٢-٢٢٩): بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له..... إلخ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن السعدي ﷺ قال في مقدمة «القواعد الحسان في تفسير القرآن» (١-٢): الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا.... إلخ.

والشيخ عبد العزيز بن باز ﷺ قال في مقدمة «الفوائد الجلية في المباحث الفرضية» (١-٢):

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا...إلخ وهي في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٠٩).

والشيخ ابن عثيمين ﷺ قال في «حقوق دعت إليها الفطرة وقررتها الشريعة».

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.... إلخ.

قلت: وهذه الزيادة كثيرة في لسان الخطباء وغيرهم في عصرنا.

وقد قال الشيخ الألباني رحمه الله في «الرد المفحم» هامش (١/ ٥):

بعض الخطباء وغيرهم يزيدون: «ونستهديه» أو غيره فيرجي الانتباه أن ذلك لم يرد ولا يجوز الزيادة على تعليم الرسول ﷺ كما هو معلوم.

قلت: قد ورد زيادة «ونستهديه» وبعض الألفاظ الأخرى لكنه لم يصح كما سبق بيانه.

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (١٦/ ٥٩):

٤٢٢١- هل ورد في خطبة الحاجة «ونستهديه»، حيث إننا نسمع بعض الناس يقولها؟

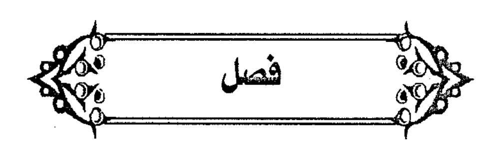
فأجاب فضيلته:

قوله: «ونستهديه» فهي لم ترد في خطبة الحاجة، لكن بعض الناس يزيدها.

ويقول البعض أيضًا: «من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا» ويعدل عن قوله: «ومن يضلل الله فلا هادي له» وهذا خلاف الوارد في «السنة» والأمر في هذا واسع إن شاء الله لكن الوارد أفضل. ا هـ.

قلت: الأولى الاقتصار على ما ورد إذا ابتدأ الإنسان بخطبة الحاجة، فإن خير الهدي هدي محمد ﷺ.

❊ ❊ ❊



فصل

بيان معاني ألفاظ خطبة الحاجة وما اشتملت عليه من أمور العقيدة

لقد اشتملت خطبة الحاجة على جملة من الألفاظ الطيبة هي:

* الحمد.

* الاستعانة.

* الاستغفار.

* الاستعاذة بالله تعالى- من شرور النفس.

* الاستعاذة بالله- تعالى- من سيئات الأعمال.

* بيان أن الهداية والضلال بيد الله ﷻ يهدي من يشاء ويضل من يشاء فمن هداه الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادي له.

* الشهادة لله – تعالى- بالوحدانية «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له».

* الشهادة للرسول – عليه الصلاة والسلام- بالرسالة والعبودية وأن محمدًا عبده ورسوله.

❊ ❊ ❊

من فضائل هذه الخطبة النبوية

لقد بلغ من فضل هذه الخطبة أن فتح الله ﷻ قلب صحابي، فأسلم بسببها، وهاك حديثه- كما رواه الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه» (٤٦ – ٨٦٨).

من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ ضِمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، فَسَمِعَ سُفَهَاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا مَجْنُونٌ. فَقَالَ: لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ، لَعَلَّ اللهَ يَشْفِيهِ عَلَى يَدَيَّ، قَالَ: فَلَقِيَهُ؛ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، وَإِنَّ اللهَ يَشْفِي عَلَى يَدِي مَنْ شَاءَ، فَهَلْ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الْحَمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ**». قَالَ: فَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ كَلِمَاتِكَ هَؤُلاَءِ.

فَأَعَادَهُنَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ – ثَلاَثَ مَرَّاتٍ – قَالَ: فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَ الْكَهَنَةِ، وَقَوْلَ السَّحَرَةِ، وَقَوْلَ الشُّعَرَاءِ، فَمَا سَمِعْتُ مِثْلَ كَلِمَاتِكَ هَؤُلاَءِ، وَلَقَدْ بَلَغْنَ نَاعُوسَ الْبَحْرِ، قَالَ: فَقَالَ: هَاتِ يَدَكَ أُبَايِعْكَ عَلَى الإِسْلاَمِ، قَالَ: فَبَايَعَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَعَلَى قَوْمِكَ**». قَالَ: وَعَلَى قَوْمِي، قَالَ: فَبَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً فَمَرُّوا بِقَوْمِهِ، فَقَالَ صَاحِبُ السَّرِيَّةِ لِلْجَيْشِ: هَلْ أَصَبْتُمْ مِنْ هَؤُلاَءِ شَيْئًا؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَصَبْتُ مِنْهُمْ مِطْهَرَةً. فَقَالَ: رُدُّوهَا، فَإِنَّ هَؤُلاَءِ قَوْمُ ضِمَادٍ.

فأنت ترى تأثير هذه الخطبة التي قالها النبي ﷺ أمام ضماد رضي الله عنه فلم يبرح مكانه حتى أسلم وبايع النبي ﷺ ليس عن نفسه فقط، بل عنه وعن قومه، مما يدل على ما تركته هذه الخطبة المباركة من أثر في نفسه فكان أن شرح الله تعالى

صدره للإسلام فأسلم وطلب مبايعة النبي- عليه الصلاة والسلام- فبايعه ﷺ عن نفسه وعن قومه.

☐ **«إنَّ الحمد لله نحمده»:**

قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٢/ ١٠٠):

«حَمِدَ» الحاء والميم والدال كلمة واحدة وأصل واحد يدل على خلاف الذم، يقال: حمدت فلانًا أحمده، ورجل محمود ومحمد إذا كثرت خصاله المحمودة غير المذمومة.

وفي «معجم العين» (٣/ ١٨٨)، و«اللسان» (٣/ ١٥٥): الحمد نقيض الذم وفي «مختار الصحاح» (١/ ١٦٧)، و«فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦/ ٢٥٩): الحمد ضد الذم.

☐ **أقوال أهل العلم في تعريف الحمد:**

عرف أهل العلم الحمد بتعريفات منها:

أنه الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل.

وقُيد باللسان ليخرج الثناء بالفعل وهو ما يسمى: لسان الحال وهو نوع من الشكر.

وقيد بالجميل الاختياري: أي الذي يفعله الإنسان بإرادته وأما الجميل الذي لا صنع للإنسان فيه مثل الجمال ونحوه فالثناء به يسمي مدحًا لا حمدًا.

☐ **تعقب على هذا التعريف:**

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «الشرح الممتع» (٣/ ٩٩-١٠٠) متعقبًا هذا التعريف:

وأما من عرف «الحمد» بأنه: الثناء بالجميل الاختياري فهذا قاصر:

أولا: لأن الثناء أخص من المدح، لأن الثناء هو مدح مكرر كما جاء في الحديث القدسي الصحيح «أن الإنسان إذا قال: الحمد لله رب العالمين، قال الله: حمدني عبدي، فإذا قال: الرحمن الرحيم قال: أثنى على عبدي»، ففرق الله- سبحانه وتعالى- بين الحمد والثناء.

ثانيًا: أنه بالجميل الاختياري يخرج الحمد على كمال الصفات اللازمة التي لا تتعدي كالعظمة والكبرياء، وما أشبه ذلك، والله تعالى محمود على صفات الكمال اللازمة، وصفات الكمال المتعدية فهو محمود على كماله ومحمود على إحسانه - سبحانه وتعالى- . ا . هـ.

ومنها: أنه الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية ويؤخذ على هذا التعريف.

- أن الثناء أخص من الحمد، والحمد أعم منه، لأن الثناء هو تكرار الحمد.

ومنها أنه في اللغة: الوصف بالجميل على الجميل الاختياري للتعظيم وإطلاق الجميل الأول لإدخال وصفه تعالى بصفاته الذاتية فإنه حمد له، وتقييد الثاني بالاختياري لإخراج المدح.

وقيد «التعظيم» لإخراج ما يؤتي به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستهزاء والسخرية.

وسبق ذكر ما يؤخذ على هذا التعريف ثم هذا التعريف يصلح للشكر لا للحمد.

ومنها: أنه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما على الحامد وغيره ويؤخذ على هذا التعريف.

إن الحمد قول لا فعل، ثم إنه جعل التعظيم مقابل نعمة فأخرج التعظيم للصفات الذاتية.

فهذا التعريف أقرب إلى معنى الشكر منه إلى الحمد.

ومنها أن: الحمد معناه الشكر.

قال أبو جعفر الطبري رحمه الله في «تفسيره» (١/ ١٣٥):

ومعنى «الحمد لله»: الشكر خالصًا لله - جل ثناؤه - دون سائر ما يعبد من دونه، ودون كل ما برأ من خلقه بما أنعم على عباده من النعم التي لا يحصيها العدد، ولا يحيط بعددها غيره أحد، في تصحيح الآلات لطاعته، وتمكين جوارح أجسام المكلفين لأداء فرائضه مع ما بسط لهم في دنياهم من الرزق، وغذاهم به من نعيم العيش من غير استحقاق منهم لذلك عليه، ومع ما نبههم عليه ودعاهم إليه من الأسباب المؤدية إلى دوام الخلود في دار المقام في النعيم المقيم فلربنا الحمد على ذلك أولا وآخرًا. ا. هـ.

واستدل الطبري لصحة ما ذهب إليه فقال (١/ ١٣٨): ولا تمانع بين أهل المعرفة بلغات العرب من الحكم لقول القائل: «الحمد لله شكرًا» بالصحة. فقد تبين- إذ كان ذلك عند جميعهم صحيحا- أن الحمد لله قد ينطق به في موضع الشكر، وأن الشكر قد يوضع موضع الحمد. لأن ذلك لو لم يكن كذلك، لما جاز أن يقال «الحمد لله شكرًا» فيخرج من قول القائل «الحمد لله» مصدر «أشكر» لأن الشكر لو لم يكن بمعني الحمد، كان خطأ أن يُصَدَّر من الحمد غير معناه وغير لفظه. ا. هـ، وهو ما ذهب إليه المبرد أيضًا

□ **تعقب على هذا القول:**

قال ابن عطية متعقبًا هذا القول: وهو في الحقيقة دليل على خلاف ما ذهب إليه، لأن قولك: شكرًا إنما خصصت به الحمد أنه على نعمة من النعم. ا. هـ من «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٢٠٦).

وقال ابن كثير في «تفسيره» (١٥/ ٣٤): وهذا الذي ادعاه ابن جرير فيه نظر

لأنه اشتهر عند كثير من العلماء من المتأخرين أن الحمد هو الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية، والشكر لا يكون إلا على المتعدية .... إلخ.

وقد علق الشيخان أحمد ومحمود شاكر على هذا التعقب فقالا:

وهذا الذي قاله الطبري أقوي حجة وأعرق عربية من الذين ناقضوه. اهـ هامش (٢/ ١/ ١٣٨).

قلت: استدل الطبري بأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «الحمد لله» هو الشكر لله، والاستخذاء لله، والإقرار بنعمته وهدايته وابتدائه وغير ذلك (١/ ١٣٥).

ولا يصح. ففي إسناده بشر بن عمارة الخثعمي الكوفي ضعيف والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس.

واستدل بما روي عن النبي ﷺ: «إذا قلت الحمد لله رب العالمين» «فقد شكرت الله فزادك».

ولا يصح أيضًا ففي إسناده عيسي بن إبراهيم القرشي الهاشمي منكر الحديث وترجمته في «الميزان» و«لسانه»، وشيخه موسي بن أبي حبيب ضعيف تالف، قال الذهبي في «الميزان»: ضعفه أبو حاتم، وخبره ساقط.

فهذان الخبران لا حجة فيهما على أن الحمد بمعني الشكر ثم إن الحمد يأتي على معنيين.

الأول: حمد على إحسانه إلي عباده، وهو من الشكر.

الثاني: حمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للحمد، وإنما يستحق ذلك من هو متصف بصفات الكمال. . ا . هـ من «مجموع الفتاوى» (٦/ ٨٤).

فتبين من هذا أن ما ذكره الطبري من أن الحمد بمعني الشكر ينطبق على

النوع الأول.

ويدل له قول النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا**» أخرجه مسلم (٨٩-٢٧٣٤) عن أنس رضي الله عنه.

وسيأتي بيان الفرق بين الحمد والشكر.

والتعريف المرتضى للحمد:

أنه الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة والتعظيم أو هو وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم، وعرفه ابن القيم في «الوابل الصيب» (١٧٦) بأنه الإخبار عنه – سبحانه وتعالى – بصفات كماله مع محبته والرضى به، فلا يكون المحب الساكت حامدًا، ولا المثنى عليه بلا محبة حامدًا حتى تجتمع له المحبة والثناء. اهـ.

فالله – سبحانه وتعالى – هو المحمود على أسمائه وصفاته، وعلى نعمه وأياديه وعلى قضائه وقدره وعلى خلقه وأفعاله، وعلى أمره وحكمه وهو المحمود في السراء والضراء والمنع والعطاء، وهو المحمود أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، وهو المحمود في السماوات وفي الأرض وفي الدنيا والآخرة وفي الصباح والمساء وفي جميع الأوقات.

❑ «أل» في الحمد:

«أل» في الحمد للاستغراق أو للجنس أو للعهد فإن كانت للاستغراق فالمعنى أن جميع الحمد مستحق لله تعالى وإن كانت للجنس فالمعنى أن جميع أنواع المحامد وجميع أجناس المحامد هي لله استحقاقًا.

وإن كانت للعهد فالمعنى أن المعهود: ثناء الله على نفسه وثناء ملائكته ورسله وأنبيائه وخواص خلقه عليه – سبحانه وتعالى – فالحمد كله له، إما ملكًا، وإما استحقاقًا، فحمده لنفسه استحقاق، وحمد العباد له وحمد بعضهم لبعض ملك له.

□ التعبير بالجملة الاسمية والفعلية:

عبر بالجملة الاسمية «إن الحمد لله» أو «الحمد لله» لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت مع مناسبة القرآن الكريم وعبر بعدها بالجملة الفعلية «نحمده» ليدل على التجدد والحدوث فاجتمع المعنيان في حمد الله - تبارك وتعالى -.

□ الفرق بين الحمد والثناء:

سبق في تعريف الحمد أنه ذكر أو إخبار أو وصف المحمود بصفات الكمال مع المحبة والتعظيم.

أما الثناء فهو تكرار لهذه المحامد، فهو أخص من الحمد.

قال ابن القيم ﵀ في «بدائع الفوائد» (٢/ ٨٣، ٨٤) فإن الخبر عن المحاسن: إما: متكرر أو لا فإن تكرر فهو الثناء، وإن لم يتكرر فهو الحمد، فإن الثناء مأخوذ من الثني وهو العطف ورد الشيء بعضه على بعض ومنه ثنيت الثوب، ومنه التثنية في الاسم فالمثني مكرر لمحاسن من يثني عليه مرة بعد مرة . ا هـ .

قلت: ومما يدل على هذا الفرق ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٨- ٣٩٥) من حديث أبي هريرة ﵁ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: « **قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلاَةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ . قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ . قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ . **قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً: فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي** ... الحديث.

ففرق بين الحمد، والثناء والتمجيد.

فالحمد: إخبار بصفات كماله سبحانه وتعالى، والثناء تكرار هذه الصفات والمحاسن، والتمجيد: مدحه - سبحانه - بصفات الجلال والعظمة والكبرياء

والملك.

☐ الفرق بين الحمد والمدح:

الحمد – كما سبق – وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم الكمال الذاتي، والوصفي، والفعلي، فهو – سبحانه وتعالى – كامل في ذاته وكامل في صفاته، وكامل في أفعاله، ولا بد مع هذا من قيد المحبة والتعظيم، فالحمد فيه أمران: الإخبار عن صفات المحمود والحب والتعظيم.

فإن مجرد الوصف بالكمال دون محبة ولا تعظيم لا يسمى حمدا، وإنما يسمى مدحا، ولهذا يقع من إنسان لا يحب الممدوح ولا يعظمه ولكن رغبة لنوال أو رهبة من ضرر.

قال ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد» (٢/ ٨٤):

فإن المخبر عن محاسن الغير إما أن يقترن بإخباره حب له وإجلال أو لا، فإن اقترن به الحب فهو الحمد وإلا فهو المدح. اهـ.

وقال في «بدائع الفوائد» (٢/ ٣٢٥) ردًّا على من قال إن الفرق بين الحمد والمدح أن الحمد يتضمن الثناء مع العلم بما يثني به فإن تجرد عن العلم كان مدحًا ولم يكن حمدًا.

قلت: ليس ما ذكره من الفرق بين الحمد والمدح باعتبار العلم وعدمه صحيحا فإن كل واحد منهما يتضمن العلم بما يحمد به غيره ويمدحه، فلا يكون مادحا ولا حامدا من لم يعرف صفات المحمود والممدوح فكيف يصح قوله: إن تجرد عن العلم كان مادحًا بل إن تجرد عن العلم كان كلامًا بغير علم، فإن طابق فصدق و إلا فكذب.

قال: فالصواب في الفرق بين الحمد والمدح أن يقال: الإخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخبارًا مجردًا من حب وإرادة أو مقرونًا بحبه وإرادته.

فإن كان الأول فهو المدح، وإن كان الثاني فهو الحمد، فالحمد: إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه، ولهذا كان خبرًا يتضمن الإنشاء بخلاف المدح، فإنه خبر مجرد، فالقائل إذا قال: الحمد لله أو قال: ربنا لك الحمد، تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه - تعالى - باسم جامع محيط متضمن لكل فرد من أفراد الحمد المحققة والمقدرة وذلك يستلزم إثبات كل كمال يحمد عليه الرب - تعالى - ، ولهذا لا تصلح هذه اللفظة على هذا الوجه، ولا ينبغي إلا لمن هذا شأنه وهو الحميد المجيد . اهـ .

وقال الجوهري - كما في «تفسير ابن كثير» - (١/ ٤٤):

وأما المدح فهو أعم من الحمد، لأنه يكون للحي والميت وللجماد أيضًا كما يمدح الطعام والمكان ونحو ذلك، ويكون قبل الإحسان وبعده وعلى الصفات المتعدية واللازمة أيضًا فهو أعم.

☐ الفرق بين الحمد والشكر:

ذكر أهل العلم تعريفات للشكر منها:

أن الشكر لغة: الحمد، ومرادهم بالحمد الحمد العرفي الذي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد وغيره.

وعُرفًا: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وقيل: هو تعظيم المنعم على إنعامه بالقول أو الفعل أو الاعتقاد وقيل: هو الثناء على المشكور بما أولى من إحسان.

ومما ذكروا في الفرق بين الحمد وبين الشكر أن الحمد يكون عن يد وعن غير يد - أي نعمة وغير نعمة والشكر لا يكون إلا عن يد. «اللسان» (٣/ ١٥٥).

وفي «المصباح المنير» (١/ ١٤٩): الحمد غير الشكر لأنه يستعمل لصفة في الشخص، وفيه معنى التعجب، ويكون فيه معنى التعظيم للممدوح وخضوع

المادح كقول المبتلى: «الحمد لله» إذ ليس هنا شيء من نعم الدنيا، ويكون في مقابلة إحسان يصل إلى الحامد، وأما الشكر فلا يكون إلا في مقابلة الصنيع فلا يقال: شكرته على شجاعته.

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٣٣):

الحمد لله رب العالمين، الحمد يتضمن المدح والثناء على المحمود بذكر محاسنه سواء كان الإحسان إلى الحامد أو لم يكن، والشكر لا يكون إلا على إحسان المشكور إلى الشاكر، فمن هذا الوجه الحمد أعم من الشكر، لأنه يكون على المحاسن والإحسان، فإن الله تعالى يحمد على ما له من الأسماء الحسنى والمثل الأعلى وما خلقه في الآخرة والأولى، ولهذا قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [سبأ: ١]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [فاطر: ١].

وأما «الشكر» فإنه لا يكون إلا على الإنعام فهو أخص من الحمد من هذا الوجه، لكنه يكون بالقلب واليد واللسان كما قيل أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا ولهذا قال تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾

[سبأ: ١٣].

و«الحمد» إنما يكون بالقلب واللسان فمن هذا الوجه الشكر أعم من جهة أنواعه، والحمد أعم من جهة أسبابه ومن هذا الحديث: «**الحَمْدُ لله رَأْسُ الشُّكْرِ، فَمَنْ لَمْ يَحْمَدِ الله لَمْ يَشْكُره**»[١]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ الله**

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٤٢٤)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان»
=

لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ يَأْكُلُ الأَكْلَةَ ، فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا ، وَيَشْرَبُ الشَّرْبَة ، فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا » والله أعلم.

وقال ابن القيم ﷺ في «مدارج السالكين» (٢/ ٢٤٦): والفرق بينهما: أن الشكر أعم من جهة أنواعه وأسبابه وأخص من جهة متعلقاته، والحمد أعم من جهة المتعلقات وأخص من جهة الأسباب، ومعنى هذا: أن الشكر يكون: بالقلب خضوعا واستكانة، وباللسان ثناء واعترافًا، وبالجوارح طاعة وانقيادًا، ومتعلقه: النعم دون الأوصاف الذاتية فلا يقال: شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه، وهو المحمود عليها كما هو محمود على إحسانه وعدله، والشكر يكونُ على الإحسان والنعم فكل ما يتعلق به الشكر يتعلق به الحمد من غير عكس وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غير عكس، فإن الشكر يقع بالجوارح، والحمد يقع بالقلب واللسان . اهـ .

☐ **أنواع الحمد:**

قال الجرجاني في «التعريفات» (١/ ١٢٥):

٦١٢- الحمد هو الثناء الجميل من جهة التعظيم من نعمة وغيرها.

٦١٣- الحمد الحالي هو الذي يكون بحسب الروح والقلب كالاتصاف بالكمالات العلمية والعملية والتخلق بالأخلاق الإلهية.

٦١٤- الحمد العرفي فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما أعم من أن يكون فعل اللسان أو الأركان.

(٤/ ٩٦)، وفي «الآداب» (٢/ ٤٩٤)، والبغوي في «التفسير» (٥/ ١٣٩)، والثعلبي في «تفسيره» (١/ ٢٦)، وهو في «جامع معمر» (١/ ٢١٧) عن معمر عن قتادة عن عبد الله ابن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: « الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبد لا يحمده » وإسناده ضعيف، قتادة لم يسمع من عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

٦١٥- الحمد الفعلي هو الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء لوجه الله تعالى.

٦١٦- الحمد القولي هو حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه.

٦١٧- الحمد اللغوي هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل باللسان وحده.

وكذا ذكرها المناوي في «التوقيف على مهمات التعاريف» (١/ ٢٩٦) إلا الأول.

□ **موارد الحمد التي يثنى بها على الله ﷻ عظيمة جماعها في خمسة موارد:**

قال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح الواسطية (١/ ٢٤): موارد الحمد التي يثنى بها على الله ﷻ عظيمة جماعها في خمسة موارد:

الأول: أنه يحمد ﷻ على تفرده في الربوبية؛ إذ لا رب معه يملك هذا الملكوت ويدبره ويصرفه، فيثنى على الله ﷻ بتفرده بالربوبية، ويثنى عليه ﷻ بآثار تلك الربوبية في خلقه، وإذا تأمل المثني على الله ﷻ بذلك وجد أنه أثنى على الله ﷻ بكل آثار ربوبيته في خلقه التي منها: خلقهم، ورزقهم، وإحيائهم، وإماتتهم، وتدبيره الأمر، وما يحدث في ملكوت السموات والأرض من أنواع ما يقدره الله ﷻ، فهو المحمود على كل حال.

وهذا الحمد قد استغرق الزمان كله، بل حمده ﷻ كائن قبل أن يكون مخلوق، فهو ﷻ المستحق للحمد قبل أن يوجد حامد؛ وذلك لعظم أوصافه ﷻ، ومنها هذا المورد ألا وهو تفرده ﷻ في ربوبيته.

الثاني: أنه ﷻ محمود على تفرده في ألوهيته، فهو ﷻ الإله الحق المبين، لا إله يعبد بحق إلا هو سبحانه، فهو الإله الحق في السماء، وهو الإله الحق في الأرض، وكل إله عُبد في الأرض فإنما عُبد بغير الحق عُبد بالبغي والظلم والعدوان، ومن يستحق العبادة وحده دونما سواه هو الله ﷻ، فيثنى عليه ﷻ بهذا الأمر العظيم،

ألا وهو توحده ﷻ في إلهيته.

الثالث: أنه ﷻ يُحمد على ما له من الأسماء والصفات التي هي له ﷻ على وجه الكمال، فهو سبحانه له الأسماء الحسنى والصفات العلى؛ له الأسماء التي لا يماثله في معانيها ولا فيما اشتملت عليه من الصفات أحد، وله ﷻ من الصفات ما لا يشاركه فيها على وجه التمام والكمال أحد، فهو ﷻ ذو الأسماء الحسنى ، والصفات العلى، قال تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، فليس له ﷻ سمي، وليس له مثل ولا مثيل في نعوت جلاله وكماله وجماله، فهو ﷻ يُحمد – يعني: يُثنى عليه – بما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وكذلك يُثنى عليه بكل اسم على حدة، ويُثنى عليه بكل صفة له على حدة، وهذا مما تنقضي الأعمار فيه لو تأمله الحامدون.

الرابع: أنه ﷻ يُحمد على شرعه وأمره، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١] ، فهو سبحانه يُحمد على شرعه وعلى أمره، يعني: يُحمد على دين الإسلام الذي جعله دينًا للناس، ويُحمد على هذه الشريعة؛ شريعة محمد ﷺ ، فيُثنى عليه ﷻ بإنزاله الكتاب؛ كما أثنى على نفسه بقوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ ، ويثنى ﷻ عليه بما أمر به في كتابه من الأوامر، ولما نهى عنه من النواهي؛ إذ أوامره ﷻ ونواهيه في كتابه وفي سنة رسوله، أي: في شريعة الإسلام شريعة محمد ﷺ، فكل أمر يستحق به ﷻ أن يُحمد عليه، وهذا لا شك مما يفتح على قلوب أهل الإيمان أنواعًا من المعارف، وأنواعًا من محبة هذا الدين، ومحبة الشريعة، ومحبة الأحكام، فأهل العلم يحمدون الله ﷻ على كل حكم تعلموه، وعلى كل حكم علموه، وعلى كل مسألة من مسائل أهل العلم فهموها، فأهل العلم هم أحق الناس بحمد الله ﷻ ، وهم أحق الناس بالثناء على الله ﷻ ؛

لأنهم يعلمون عن الله ﷻ ما لا يعلمه غيرهم من العوام أو من غير المتعلمين.

الخامس: أنه ﷻ محمود على خلقه وقدره، وهو ﷻ له تصريف هذا الملك، وله في كل شيء قدر؛ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وله سبحانه أوامر كونية في ملكوته منها: الإنعام على من شاء أن يُنعم عليهم، ومنها: المصائب على من شاء أن يبتليهم.. وهكذا، فهو ﷻ محمود على خلقه وقدره، وكل أنواع تقديره ﷻ يستحق أن يُثنى عليه بها، وهذا النوع بعضه يستحضره الناس حينما يقولون: الحمد لله - يعني: على ما أولاهم به من نعمة - فيحمدون الله ﷻ، يعني: يثنون عليه بما أفاض عليهم من النعم، وهذا ولا شك نوع من أهم موارد الحمد، أما أهل العلم المتبصرون بما يستحقه ﷻ من الأسماء والصفات، وما له ﷻ من النعوت والكمالات، فإنهم يستحضرون من معاني الحمد أكثر من ذلك الذي يستحضره أكثر الخلق من أن الحمد لا يكون إلا على ما أولوا من النعمة؛ ولهذا النبي ﷺ كان يحمد الله في ﷻ السراء والضراء، ويحمده ﷻ إذا أتته نعمة، وإذا جاءه ما لا يسره حمد الله ﷻ، ويثني على الله ﷻ باستحقاقه للربوبية على خلقه، ويثني على الله ﷻ باستحقاقه للعبادة من خلقه وحده دونما سواه، ويثني عليه ﷻ بأنواع من الثناء.

☐ أيهما أفضل الحمد المطلق أم الحمد المقيد؟

ذهب بعض العلماء إلى أن الحمد المقيد أفضل واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقالوا: من حلف ليحمدن الله بأجل المحامد فطريقه أن يقول: الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده. اهـ.

وقد تعقب ابن القيم في «عدة الصابرين» (١/ ٥٤) هذا الأثر بقوله: هذا ليس بحديث عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة وإنما هو إسرائيلي عن آدم، وأصح منه: «الحمد لله غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا» ولا

يمكن حمد العبد وشكره أن يوافي نعمة من نعم الله فضلًا عن موافاته جميع نعمه، ولا يكون فعل العبد وحمده مكافئًا للمزيد، ولكن يحمل على وجه يصح وهو أن الذي يستحقه الله سبحانه من الحمد حمدًا يكون موافيًا لنعمه ومكافئًا لمزيده وإن لم يقدر العبد أن يأتي به كما إذا قال: الحمد لله ملء السماوات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد، وعدد الرمال والتراب والحصى والقطر وعدد أنفاس الخلائق وعدد ما خلق الله وما هو خالق. فهذا إخبار عما يستحقه من الحمد لا عما يقع من العبد من الحمد. ا. هـ.

وذهب بعض العلماء إلى أن الحمد المطلق لتشعب جميع المحامد منه.

□ دلالة الحمد على الاعتقاد:

إثبات الحمد كله لله ﷻ يتضمن أنه - سبحانه وتعالى - متصف بصفات الكمال، لأنه لا يستحق الحمد المطلق إلا من كان متصفا بالكمال وهذا يتضمن إثبات الأسماء الحسنى والصفات العلا لله - جل وعلا - فإثبات الحمد لله تعالى، فيه إثبات نوع من أنواع التوحيد ألا وهو توحيد الأسماء والصفات.

قال ابن القيم رحمه الله في «بدائع التفسير» (١/ ٣١، ٣٢) فعند قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢] نجد تحت هذه الكلمة إثبات كل كمال للرب تعالى: فعلا ووصفا واسما، وتنزيهه عن كل سوء وعيب فعلا ووصفا واسما، فهو محمود في أفعاله وأوصافه وأسمائه، منزه عن العيوب والنقائص في أفعاله وأوصافه وأسمائه، فأفعاله كلها حكمة ورحمة ومصلحة وعدل لا تخرج عن ذلك، وأوصافه كلها أوصاف كمال ونعوت جلال، وأسماؤه حسنى.

وحمده قد ملأ الدنيا والآخرة، والسماوات والأرض وما بينهما وما فيهما، فالكون كله ناطق بحمده، والخلق والأمر صادر عن حمده وقائم بحمده ووجد بحمده، فحمده هو سبب وجود كل موجود وهو غاية كل موجود، وكل موجود

شاهد بحمده، وإرساله رسوله بحمده وإنزاله كتبه بحمده، والجنة عمرت بأهلها بحمده، والنار عمرت بأهلها بحمده، وما أطيع إلا بحمده، وما عصي إلا بحمده ولا تسقط ورقة إلا بحمده ولا يتحرك في الكون ذرة إلا بحمده، وهو المحمود لذاته، وإن لم يحمده العباد كما أنه هو الواحد الأحد ولو لم يوحده العباد، والإله الحق وإن لم يؤلهوه، وقال في (١-٣٣):

اعلم أن هذه السورة - الفاتحة - اشتملت على أمهات المطالب العالية أتم اشتمال، وتضمنتها أكمل تضمن:

١- فاشتملت على التعريف بالمعبود تبارك وتعالى بثلاثة أسماء مرجع الأسماء الحسنى والصفات العلا إليها ومدارها عليها وهي: «الله، والرب، والرحمن» وبنيت السورة على الألوهية والربوبية والرحمة فـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾مبني على الألوهية و﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ على الربوبية، وطلب الهداية إلى الصراط المستقيم بصفة الرحمة.

والحمد يتضمن الأمور الثلاثة: فهو المحمود في ألوهيته وربوبيته ورحمته والثناء والمجد كمالان لجده.

ويتضمن «الحمد» الإيمان بالقضاء والقدر فإن العبد في الضراء يقول الحمد لله، وقد أصيب بما يكره، ولذا يقال «الحمد لله على كل حال» ففيه الإيمان بما قضى الله ﷻ وقدر من الأقدار المؤلمة. من موت عزيز أو ضر في البدن أو حرمان ما يؤمل، أو حصول ما يكره فإذا حمد الله - تعالى - في هذه الحال دل على الإيمان بالقضاء والقدر.

يدل على هذا ما أخرجه الترمذي (١٠٢١) بإسناد ضعيف من حديث أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ قَالَ اللهُ لِـمَلائِكَتِهِ: قَبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: قَبَضْتُمْ ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ.**

فَيَقُولُ: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمِدَكَ وَاسْتَرْجَعَ. فَيَقُولُ اللهُ: ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ».

قلت: هذا الإسناد ضعيف، فيه أبو سنان القسملي عيسى بن سنان لين الحديث وأبو طلحة الخولاني مقبول كما في «التقريب».

إلا أن الشيخ الألباني رحمه الله حسنه في «الصحيحة» رقم (١٤٠٨) بشاهد ضعيف الإسناد أيضًا، وقال عن إسناد الترمذي: رجاله ثقات غير أبي سنان فهو ضعيف، وابن عرزب مجهول.

قلت: ابن عرزب هو الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب قال الحافظ في «التقريب»: ثقة.

قوله ﷺ: «ونستعينه» النون والسين والتاء تفيد الطلب في اللغة العربية غالبا فالاستعانة معناها في اللغة طلب العون، وفي الشرع: طلب العون من الله والثقة له والاعتماد عليه فقول العبد: أستعين بالله، أي أطلب العون من الله، فهو بمعنى: اللهم أعني، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما «**وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[1]، فيتبرأ العبد من حوله وقوته ويفوض أمره إلى الله سبحانه وتعالى، لأن العبد ضعيف عاجز محتاج إلى الاستعانة بالله في تحقيق مصالح دينه ودنياه، ودفع المضار عن نفسه، وهو كذلك محتاج إلى الاستعانة بالله في فعل المأمورات، وترك المحظورات والصبر على المقدورات كما قال يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾[يوسف: ١٨]، وقد قسم الله تعالى الفاتحة بينه وبين عبده نصفين فنصف العبد ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فإذا سأل العبد ربه الاستعانة على طاعته

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣)، والترمذي (٢٥١٦)، وراجع «جامع العلوم والحكم» الحديث التاسع عشر.

أعطاه الله ما سأل.

قال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (٣٦٢) وهو يشرح حديث ابن عباس رضي الله عنهما: وأما الاستعانة بالله عز وجل دون غيره من الخلق، فلأن العبد عاجز عن الاستقلال بجلب مصالحه، ودفع مضاره، ولا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل فمن أعانه الله فهو المعان، ومن خذله فهو المخذول، وهذا تحقيق معنى «لا حول ولا قوة إلا بالله» فإن المعنى لا تحول للعبد من حال إلى حال، ولا قوة له على ذلك إلا بالله، وهذه كلمة عظيمة وهي كنز من كنوز الجنة[(١)]، فالعبد محتاج إلى الاستعانة بالله في فعل المأمورات وترك المحظورات والصبر على المقدورات كلها في الدنيا وعند الموت وبعده من أهوال البرزخ ويوم القيامة ولا يقدر على الإعانة على ذلك إلا الله عز وجل فمن حقق الاستعانة عليه في ذلك كله أعانه، وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**احْرِصْ على ما يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ ولا تَعْجَزْ**»[(٢)]، ومن ترك الاستعانة بالله، واستعان بغيره، وكله الله إلى من استعان به فصار مخذولًا.

كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز: لا تستعن بغير الله فيكلك الله إليه. ومن كلام بعض السلف: يا رب عجبت لمن يعرفك كيف يرجو غيرك، وعجبت لمن يعرفك كيف يستعين بغيرك. اهـ.

ومن أسماء الله الحسنى اسمه المستعان وقد ورد في القرآن مرتين في قوله

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٠٥)، ومسلم (٤٤-٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٣٤-٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث «**المؤمن القوي**....»، وفي سنده اختلاف كثير ذكره النسائي في «الكبرى» (٦/ ١٥٩، ١٦٠)، وراجع «التمهيد» (٩/ ٢٨٧)، و«علل ابن أبي حاتم» (٢٨٠٨)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١/ ١٠٠،١٠١).

تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف: ١٨]، وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

والمستعان هو الذي يطلب منه العون والعون هو الظهير على الأمر قال ابن القيم رحمه الله في «مدارج السالكين» (١/ ٩٦): الاستعانة تجمع أصلين: الثقة بالله والاعتماد عليه. اهـ.

وقد أمر النبي ﷺ معاذًا أن لا يدع دبر كل صلاة أن يقول: «**اللَّهُمَّ أَعِنِّى عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»[١].

قال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم»: وهذه الكلمة - يعني ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ - قد قيل: إنها تجمع سر الكتب المنزلة من السماء كلها، لأن الخلق إنما خلقوا ليؤمروا بالعبادة كما قال: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] وإنما أرسلت الرسل وأنزلت الكتب لذلك فالعبادة حق الله على عباده، ولا قدرة للعباد عليها بدون إعانة الله لهم، فلذلك كانت هذه الكلمة بين الله وبين عبده، لأن العبادة حق الله على عبده، والإعانة من الله فضل من الله على عبده. ا. هـ.

وكان من دعاء النبي ﷺ: «**رَبِّ أَعِنِّي وَلاَ تُعِنْ عَلَيَّ** ...» الحديث[٢].

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٤، ٢٤٧)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٢٠)، وأبو داود (١٥٢٢)، والنسائي في «الصغرى» (٣/ ٥٣)، وفي «الكبرى» (١٢٢٧)، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٠٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٥١)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٢٧)، وعبد بن حميد (٧١٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٦٤، ٦٦٥)، وأبو داود (١٥١٠، ١٥١١)، والترمذي (٣٥٥١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٠٧)، وابن ماجة (٣٨٣٠) من طريق الثوري عن عمرو بن مرة حدثني =

□ أقسام الناس في الاستعانة:

قال شيخ الإسلام ﷺ في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٩-١٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾:

وإذا كان الله قد فرض علينا أن نناجيه وندعوه بهاتين الكلمتين في كل صلاة فمعلوم أن ذلك يقتضي أنه فرض علينا أن نعبده وأن نستعينه إلى أن قال:

إذا تقرر هذا الأصل فالإنسان في هذين الواجبين لا يخلو من أربعة أحوال هي القسمة الممكنة:

(١) إما أن يأتي بهما.

(٢) وإما أن يأتي بالعبادة فقط.

(٣) وإما أن يأتي بالاستعانة فقط.

(٤) وإما أن يتركهما جميعًا.

ولهذا كان الناس في هذه الأقسام الأربعة - بل أهل الديانات هم أهل هذه الإقسام، وهم المقصودون هنا بالكلام.

(١) قسم يغلب عليه قصد التأله لله ومتابعة الأمر والنهي والإخلاص لله، واتباع الشريعة في الخضوع لأوامره وزواجره وكلماته الكونيات، لكن يكون منقوصًا من جانب الاستعانة والتوكل، فيكون إما عاجزًا وإما مفرطًا، وهو

=

عبد الله بن الحارث الزبيدي حدثني طليق بن قيس عن ابن عباس ﷺ به، وإسناده صحيح.

لكن خالفه محمد بن جحادة فرواه عن عمرو بن مرة ابن عباس به مرسلًا أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٠٨).

مغلوب ؛ إما مع عدوه الباطن، وإما مع عدوه الظاهر، وربما يكثر منه الجزع مما يصيبه، والحزن لما يفوته، وهذا حال كثير ممن يعرف شريعة الله وأمره، ويرى أنه متبع للشريعة وللعبادة الشرعية، ولا يعرف قضاءه ولا قدره، وهو حسن القصد، طالب للحق، لكنه غير عارف بالسبيل الموصلة والطريق المفضية.

(٢) وقسم يغلب عليه قصد الاستعانة بالله والتوكل عليه، وإظهار الفقر والفاقة بين يديه، والخضوع لقضائه وقدره وكلماته الكونيات، لكنه يكون منقوصا من جانب العبادة وإخلاص الدين لله، فلا يكون مقصوده أن يكون الدين كله لله، وإن كان مقصوده ذلك فلا يكون مُتَّبعًا لشريعة الله ﷻ ومنهاجه، بل قصده نوع سلطان في العالم ؛ إما سلطان قدرة وتأثير، وإما سلطان كشف وإخبار أو قصد طلب ما يريده ودفع ما يكرهه بأي طريق كان أو مقصوده نوع عبادة وتأله بأي وجه كان، همته في الاستعانة والتوكل المعينة له على مقصوده، فيكون إما جاهلا وإما ظالـمًا تاركًا لبعض ما أمره الله به، راكبا لبعض ما نهى الله عنه، وهذه حال كثير ممن يتأله ويتصوف ويتفقر ويشهد قدر الله وقضاءه، ولا يشهد أمر الله ونهيه، ويشهد قيام الأكوان بالله وفقرها إليه وإقامته لها، ولا يشهد ما أمر به وما نهى عنه، وما الذي يحبه الله منه ويرضاه وما الذي يكرهه منه ويسخطه ....

(٣) قسم ثالث: معرضون عن عبادة الله وعن الاستعانة به جميعًا.

ولم يذكر شيخ الإسلام القسم الرابع وهم الذين جمعوا بين هذين الأصلين العبادة والاستعانة وهو ما أمر به الله ﷻ في مثل قوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ وقد أشار إليه قبل.

وقد ذكر رحمه الله الأقسام الأربعة في (١٤/ ٣٦).

☐ **أنواع الاستعانة:**

الاستعانة أنواع:

الأول: الاستعانة بالله وهي: الاستعانة المتضمنة لكمال الذل من العبد لربه، وتفويض الأمر إليه واعتقاد كفايته وهذه لا تكون إلا لله تعالى ودليلها قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ ووجه الاختصاص أن الله تعالى قدم المعمول «إياك» وقاعدة اللغة التي نزل بها القرآن أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص وعلى هذا يكون صرف هذا النوع لغير الله تعالى شركًا مخرجًا من الملة.

الثاني: الاستعانة بالمخلوق على أمر يقدر عليه فهذه على حسب المستعان عليه، فإن كانت على بر فهي جائزة للمستعين مشروعة للمعين لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وإن كانت على إثم فهي حرام على المستعين والمعين لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[المائدة: ٢].

وإن كانت على مباح فهي جائزة للمستعين والمعين لكن المعين قد يثاب على ذلك ثواب الإحسان إلى الغير ومن ثم تكون في حقه مشروعة لقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

الثالث: الاستعانة بمخلوق حي حاضر غير قادر فهذه لغولا طائل تحتها مثل أن يستعين بشخص ضعيف على حمل شيء ثقيل.

الرابع: الاستعانة بالأموات مطلقًا أو بالأحياء على أمر غائب لا يقدرون

على مباشرته، فهذا شرك، لأنه لا يقع إلا من شخص يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًّا في الكون.

الخامس: الاستعانة بالأعمال والأحوال المحبوبة إلى الله تعالى وهذه مشروعة بأمر الله تعالى في قوله: ﴿ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾[البقرة: ١٥٣] . انتهى من «شرح ثلاثة الأصول» (٦٢،٦٣) للشيخ ابن عثيمين – رحمه الله تعالى–.

□ دلالة الاستعانة على الاعتقاد:

دلالة الاستعانة على الاعتقاد من حيث إنها تتضمن توحيد الربوبية إذ استعانة العبد بربه سبحانه اعتراف منه بأنه المالك لهذا الكون المدبر له، المتصرف فيه، كما أنه الخالق له لأن معنى أنه سبحانه وتعالى «رب العالمين» أي هو المنفرد بالخلق والملك والتدبير فلا خالق ولا مالك ولا مدبر لهذا الكون إلا هو سبحانه وتعالى، كما أن الاستعانة تتضمن الإيمان بالقدر خيره وشره، لأن توحيد الربوبية يتضمن إثبات القدر.

□ قوله ﷺ: «ونستغفره»:

الاستغفار هو طلب المغفرة من الله تعالى، والتجاوز عن الذنب وعدم المؤاخذة به، إما بترك التوبيخ والعقاب رأسا، أو بعد التقرير به فيما بين العبد وربه كما دل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٥٢ - ٢٧٦٨) عندما سأله رجل فقال: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

وقال بعض أهل العلم: الاستغفار من الغفر، وأصل الغفر: التغطية، والستر.

وقيل: الاستغفار هو التوبة، والتوبة هي الاستغفار.

وقد رد ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ٣٠٧، ٣٠٨) هذين القولين فقال: وأما الاستغفار فهو نوعان: مفرد ومقرون بالتوبة فالمفرد كقول نوح عليه السلام لقومه: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠، ١١]، وكقول صالح لقومه: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، والمقرون كقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ [هود: ٣]، وقول هود لقومه: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [هود: ٥٢]، وقول صالح لقومه: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وقول شعيب: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠].

فالاستغفار المفرد كالتوبة بعينها مع تضمنه طلب المغفرة من الله، وهو محو الذنب وإزالة أثره ووقاية شره لا كما ظنه بعض الناس: أنها الستر فإن الله يستر على من يغفر له ومن لا يغفر له، ولكن الستر لازم مسماها أو جزؤه فدلالتها عليه إما بالتضمن وإما باللزوم وحقيقتها: وقاية شر الذنب ومنه المغفر لما يقي الرأس من الأذى والستر لازم لهذا المعنى و إلا فالعمامة لا تسمى مغفرًا ولا القبع ونحوه مع ستره، فلا بد في لفظ المغفر من الوقاية. وهذا الاستغفار هو الذي يمنع

العذاب في قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فإن الله لا يعذب مستغفرًا، وأما من أصر على الذنب وطلب من الله مغفرته فهذا ليس باستغفار مطلق ولهذا لا يمنع العذاب، فالاستغفار يتضمن التوبة والتوبة تتضمن الاستغفار وكل منهما يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق، وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى فالاستغفار: طلب وقاية شر ما مضى.

والتوبة: الرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله، فها هنا ذنبان: ذنب قد مضى، فالاستغفار منه: طلب وقاية شره، وذنب يخاف وقوعه فالتوبة: العزم على أن لا يفعله، والرجوع إلى الله يتناول النوعين: رجوع إليه ليقيه شر ما مضى، ورجوع إليه ليقيه شر ما يستقبل من شر نفسه وسيئات أعماله، وأيضا فإن المذنب بمنزلة من ركب طريقا تؤديه إلى هلاكه، ولا توصله إلى المقصود فهو مأمور أن يوليها ظهره، ويرجع إلى الطريق التي فيها نجاته والتي توصله إلى مقصوده وفيها فلاحه، فهاهنا أمران لا بد منهما: مفارقة شيء والرجوع إلى غيره، فخصت التوبة بالرجوع والاستغفار بالمفارقة، وعند إفراد أحدهما يتناول الأمرين، ولهذا جاء - والله أعلم - الأمر بهما مرتبًا بقوله: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣، ٥٢، ٩٠]، فإنه الرجوع إلى طريق الحق بعد مفارقة الباطل، وأيضا فالاستغفار من باب إزالة الضرر، والتوبة طلب جلب المنفعة، فالمغفرة: أن يقيه شر الذنب، والتوبة: أن يحصل له بعد هذه الوقاية ما يحبه وكل منهما يستلزم الآخر عند إفراده، والله أعلم.

والعبد محتاج دائمًا إلى الاستغفار، فإنه بين نعمة من الله يحتاج إلى شكر المنعم عليه بها وبين ذنب يقع فيه يحتاج لمحوه إلى الاستغفار يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٦٩٦/١١) مبينًا حاجة العبد إلى الاستغفار:

الاستغفار يخرج العبد من الفعل المكروه إلى الفعل المحبوب، من العمل

الناقص إلى العمل التام، ويرفع العبد من المقام الأدنى إلى الأعلى منه والأكمل، فإن العابد لله، والعارف بالله في كل يوم، بل في كل ساعة بل في كل لحظة يزداد علمًا بالله، وبصيرة في دينه وعبوديته بحيث يجد ذلك في طعامه وشرابه ونومه ويقظته وقوله وفعله ويرى تقصيره في حضور قلبه في المقامات العالية وإعطاءها حقها، فهو يحتاج إلى الاستغفار آناء الليل وأطراف النهار، بل هو مضطر إليه دائمًا في الأقوال والأحوال في الغوائب والمشاهد، لما فيه من المصالح وجلب الخيرات ودفع المضرات، وطلب الزيادة في القوة في الأعمال القلبية والبدنية، اليقينية الإيمانية، وقد ثبتت دائرة الاستغفار بين أهل التوحيد واقترانها بشهادة أن لا إله إلا الله من أولهم إلى آخرهم ومن آخرهم إلى أولهم، ومن الأعلى إلى الأدنى، وشمول دائرة التوحيد والاستغفار للخلق كلهم، وهم فيها درجات عند الله، ولكل عامل مقام معلوم، فشهادة أن لا إله إلا الله بصدق ويقين تذهب الشرك كله دقه وجله خطأه وعمده، أوله وآخره، وسره وعلانيته وتأتي على جميع صفاته وخفاياه ودقائقه.

والاستغفار يمحو ما بقى من عثراته، ويمحو الذنب الذي هو من شعب الشرك، فإن الذنوب كلها من شعب الشرك. فالتوحيد يذهب أصل الشرك، والاستغفار يمحو فروعه فأبلغ الثناء قول:

لا إله إلا الله، وأبلغ الدعاء قول: أستغفر الله، فأمره بالتوحيد والاستغفار لنفسه ولإخوانه من المؤمنين...... وقال في (١١/ ٦٩٨):

التوبة من أعظم الحسنات، والحسنات كلها مشروط فيها الإخلاص لله، وموافقة أمره باتباع رسوله، والاستغفار من أكبر الحسنات وبابه واسع، فمن أحس بتقصير في قوله أو عمله أو حاله أو رزقه أو تقلب قلب، فعليه بالتوحيد والاستغفار ففيهما الشفاء إذا كانا بصدق وإخلاص، وكذلك إذا وجد العبد تقصيرا في حقوق القرابة والأهل والأولاد والجيران والإخوان فعليه بالدعاء لهم

والاستغفار.

قال حذيفة بن اليمان للنبي ﷺ: إِنَّ لِي لِسَانًا ذَرْبًا عَلَى أَهْلِي. فَقَالَ له ﷺ: «أَيْنَ أَنْتَ مِنَ الِاسْتِغْفَارِ؟ إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»[1].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٢)، والدارمي في «سننه» (٢٧٢٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٦، ٧/ ١٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ١١٧، ١١٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» (١/ ٣٢٧ - ٣٢٩)، وابن ماجة (٣٨١٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩١، ٢/ ٤٩٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٩٢٦)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٤٤)، والطبراني في «الدعا (١٨١٢-١٨١٩)، والبيهقي في شعب «الإيمان» (٦٤٣، ٦٤٤، ٦٧٨٨)، من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبيد بن المغيرة عن حذيفة به، وإسناده ضعيف، عبيد بن المغيرة مجهول، وقد ذكر الحافظ الاختلاف في اسمه وكنيته في «التهذيب» و«التقريب».

وقد أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ١١٧)، وفي «عمل اليوم والليلة» من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة به وإسناده ضعيف أيضًا مسلم بن نذير مقبول كما في «التقريب».

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١١٣٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٠) من طريق الهيثم بن جميل قال: أخبرنا كثير بن سليم المدائني قال: سمعت أنس بن مالك يقول: أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله إني ذرب اللسان وأكثر ذلك على أهلي فقال له رسول الله ﷺ فأين أنت من الاستغفار فإني أستغفر الله في اليوم والليلة مائة مرة ».

وإسناده ضعيف جدًّا، كثير بن سليم، قال البخاري منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف وقال النسائي متروك الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث وقال أبو داود: ضعيف، والحديث ضعيف من هذه الطرق، إلا أن ذكر الاستغفار ثابت صحيح من غير هذا الحديث.

والاستغفار له شأن عظيم، ومنزلة عالية، ومكانة كبيرة فهو عبادة من أعظم العبادات، وقربة من أجل القربات واظب عليه الأنبياء، وأمروا أقوامهم به، وسبقت آيات كريمة تدل على ذلك.

وقد أمر الله ﷻ عباده بالاستغفار، وحثهم عليه، وأثنى على المستغفرين خاصة بالأسحار، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، وقال سبحانه: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨]، وينزل الرب تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل نزولًا يليق بجلاله وعظمته ويقول: « ... **هل من مستغفر فأغفر له**» رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة ﷺ وقد كان النبي ﷺ ملازمًا للاستغفار مواظبًا عليه، حتى كان شعارًا ظاهرًا له – عليه الصلاة والسلام – من ذلك ما رواه مسلم في «صحيحه» (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: «**إنه لَيُغَانُ على قَلْبِي وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ في الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ**».

ومعني «لَيُغَانُ على قَلْبِي» الغين والغيم بمعنى وهو هنا ما يتغشى القلب قيل: المراد الفترات والغفلات عن الذكر الذي كان شأنه الدوام عليه فإذا فتر عنه أو غفل عد ذلك ذنبًا واستغفر منه.

وقيل: هو همه بسبب أمته، وما اطلع عليه من أحوالها بعده فيستغفر لهم.

وقيل: سببه اشتغاله بالنظر في مصالح أمته وأمورهم ومحاربة العدو ومداراته وتأليف المؤلفة ونحو ذلك فيشتغل بذلك من عظيم مقامه فيراه ذنبًا بالنسبة إلى عظيم منزلته، وإن كانت هذه الأمور من أعظم الطاعات وأفضل الأعمال، فهي نزول عن عالي درجته ورفيع مقامه من حضوره مع الله تعالى ومشاهدته ومراقبته وفراغه مما سواه فيستغفر لذلك.

وقيل: يحتمل أن هذا الغين هو: السكينة التي تغشى قلبه لقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ

ﭐلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفتح: ١٨]، ويكون استغفاره إظهارًا للعبودية والافتقار وملازمة الخشوع وشكرًا لما أولاه.

وقيل: يحتمل أن يكون هذا الغين حال خشية وإعظام يغشى القلب ويكون استغفاره شكرًا.

وقيل: هو شيء يعتري القلوب الصافية مما تتحدث به النفس فيهوشها. والله أعلم. اهـ. من «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٧/ ٢٦)، ونحوه في «فتح الباري» كتاب الدعوات باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة.

وفي صحيح البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٧٠-٢٧١٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**».

وفي «صحيح مسلم» (٢١٦ – ٤٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول في سجوده: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّهُ وَجِلَّهُ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ**»، وفي «صحيح البخاري» (٧٤٤)، ومسلم (١٤٧- ٥٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «**أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ**».

وفي صحيح البخاري (٤٤٤٠)، ومسلم (٨٥-٢٤٤٤) من حديث عائشة

رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ وأصغت إليه قبل أن يموت وهو مسند إلى ظهره يقول: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ**».

وفي صحيح مسلم (٢٢٠- ٤٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يكثر من قول: «**سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إليه** ... الحديث وهو في الصحيحين بغير هذا اللفظ.

ومن ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**وَاللهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً**» إلى غير ذلك من أحاديث استغفاره ﷺ.

وكان ﷺ يحث على الاستغفار ويعلمه ففي صحيح البخاري (٦٣٠٦) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، قَالَ: وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**».

وفي صحيح البخاري (٦٣٢٦)، ومسلم (٤٨-٢٧٠٥) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ علمني دعاء أدعو به في صلاتي قال: «**قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**».

وفي صحيح مسلم (٣٣- ٢٦٩٦) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فَقَالَ عَلِّمْنِي كَلَامًا أَقُولُهُ، قَالَ: « **قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لله كَثِيرًا، سُبْحَانَ الله رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا**

حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِالله الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ». قَالَ: فَهَؤُلاَءِ لِرَبِّي فَمَا لِي؟ قَالَ: « قُلِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي» .

وفيه أيضًا (٣٤-٢٦٩٧) من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يعلم من أسلم يقول: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي**».

واعلم أن الاستغفار أساس العبودية وروحها لأن المستغفر إنما يظهر ذله وافتقاره وخضوعه لله ﷻ لعلمه أنه وحده المستحق للعبادة، وأنه الذي يغفر الذنوب جميعا، ولا يقيل العثرات ويغفر الزلات ويتجاوز عن الخطايا إلا الله سبحانه وتعالى.

وفي صحيح مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر ﵁ عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: « ... **يا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وأنا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جميعًا فاستغفروني أَغْفِرْ لَكُمْ** ».

قال ابن رجب ﵀ في «جامع العلوم والحكم» (٤٢٤): من لم يتفضل الله عليه بمغفرة ذنوبه أوبقته خطاياه في الآخرة وقال في (٤٢٧): وأما الاستغفار من الذنوب، فهو طلب المغفرة والعبد أحوج شيء إليه لأنه يخطئ بالليل والنهار.

والله ﷻ يحب أن يسأله عباده المغفرة، لأنه – سبحانه وتعالى – يحب أن يغفر، فمن أسمائه الغفور ومن أسمائه الغفار، وهما من أبنية المبالغة ومعناهما: الساتر لذنوب عباده وعيوبهم المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم. ا هـ. من «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٧٠٣).

وفي الحديث الذي رواه مسلم في «صحيحه» (١١-٢٧٤٩) من حديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بيده لو لم تُذْنِبُوا لَذَهَبَ الله بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللهَ فَيَغْفِرُ لهم**» .

وعنده (٩/ ٢٧٤٨) من حديث أبي أيوب ﵁ أنه قال حين حضرته الوفاة:

كنت كتمت عنكم شيئا سمعته من رسول الله ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَوْلاَ أَنَّكُمْ تُذْنِبُونَ لَخَلَقَ اللهُ خَلْقًا يُذْنِبُونَ يَغْفِرُ لَـهُمْ».

وسبق الحديث القدسي «**يا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وأنا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جميعًا، فاستغفروني أَغْفِرْ لَكُمْ**» رواه مسلم (٥٥-٢٥٧٧).

وفي صحيح مسلم (٣١-٢٧٥٩) من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ ﷻ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ، اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**» كما أن الله – سبحانه وتعالى – يفرح بتوبة عبده المؤمن إذا تاب إليه ففي البخاري (٦٣٠٨)، ومسلم (٣-٢٧٤٤) من حديث ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**للهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْـمُؤْمِنِ** ..... الحديث.

والحديث عن الاستغفار – حكمه، وفضله، وشروطه، وصيغه، وأنواعه، وأوقاته، وثمراته، يطول وإنما ذكرت نبذا تناسب المقام.

☐ دلالة الاستغفار على الاعتقاد:

تضمن قوله ﷺ: «ونستغفره» توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، والقدر.

أما توحيد الربوبية فلأن العبد إذا أذنب علم أن الله تعالى قادر أن يؤاخذه على ذنبه، ويأخذه بذنبه ففيه اعتراف بالرب القادر المتصرف في ملكه المالك له.

يدل على هذا ما أخرجه البخاري (٧٥٠٧)، ومسلم (٥٩-٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يحكي عن ربه ﷻ قال: «**أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا فقال: اللهم اغْفِرْ لي ذَنْبِي، فقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ له رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ فقال: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: عَبْدِي أَذْنَبَ ذَنْبًا فَعَلِمَ أَنَّ له رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ**

فَأَذْنَبَ، فقال: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لي ذَنْبِي، فقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا فَعَلِمَ أَنَّ له رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنبَ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، اعمل ما شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لك».

ففي قوله: «فَعَلِمَ أَنَّ له رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ» اعتراف بربوبية الله ﷻ، وأنه القادر على غفران الذنب والمؤاخذة عليه، ويتضمن الاعتراف بالألوهية لله ﷻ يدل على ذلك دعاؤه وسؤاله لله تعالى أن يغفر له ذنبه يدل على ذلك قول العبد أي رب أذنبت ذنبا فاغفره لي» والدعاء هو العبادة.

ويتضمن توحيد الأسماء والصفات لأن من أسماء الله تعالى الغفور، والغفار، والعفو.

ويتضمن الاعتراف بالقدر، لأن الوقوع في الذنب مما قدر الله سبحانه وتعالى.

☐ **قوله ﷺ: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا»:**

قوله: «نعوذ» عاذ به لجأ إليه واعتصم به، فمعنى نعوذ بالله: نلجأ إليه ونعتصم به قال القرطبي رحمه الله في «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ١٣٩): معنى الاستعاذة في كلام العرب: الاستجارة والتحيز إلى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه، يقال: عذت بفلان واستعذت به: أي لجأت إليه، وهو عياذي: أي ملجئي، وأعذت غيري به وعوذته بمعنى، ويقال: عَوْذٌ بالله منك: أي أعوذ بالله منك. قال الراجز:

قالت: وفيها حيدة وذعر ... عوذ بربي منكم وحجر

والعرب تقول عند الأمر تنكره: حجرًا له بالضم أي: دفعًا، وهو استعاذة من الأمر، والعوذة والمعاذة والتعويذ كله بمعنى وأصل أعوذ: أَعْوُذُ نقلت الضمة إلى العين لاستثقالها على الواو فسكنت . اهـ .

وقال ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (١/ ٣٤):

والاستعاذة هي الالتجاء إلى الله تعالى والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر، والعياذة تكون لدفع الشر، واللياذ يكون لطلب جلب الخير . ا هـ .

قلت: الاستعاذة بالله ﷻ هي اللجوء إليه والاعتصام به وطلب حمايته وكفايته من شر كل شيء بشرا كان أم غير بشر.

ولابن القيم رحمه الله كلام في الاستعاذة في «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٢٦) أنقله لفائدته قال: اعلم أن لفظ عاذ وما تصرف منها يدل على التحرز والتحصن والنجاة، وحقيقة معناها: الهروب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه، ولهذا يسمى المستعاذ به معاذا كما يسمى ملجأ ووزرا وفي الحديث أن ابنة الجَوْن لما أدخلت على النبي ﷺ فوضع يده عليها قَالَتْ: أَعُوذُ بِالله مِنْكَ، فَقَالَ لَهَا: «**لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيم الحُقِي بِأَهْلِكِ**». رواه البخاري، فمعنى أعوذ ألتجئ وأعتصم وأتحرز، وفي أصله قولان:

أحدهما: أنه مأخوذ من الستر، **والثاني**: أنه مأخوذ من لزوم المجاورة، فأما من قال: إنه من الستر قال: العرب تقول للبيت الذي في أصل الشجرة التي قد استتر بها عُوَّذ بضم العين وتشديد الواو وفتحها، فكأنه لما عاذ بالشجرة واستتر بأصلها وظلها سموه عوذا، فكذلك العائذ قد استتر من عدوه بمن استعاذ به منه واستجن به منه.

ومن قال: هو لزوم المجاورة قال: العرب تقول للحم إذا لصق بالعظم فلم يتخلص منه عوذ لأنه اعتصم به واستمسك به فكذلك العائذ قد استمسك بالمستعاذ به واعتصم به ولزمه، والقولان حق، والاستعاذة تنتظمهما معًا، فإن المستعيذ مستتر بمعاذه مستمسك به معتصم به قد استمسك قلبه به ولزمه كما يلزم الولد أباه إذا أشهر عليه عدوه سيفا وقصده فهرب منه فعرض له أبوه في طريق هربه فإنه يلقى نفسه عليه ويستمسك به أعظم استمساك، فكذلك العائذ

قد هرب من عدوه الذي يبغي هلاكه إلى ربه ومالكه وفر إليه وألقى نفسه بين يديه واعتصم به واستجار به والتجأ إليه.

وبعد فمعنى الاستعاذة القائم بقلبه وراء هذه العبارات وإنما هي تمثيل وإشارة وتفهيم وإلا فما يقوم بالقلب حينئذ من الالتجاء والاعتصام والانطراح بين يدي الرب والافتقار إليه والتذلل بين يديه أمر لا تحيط به العبارة.

قال: وأصل هذا الفعل «أَعْوُذ» بتسكين العين وضم الواو ثم أعل بنقل حركة الواو إلى العين وتسكين الواو فقالوا: أعوذ على أصل هذا الباب ثم طردوا إعلاله فقالوا في اسم الفاعل: عائذ وأصله عاوذ فوقعت الواو بعد ألف فاعل فقلبوها همزة كما قالوا: قائم وخائف وقالوا في المصدر: عياذًا بالله، وأصله: عواذًا كلواذًا فقلبوا الواو ياء لكسرة ما قبلها ولم تحصنها حركتها لأنها قد ضعفت بإعلالها في الفعل، وقالوا: مستعيذ وأصله مستعوذ كمستخرج فنقلوا كسرة الواو إلى العين قبلها ثم قلبت الواو قبلها كسرة فقلبت ياء على أصل الباب.

فإن قلت: فلم دخلت السين والتاء في الأمر من هذا الفعل كقوله: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] ولم تدخل في الماضي والمضارع بل الأكثر أن يقال: أعوذ بالله وعذت بالله دون أستعيذ واستعذت؟ قلت: السين والتاء دالة على الطلب، فقوله: أستعيذ بالله أي أطلب العياذ به كما إذا قلت: واستعذت؟ قلت: السين والتاء دالة على الطلب، فقوله: أستعيذ أستخير الله أي أطلب خيرته وأستغفره أي أطلب مغفرته، وأستقيله أي أطلب إقالته فدخلت في الفعل إيذانا لطلب هذا المعنى من المعاذ فإذا قال المأمور أعوذ بالله فقد امتثل ما طلب منه لأنه طلب منه الالتجاء والاعتصام وفرق بين نفس الالتجاء والاعتصام وبين طلب ذلك، فلما كان المستعيذ هاربا ملتجئًا معتصمًا بالله أتى بالفعل الدال على ذلك دون الفعل الدال على طلب ذلك فتأمله.

وهذا بخلاف ما إذا قيل: استغفر الله، فقال: أستغفر الله فإنه طلب منه أن

يطلب المغفرة من الله فإذا قال: أستغفر الله كان ممتثلا لأن المعنى أطلب من الله تعالى أن يغفر لي.

وحيث أراد هذا المعنى في الاستعاذة فلا ضير أن يأتي بالسين فيقول: أستعيذ بالله تعالى أي أطلب منه أن يعيذني ولكن هذا معنى غير نفس الاعتصام والالتجاء والهرب إليه فالأول يخبر عن حاله وعياذه بربه وخبره يتضمن سؤاله وطلبه أن يعيذه.

الثاني: طالب سائل من ربه أن يعيذه كأنه يقول: أطلب منك أن تعيذني فحال الأول أكمل مجيء امتثال هذا الأمر بلفظ الأمر «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأعوذ بكلمات الله التامات وأعوذ بعزة الله وقدرته دون أستعيذ، بل الذي علمه الله إياه أن يقول: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١] دون أستعيذ فتأمل هذه الحكمة البديعة .... إلخ.

● وكما أن الاستعاذة تكون بالله – جل جلاله – فكذلك تكون بصفة من صفاته كالاستعاذة بوجهه – سبحانه وتعالى – يدل على ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٦٢٧) من حديث جَابِرٍ ﷺ قَالَ: لَـمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» قَالَ: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هَذَا أَهْوَنُ أَوْ هَذَا أَيْسَرُ».

● أو بكلامه – جل وعلا – يدل على ذلك ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٤-٢٧٠٨) من حديث خولة بنت حكيم قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلاً ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ الله التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ. لَمْ يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ».

● أو بعظمته؛ ففي «مسند أحمد» (٢/ ٢٥)، و«سنن أبي داود» (٥٠٧٤)، و«سنن النسائي الصغرى» (٨/ ٦٨٣) وغيرهم بإسناد صحيح من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ الله ﷺ يَدَعُ هَؤُلاَءِ الدَّعَوَاتِ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ: « **اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَاي وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي**».

● أو بعزته وقدرته ففي «الموطأ» (٢/ ٩٤٢)، و«مسند أحمد» (٤/ ٢١، ٢١٧)، و«سنن أبي داود» (٣٨٩١)، و«سنن الترمذي» (٢٠٨٠)، و«سنن ابن ماجة» (٣٥٢٢) وغيرهم من حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي بإسناد صحيح، أنه أتى رسول الله ﷺ قال عثمان: وَبِي وَجَعٌ قَدْ كَادَ يُهْلِكُنِي، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**امْسَحْهُ بِيَمِينِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَقُلْ: أَعُوذُ بِعِزَّةِ الله وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ**». قَالَ: فَقُلْتُ ذَلِكَ فَأَذْهَبَ اللهُ مَا كَانَ بِي، فَلَمْ أَزَلْ آمِرًا بِهَا أَهْلِي وَغَيْرَهُمْ .

وهو في صحيح مسلم (٧٦-٢٢٠٢) بلفظ «أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَجَعًا يَجِدُهُ فِي جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «**ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ وَقُلْ: بِاسْمِ الله. ثَلاَثًا. وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: «أَعُوذُ بِالله وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ**».

● أو برضاه – سبحانه وتعالى – كما في صحيح مسلم (٢٢٢-٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ الله ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**» .

والاستعاذة أنواع: منها ما هو مشروع ومنها ما هو محرم بل قد يكون شركًا

فتنظر في كتب العقيدة وقد استعاذ النبي ﷺ في خطبته من شرور الأنفس، ومن سيئات الأعمال أما «شر النفس» فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨٩):

قوله في الحديث: «ونعو بالله من شرور أنفسنا» يحتمل القسمين: يحتمل: نعوذ بالله من أن يكون منها شر. ونعوذ بالله أن يصيبنا شرها. وهذا أشبه والله أعلم وقد أبدى احتمالًا ثالثًا هو أن الشر هو الصفة القائمة بالنفس الموجبة للذنوب وتلك موجودة كوجود الشيطان فاستعاذ منها أن تضره أو تصيبه كما يقال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وإن حمل على الشرور الواقعة وهي الذنوب من النفس فهذا قسم ثالث . ا. هـ. وسيأتي كلامه رحمه الله بتمامه.

وقال ابن القيم رحمه الله في «إغاثة اللهفان» (١-٧٤): وقد استعاذ ﷺ من شرها عمومًا ومن شر ما يتولد منها من الأعمال... إلخ.

وقال في «بدائع الفوائد» (٢- ٤٢٤): فقوله في تشهد الخطبة: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات عمالنا» يتناول الاستعاذة من شر النفس الذي هو معدوم لكنه فيها بالقوة فيسأل دفعه وأن لا يوجد. ا. هـ. فابن القيم يرى أن النفس فيها شر لكنه معدوم معنا لم يوجد أي لم يحصل منها فتكون الاستعاذة أن لا يوجد الوجه الثاني أن تكون الاستعاذة من شر الأعمال التي تتولد من النفس، وسيأتي كلامه – إن شاء الله تعالى – .

قلت: ذكر أهل العلم أن للنفوس ثلاثة أحوال: فقد تكون مطمئنة كما قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، وقد تكون لوامة كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ [القيامة: ٢] وقد تكون أمارة بالسوء كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ﴾ [يوسف: ٥٣]، فقد يكون المراد من الاستعاذة من شر النفس الأمارة بالسوء

أي من أمرها بالسوء ودعوتها إليه.

وأما «سيئات الأعمال» فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٢٨): قوله: «ومن سيئات أعمالنا» قد يراد به: السيئات في الأعمال، وقد يراد به العقوبات فإن لفظ «السيئات» في كتاب الله يراد به: ما يسوء الإنسان من الشر، وقد يراد به الأعمال السيئة قال تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨] ، ومعلوم أن شر النفس هو الأعمال السيئة فتكون سيئات الأعمال هي الشر والعقوبات الحاصلة بها فيكون مستعيذًا من نوعي السيئات: الأعمال السيئة وعقوبتها . اهـ .

فابن تيمية رحمه الله يرى أن قوله صلى الله عليه وسلم: «ومن سيئات أعمالنا» يحتمل أن يكون:

مستعيذًا من الأعمال السيئة.

أو مستعيذًا من عقوبات الأعمال السيئة وآلامها.

وذهب ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٣٥) إلى أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «... ومن سيئات أعمالنا» فيه قولان:

أحدهما: أنه استعاذة من الأعمال السيئة التي قد وجدت فيكون الحديث قد تناول نوعي الاستعاذة من الشر المعدوم الذي لم يوجد، ومن الشر الموجود، فطلب دفع الأول ورفع الثاني.

والقول الثاني: أن سيئات الأعمال هي عقوباتها وموجباتها السيئة التي تسوء صاحبها، وعلى هذا يكون من استعاذة الدفع أيضًا دفع المسبب، والأول دفع السبب، فيكون قد استعاذ من حصول الألم وأسبابه، وعلى الأول يكون إضافة السيئات إلى الأعمال من باب إضافة النوع إلى جنسه، فإن الأعمال جنس وسيئاتها

نوع منها.

وعلى الثاني: يكون من باب إضافة المسبب إلى سببه والمعلول إلى علته كأنه قال: من عقوبة عملي، والقولان محتملان فتأمل أيهما أَلْيَقُ بالحديث وأولى به، فإن مع كل واحد منهما نوعًا من الترجيح فيترجح الأول بأن منشأ الأعمال السيئة من شر النفس، فشر النفس يولد الأعمال السيئة فاستعاذ من صفة النفس ومن الأعمال التي تحدث عن تلك الصفة، وهذان جماع الشر وأسباب كل ألم فمتى عوفي منها عوفي من الشر بحذافيره.

ويترجح الثاني: بأن سيئات الأعمال هي العقوبات التي تسوء العامل وأسبابها شر النفس، فاستعاذ من العقوبات والآلام وأسبابها والقولان في الحقيقة متلازمان، والاستعاذة من أحدهما تستلزم الاستعاذة من الآخر.

وقال ﷺ في «طريق الهجرتين» (١/ ١٦٦) بعد كلام: وتحقيق ذلك أن الشر ليس هو إلا الذنوب وعقوبتها كما في خطبته «الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فتضمن ذلك الاستعاذة من شرور النفوس ومن سيئات الأعمال وهي عقوبتها وعلى هذا فالإضافة على معنى اللام من باب إضافة المتغايرين، أو يقال: المراد: السيئات من الأعمال، فعلى هذا الإضافة بمعنى من وهي من باب إضافة النوع إلى جنسه، ويدل على الأول قوله تعالى: ﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ ﴾ [غافر: ٩] قال شيخنا: وهذا أشبه إذا أريد السيئات من الأعمال فإن أريد ما وقع منها فالاستعاذة إنما تكون من عقوباتها إذ الواقع من شر النفس، وأيضًا فلا يقال في هذه التي لم توجد بعد سيئات أعمالنا، فإنها لم تكن بعد أعمالًا فضلًا عن أن تكون سيئات وإضافة الأعمال إلينا تقتضي وجودها، إذ ما لم يوجد بعد ليس هو من أعمالنا، إلا أن يقال: من سيئات الأعمال التي إذا عملناها كانت سيئات. ولمن رجح التقدير الثاني أن يقول: العقوبات ليست لجميع الأعمال، بل للمحرمات منها والأعمال

أعم، وحملها على المحرمات خاصة خلاف ظاهر اللفظ بخلاف ما إذا كانت الإضافة على معنى من فتكون الأعمال على عمومها والسيئات بعضها فتكون السيئات على عمومها، ويترجح أيضًا أن الاستعاذة تكون قد اشتملت على أصول الشر كله وهو شر النفس الكامن فيها الذي لم يخرج إلى العمل، وشر العمل الخارج الذي سولته النفس فالأول: شر الطبيعة والصفة التي في النفس، والثاني: شر العمل المتعلق بالكسب والإرادة، ويلزم من المعافاة من هذين الشرين المعافاة من موجبهما وهو العقوبة، فتكون الاستعاذة قد شملت جميع أنواع الشر بالمطابقة واللزوم وهذا هو اللائق بمن أوتي جوامع الكلم، فإن هذا من جوامع كلمة البديعة العظيمة الشأن التي لا يعرف قدرها إلا أهل العلم والإيمان.

وإذا عرف هذا وأنه ليس في الوجود شر إلا الذنوب وموجباتها وكونها ذنوبا تأتي من نفس العبد فإن سبب الذنب الظلم والجهل وهما من نفس العبد ... إلخ.

وقد استعاذ النبي ﷺ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل كما استعاذ من شر النفس. ففي صحيح مسلم (٦٥-٢٧١٦) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ**».

وفي صحيح البخاري (٦٣٠٦) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ...**» الحديث، وقد تقدم.

وعلَّم النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه أن يقول: «**اللَّهُمَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ، قَالَ: قُلْهُ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ**».

أخرجه أحمد (١/ ٩، ١٠، ٢/ ٢٩٧)، والدارمي (٢/ ٣٧٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٠٢)، وأبو داود (٥٠٦٧)، والترمذي (٣٣٩٢) وغيرهم بإسناد صحيح.

☐ دلالة الاستعاذة على الاعتقاد:

التعوذ بالرب – تبارك وتعالى – يتضمن الاعتراف والإقرار بربوبيته ﷻ، وأنه سبحانه وتعالى القادر على إعاذة من تعوذ به والتجأ إليه واعتصم به.

ففيها الإقرار بتوحيد الربوبية. وفيها الإقرار بعجز الإنسان وضعفه وفقره وحاجته إلى الذي بيده الملك والتصرف والتدبير. سبحانه وتعالى.

☐ قوله ﷺ: «من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له»:

الهداية هي: الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب وقد يقال: هي سلوك طريق يوصل إلى المطلوب. اهـ. من «التعريفات» للجرجاني (١/ ٣١٩).

وفي قوله ﷺ: «من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له».

إخبار بأن الله – تبارك وتعالى – هو المتفرد بالهداية والإضلال فهو – سبحانه وتعالى – يهدي من يشاء، ومن هداه الله تعالى فلا يملك أحد إضلاله، ويضل من يشاء، ومن أضله الله فلا يملك أحد هدايته.

وقد جاء هذا المعنى في آيات كثيرة من كتاب الله ﷻ قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وقال تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وقال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٦﴾ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن

مُّضِلٍّ ﴾ [الزمر: ٣٦ ، ٣٧] ، وقال الله ﷻ في الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر ﵁: «**يا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلا من هَدَيْتُهُ** فاستهدوني أَهْدِكُمْ».

☐ أنواع الهداية:

قال القرطبي ﵀ في «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٢٤٧): الهدى هُدَيَان: هدى دلالة، وهو الذي تقدر عليه الرسل وأتباعهم قال الله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧]، وقال: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢]، فأثبت لهم الهدى الذي معناه الدلالة والدعوة، والتنبيه، وتفرد هو سبحانه بالهدى الذي معناه التأييد والتوفيق فقال لنبيه ﷺ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦]، فالهدى على هذا يجيء بمعنى خلق الإيمان في القلب ومنه قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [يونس: ٢٥].

وقال ابن كثير ﵀ في «تفسيره» (١/ ٦٧): يطلق الهدى ويراد به ما يقر في القلب من الإيمان، وهذا لا يقدر على خلقه في قلوب العباد إلا الله ﷻ قال تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦]، ، وقال: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقال: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٨٦] ، وقال: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾ [الكهف: ١٧] ، إلى غير ذلك من الآيات، ويطلق ويراد به بيان الحق وتوضيحه والدلالة عليه والإرشاد، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧]، وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ

فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]، وقال: ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: ١٠] على تفسير من قال: المراد بهما الخير والشر وهو الأرجح والله أعلم.

قلت: الهداية نوعان: عامة وخاصة فالهداية العامة هي دلالة البيان والدلالة والإرشاد وقد سبقت أدلتها ومنها: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣].

والهداية الخاصة هي التوفيق والإلهام، وسبقت أدلتها ومنها قوله وتعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ [محمد: ١٧].

وبين الهدايتين فرق:

فالهداية العامة التي هي هداية البيان والدلالة والإرشاد عامة شاملة لكل الخلق، والهداية الخاصة هداية التوفيق والإلهام خاصة بالمؤمنين.

والهداية العامة هي التي تكون بمقدور الرسل وأتباعهم، أما الهداية الخاصة فلا يقدر أحد من الخلق عليها، لا الرسل الكرام ولا غيرهم، إنما الذي يقدر عليها ويملكها هو الله ﷻ وحده وبهذا نعلم أن الهداية المذكورة في خطبة النبي ﷺ هي هداية التوفيق والإلهام، فمن وفقه الله تعالى اهتدى، ومن منعه التوفيق ضل.

وقد قسم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الهداية أربعة أقسام فقال في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٧٢): قيل الهداية أربعة أقسام:

أحدها: الهداية إلى مصالح الدنيا، فهذا مشترك بين الحيوان الناطق والأعجم والمؤمن والكافر.

الثاني: الهدي بمعني دعاء الخلق إلى ما ينفعهم وأمرهم بذلك وهو نصب الأدلة، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب، فهذا أيضًا يشترك فيه جميع المكلفين،

سواء آمنوا أو كفروا: كما قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]، ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢]، فهذا مع قوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦]، يبين أن الهدى الذي أثبته هو البيان والدعاء والأمر والنهي والتعليم وما يتبع ذلك، ليس هو الهدى الذي نفاه، وهو القسم الثالث الذي لا يقدر عليه إلا الله - سبحانه وتعالى -.

القسم الثالث: الهدى الذي هو جعل الهدى في القلوب وهو الذي يسميه بعضهم بالإلهام والإرشاد، وبعضهم يقول: هو خلق القدرة على الإيمان، كالتوفيق عندهم ونحو ذلك، وهو بناء على أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، فمن قال ذلك من أهل الإثبات جعل التوفيق والهدى ونحو ذلك: خلق القدرة على الطاعة.

وأما من قال: إنهما استطاعتان:

إحداهما: قبل الفعل، وهي الاستطاعة المشروطة في التكليف كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»(١)، وهذه الاستطاعة يقترن بها الفعل تارة والترك أخرى(٢) وهي الاستطاعة التي لم تعرف القدرية غيرها، كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة(٣) وأما الذي عليه المحققون من أئمة الفقه والحديث

(١) أخرجه البخاري رقم (١١١٥، ١١١٦، ١١١٧)، وأبو داود (٩٥٢).

(٢) يعني بها الاستطاعة قبل الفعل وهي كما تكون قبل الفعل تكون قبل الترك.

(٣) يعني أن كلا الطائفتين أثبتت نوعا من الاستطاعة والمقارنة بكسر الراء.

والكلام وغيرهم فإثبات النوعين جميعًا – كما قد بسطناه في غير هذا الموضع – فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعًا.

والثانية: المقارنة للفعل وهي الموجبة له، وهي المنفية عمن لم يفعل في مثل قوله: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وهذا الهدى الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وفي قوله: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وأمثال ذلك، وهذا هو الذي تنكر القدرية أن يكون الله هو الفاعل له، ويزعمون أن العبد هو الذي يهدي نفسه، وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم حيث قال: «**يا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلا من هَدَيْتُهُ فاستهدوني أَهْدِكُمْ**» فأمر العباد أن يسألوه الهداية كما أمرهم بذلك في أم الكتاب في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وعند القدرية: إن الله لا يقدر من الهدى إلا على ما فعله من إرسال الرسل ونصب الأدلة، وإزاحة العلة، ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر في هداية الله تعالى، ولا نعمة له على المؤمن أعظم من نعمته على الكافر في باب الهدى وقد بين الاختصاص في هذه بعد عموم الدعوة في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥] فقد جمع الحديث تنزيهه عن الظلم الذي يجوزه عليه بعض المثبتة وبيان أنه هو الذي يهدي عباده ردا على القدرية، فأخبر هناك بعدله الذي ينكره بعض المثبتة، وأخبر هنا بإحسانه وقدرته الذي تنكره القدرية وإن كان كل منهما قصده تعظيمًا لا يعرف ما اشتمل عليه قوله.

والقسم الرابع: الهدى في الآخرة كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾ وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [الحج: ٢٣، ٢٤]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [يونس: ٩]، فقوله: ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ﴾ كقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ﴾ [الطور: ٢١]، على أحد القولين في الآية.

وهنا الهدى ثواب الاهتداء في الدنيا، كما أن ضلال الآخرة جزاء ضلال الدنيا، وكما أن قصد الشر في الدنيا جزاؤه الهدى إلى طريق النار كما قال تعالى: ﴿ ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣]، وقال: ﴿ وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٢] ... إلخ كلامه رحمه الله.

وقال ابن القيم رحمه الله **في «شفاء العليل» (١/ ٦٥): فأما مراتب الهدى فأربعة:**

إحداها: الهدى العام وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها، وهذا أعم مراتبه.

المرتبة الثانية: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده، وهذا خاص بالمكلفين، وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى، وأعم من الثالثة.

المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتداء وهي هداية التوفيق ومشيئة الله لعبده الهداية وخلقه دواعي الهدى وإرادته والقدرة عليه للعبد، وهذه الهداية التي

لا يقدر عليها إلا الله ﷻ.

المرتبة الرابعة: الهداية يوم المعاد إلى طريق الجنة والنار.

ثم شرع في تفصيل هذه المراتب.

☐ **قوله ﷺ: «ومن يضلل فلا هادي له»:**

الضلال: العدول عن الطريق المستقيم، ويضاده الهداية، ويقال: الضلال لكل عدول عن المنهج عمدًا أو سهوًا قليلًا أو كثيرًا.

والضلال: فَقْدُ ما يُوصِل إلى المطلوب، وقيل: سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب (١/ ٤٧٤) من «التعاريف» للمناوي بتقديم وتأخير.

قال القرطبي رحمه الله في «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٢٣١، ٢٣٢): الضلال في كلام العرب: هو الذهاب عن سنن القصد وطريق الحق، ومنه: ضل اللبن الماء أي: غاب، ومنه: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، أي غبنا بالموت وصرنا ترابًا، قال:

ألم تسأل فتُخبرَكَ الديارُ عن الحي المُضَلّل أينما ساروا

قلت: وللضلال معان أخر منها: الحيرة والعدول عن الحق ومنها: النسيان، ومنها: الذهاب من قولهم: ضل عني: أي: ذهب، ومنها: ضاع ومات وصار ترابا وعظاما وخفي وغاب ومنها: الدفن من قولهم: أضله إذا دفنه وغيبه.

إلى غير هذه المعاني التي ذكرها أصحاب المعاجم.

وفي قول النبي ﷺ: «ومن يضلل فلا هادي له» دليل على أن الله – جل وعلا – بيده هداية من شاء وإضلال من شاء، ومن أضله الله – سبحانه وتعالى – لا يملك أحد من الخلق هدايته، والإضلال يكون بمنع التوفيق فمن منعه الله تعالى التوفيق للهداية ضل، فالعباد بين أمرين التوفيق والخذلان فمن منحه الله

تعالى التوفيق والإلهام اهتدى، ومن منعه الله - سبحانه وتعالى - التوفيق والإلهام ضل، كما في الحديث القدسي «**يا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلا من هَدَيْتُهُ فاستهدوني أَهْدِكُمْ**». أخرجه مسلم، وقد تقدم.

قال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (٤٢٤): هذا يقتضي أن جميع الخلق مفتقرون إلى الله عز وجل في جلب مصالحهم ودفع مضارهم في أمور دينهم ودنياهم وأن العباد لا يملكون لأنفسهم شيئًا من ذلك كله، وأن من لم يتفضل الله عليه بالهدى والرزق، فإنه يحرمها في الدنيا، ومن لم يتفضل الله عليه بمغفرة ذنوبه أَوْبَقَتْهُ خطاياه في الآخرة. اهـ.





أنواع الضلال

قال ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» (١/ ٨١):

الضلال نوعان:

ضلال عن الصراط فلا يهتدي إليه وضلال فيه:

فالأول: ضلال عن معرفته.

والثاني: ضلال عن تفاصيله أو بعضها.

سؤال الله – جل وعلا – الهداية والاستعاذة به من الضلال.

قال الله عز وجل في الحديث القدسي: «فاستهدوني أهدكم» وقد امتثل المسلمون ما أمر الله به، فهم يسألونه الهداية في كل صلاة عندما يقرؤون فاتحة الكتاب ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل الله – تعالى – الهداية ففي صحيح مسلم (٧٢-٢٧٢١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتُّقَى وَالْعَفَافَ وَالْغِنَى**».

وفي صحيح البخاري (٢٨٣٦)، ومسلم (١٢٥ – ١٨٠٣) من حديث الْبَرَاء ابن عازب قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم يَوْمَ الأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ:

«وَالله لَوْلاَ أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا
فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الأُلَى قَدْ أَبَوْا عَلَيْنَا».

ويعلم أصحابه رضي الله عنهم أن يسألوا الله الهدى؛ ففي صحيح مسلم (٧٨-٢٧٢٥)

من حديث علي ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**قُلْ: اللهم اهْدِنِي وَسَدِّدْنِي، وَاذْكُر بِالْـهُدَى هِدَايَةَ الطَّرِيقَ وَالسَّدَادِ سَدَادَ السَّهْمِ**».

وفي صحيح مسلم (٣٥-٢٦٩٧) من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: كان الرجل إذا أسلم علمه النبي ﷺ الصلاة ثم أمره أن يدعو بهؤلاء الكلمات: «**اللَّهُم اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي**».

وعند مسلم (٢٢-٢٦٩٦) من حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ علَّم الأعرابي أن يقول: «**اللَّهُم اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي** ».

وكان ﷺ يستعيذ بالله تعالى من الضلال كما في صحيح البخاري (٧٢٨٢) ومسلم (٦٧-٢٧١٧) من حديث ابن عباس ﷺ أن رسول لله ﷺ كان يقول: «**اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ أَنْ تُضِلَّنِي أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لاَ يَمُوتُ وَالْجِنُّ وَالإِنْسُ يَمُوتُونَ**».

وقد سبق حديث أم سلمه ﷺ أن النبي ﷺ كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك أن أضل وأضل ... الحديث.

دلالة قوله ﷺ: «من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له» على الاعتقاد. تضمنت هذه الجملة من خطبته ﷺ توحيد الربوبية، فالرب ﷻ هو المتفرد بالخلق والإيجاد والملك والتدبير، والمنع والعطاء والهدى والضلال وهذا كله من مقتضيات الربوبية، الذي دلت عليه هذه الجملة.

☐ **قوله ﷺ: «وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له»:**

«وأشهد»: أقر بقلبي وأعترف بلساني، فهي إخبار باللسان عما في القلب، وعبر «بأشهد» دون «أقر» لأن الشهادة تعني شهود الشيء أي حضوره ورؤيته، وشهد تأتي بمعنى حضر كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾

[البقرة: ١٨٥] أي حضر، وتأتي بمعنى اطلع كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [البروج: ٩]أي مطلع، وتأتي بمعنى أخبر كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُّونَ وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ». أخرجه البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٢٨٦-٨٢٦)، وشهد: أي أخبرني.

أفاد هذه المعاني ابن القيم في «بدائع الفوائد» (١/ ١٣).

والشهادة: اعتقاد بالقلب، وإقرار واعتراف باللسان، وتصديق بالجوارح «أن لا إله إلا الله».

«أن»: مخففة من الثقيلة، «لا إله إلا الله» لا معبود حق إلا الله وهي كلمة الإخلاص وتشتمل على ركنين: نفي عام في أولها، وإثبات خاص في آخرها «لا إله» نفي لجميع المعبودات «إلا الله» إثبات العبادة لله ﷻ وحده.

«لا إله إلا الله»: إعرابها «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «إله» اسمها مبني معها على الفتح وخبرها محذوف تقديره حق.

«إلا»: أداة استثناء ملغاة «الله» مرفوع على البدلية أي بدل من الخبر المحذوف وجملة «لا إله إلا الله» في محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف وجوبًا.

وقدر بعضهم الخبر «موجود»، فصار الكلام «لا إله موجود ...» وهذا غلط، لأن الآلهة الباطلة موجود وكثيرة، وإنما المراد نفي الألوهية الحقة، فإنها منفية عن كل ما سوى الله تعالى وإثباتها لله ﷻ وحده.

ومعنى هذه الكلمة العظيمة «لا إله إلا الله» أي: لا معبود حق إلا الله.

«إله»: بمعنى مألوه أي معبود والمألوه هو المعبود محبة وتعظيمًا وفسر بعضهم

«إله» بمعنى آلِه، والآلِهُ هو القادر على الاختراع فيكون المعنى «لا قادر على الاختراع إلا الله» وهذا يقوله الأشاعرة، وهو غلط، فإن المشركين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الرازق المحي المميت المدبر الأمور، ولم يدخلهم ذلك في الإسلام، بل قاتلهم النبي ﷺ واستحل دماءهم وأموالهم ولو كان معني هذه الكلمة العظيمة كما قالت الأشاعرة لما أنكرت قريش على رسول الله ﷺ لما دعاهم إلى توحيد الله ﷻ وحده، وقالوا: ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ﴾ [ص: ٥]، فدل على أن الصواب هو أن معني هذه الكلمة الطيبة «لا معبود حق إلا الله» أي إفراد الله بالعبادة وترك عبادة ما سواه، وبها يكون تحقيق التوحيد توحيد الألوهية أو توحيد العبادة، وهما بمعني واحد، ويسمي توحيد الألوهية إذا أضيف إلى الله تعالى) وإذا أضيف إلى العبد قلنا: توحيد العبادة.

«وحده لا شريك له»: وحده توكيد للإثبات، ولا شريك له توكيد للنفي، وجاء توكيد بعد توكيد اهتماما بمقام التوحيد وهذه الكلمة - كلمة التوحيد - هي أول واجب وأعظم واجب على الإطلاق يدل على ذلك ما أخرجه البخاري (٢٤٤٨)، ومسلم (٢٩-١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن معاذًا قال: بعثني رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا من أَهْلِ الْكِتَابِ فَادْعُهُمْ إلى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَنِّي رسول الله** ... الحديث».

فدل هذا الحديث على أن أول واجب على المكلف هو التوحيد.

وليس كما قال أهل الكلام المذموم: أول واجب معرفة الله بالنظر أو القصد إلى النظر أو الشك، فإن الفطر شاهدة بوجوده مجبولة على الإقرار به، فالاعتراف به ضروري في الفطر السليمة كما قال ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**».

أخرجه البخاري (١٣٥٩)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

□ **وكلمة التوحيد لها شروط هي:**

العلم المنافي للجهل، واليقين المنافي للشك، والإخلاص المنافي للشرك، والصدق المنافي للكذب، والمحبة المنافية للبغض، والانقياد المنافي للترك، والقبول المنافي للرد، والكفر بما يعبد من دون الله.

وقد جمعت هذه الشروط في بيتين هما:

علم يقين وإخلاص وصدقك مع محبة وانقياد والقبول لها
وزيد ثامنها الكفران منك بما سوى الإله من الأشياء قد ألها

وتحقيق هذه الكلمة أن لا يعبد إلا الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوي» (١/ ٣٦٥): الإله: هو الذي تألهه القلوب عبادة واستعانة ومحبة وتعظيمًا وخوفًا ورجاًء وإجلالًا وإكرامًا، والله عز وجل له حق لا يشركه فيه غيره، فلا يعبد إلا الله ولا يدعي إلا الله، ولا يخاف إلا الله ولا يطاع إلا الله. ا. هـ.

وحق هذه الكلمة فعل الواجبات وترك المحرمات.

وفائدتها وثمرتها سعادة الدارين- الدنيا والآخرة - لمن قالها عارفًا معناها عاملًا بمقتضاها.

وكلمة التوحيد - شهادة أن لا إله إلا الله- هي أصل دين الرسل من أولهم إلى آخرهم نبينا محمد- عليه الصلاة والسلام- فهي الكلمة التي بعث الله عز وجل بها جميع الرسل- عليهم الصلاة والسلام- ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

□ **قوله ﷺ : «وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله».**

«وأشهد»: سبق المراد بها.

«أن محمدًا»: هذا أحد أسماء النبي ﷺ فهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ينتهي نسبه إلى نبي الله إسماعيل- عليهم الصلاة والسلام-.

وهذا الاسم ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن في أكثر من موضع من ذلك قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومن أسمائه «أحمد» وقد ذكر في القرآن أيضًا كما قال تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

وله أسماء أخرى أخبر بها ﷺ عن نفسه كما في صحيح مسلم (١٢٤-٢٣٥٤) من حديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ - قال: «**أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَنَا أَحْمَدُ وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يُمْحَى بِيَ الْكُفْرَ وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى عَقِبِي وَأَنَا الْعَاقِب**» والعاقب الذي ليس بعده نبي.

وفي (١٢٥-٢٣٥٤) زيادة «وقد سماه الله رؤوفًا رحيمًا».

وفي صحيح مسلم (١٢٧-٢٣٥٥) من حديث أبي موسي الأشعري قال: كان رسول الله ﷺ يسمي لنا نفسه أسماء فقال: «**أنا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ والمقفى وَالْحَاشِرُ وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ وَنَبِيُّ الرَّحْمَة**».

وأما معنى «محمد» فقد قال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (١/ ٨٧) أما محمد فهو اسم مفعول من حَمِد فهو محمد إذا كان كثير الخصال التي يحمد عليها، ولذلك كان أبلغ من محمود...إلخ.

وأما أحمد فهو على زنة أفعل التفضيل مشتق أيضًا من الحمد وقد اختلف الناس فيه فقالت طائفة: هو بمعني الفاعل أي حمده لله أكثر من حمد غيره له فمعناه أحمد الحامدين لربه، والقول الثاني: أحق الناس وأولاهم بأن يحمد... إلخ.

وقد عقد ابن القيم في «الزاد» فصلًا في شرح معاني أسمائه ﷺ (١/ ٨٧) فيراجع، وله كلام عنها في جلاء الأفهام أيضًا كما ذكر هو في الزاد.

«عبده»: أضاف نفسه إلى الله تعالى، وهي إضافة تشريف وتعظيم ووصف نفسه ﷺ بالعبودية لله ﷻ وهي أشرف أحواله ﷺ وقد وصفه الله تعالى بها في أعظم المقامات: في مقام التحدي قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣].

وفي الإسراء قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ﴾ [الإسراء: ١].

وفي مقام الدعوة قال تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ [الجن: ١٩]، وفي الكفاية له قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦].

وفي مقام الإنذار قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١].

ومعنى عبد أي مملوك عابد، والعبودية وصفه ﷺ فهو بشر اصطفاه الله تعالى واختاره، وجبله على الأخلاق الكريمة والشمائل العظيمة، وميزه بالوحي وعصمه من سفاسف الأخلاق وأسافلها.

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤].

«ورسوله»: أي مرسل من الله تعالى، أرسله الله سبحانه وتعالى، وجعله واسطة بينه وبين الخلق في تبليغ وحيه فهو ﷺ رسول أرسله الله ﷻ بأعظم شريعة إلى الناس كافة، بل إلى جميع الخلق، فبلغ الرسالة أعظم بلاغ وبينها أتم بيان- عليه الصلاة والسلام-.

والرسالة وصف له ﷺ لا يكون لأحد بعده، والعبودية والرسالة هما أعلى مراتبه ﷺ وهو ﷺ أكمل الخلق في هاتين الصفتين الشريفتين وفي قوله: (عبده ورسوله) بيان للصراط المستقيم وهو وسط بين الغالين والجافين، ورد على أهل الإفراط والتفريط.

أهل الإفراط الذين غلوا فيه ورفعوه عن منزلته وارتكبوا ما نهاهم النبي ﷺ عنه من الغلو حتى نسبوا إليه شيئًا من خصائص الإلهية والربوبية.

والله ﷻ يأمره أن يبلغ أنه لا يملك شيئًا من هذه الأمور فقال: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

ويأمره أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾

[الأنعام: ٥٠].

ويأمره أن يقول: ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا ۝٢١ قُلۡ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٞ وَلَنۡ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا﴾ [الجن: ٢١، ٢٢].

وأهل التفريط الذين يشهدون أنه رسول الله حقا وهم مع ذلك قد نبذوا ما جاء به وراء ظهورهم، ولم يتبعوا ما جاء به أو قصروا في متابعته فيما جاء به، واعتمدوا على الآراء المخالفة لما جاء به.

ومعنى شهادة «أن محمدًا عبده ورسوله»: أن نعتقد ذلك بقلوبنا ونقر بألسنتنا، ونعبد الله طبقا لما جاء به من الحق والهدى وشهادة «أن محمدًا رسول الله» تقتضي الإيمان به وطاعته فيما أمر والانتهاء عما عنه نهى وزجر، وتصديقه فيما أخبر ومحبته فوق محبة كل محبوب من الخلق من وأن لا يعبد الله إلا بما شرع.

واعلم أن هاتين الشهادتين «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله» هما أصل دين الإسلام، وهما متلازمتان، لازمتان لكل إنسي وجني من حين بعث الله ﷻ نبيه ﷺ إلى قيام الساعة فمن لم يؤمن به ﷺ كان من أصحاب النار لما أخرج مسلم في «صحيحه» (٢٤٠-١٥٣) من حديث أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ قال: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ من هذه الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ ولا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ ولم يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إلا كان من أَصْحَابِ النَّارِ**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ؒ في «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٦٥): ودين الإسلام مبني على أصلين على أن يعبد الله وحده ولا يشرك به شيء وعلى أن يعبد بما شرعه على لسان نبيه، وهذان هما حقيقة قولنا: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

فالإله هو الذي تألهه القلوب عبادة واستعانة ومحبة وتعظيمًا وخوفًا ورجاء وإجلالًا وإكرامًا والله ﷻ له حق لا يشركه فيه غيره فلا يعبد إلا الله ولا يدعي إلا الله ولا يخاف إلا الله، ولا يطاع إلا الله.

والرسول ﷺ هو المبلغ عن الله تعالى أمره ونهيه وتحليله وتحريمه فالحلال ما حلله والحرام ما حرمه والدين ما شرعه، والرسول ﷺ واسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه ووعده ووعيده وتحليله وتحريمه وسائر ما بلغه من كلامه.

وقال في (١١/ ٦١٧): وأصل الإسلام: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن طلب بعباداته الرياء والسمعة، فلم يحقق شهادة أن لا إله إلا الله، ومن خرج عما أمره به الرسول ﷺ من الشريعة وتعبد بالبدعة فلم يحقق شهادة أن محمدًا رسول الله.

وإنما يحقق هذين الأصلين من لم يعبد إلا الله، ولم يخرج عن شريعة رسول الله التي بلغها عن الله ... إلخ.

☐ فضل الشهادتين:

تكاثرت الأحاديث في فضل الشهادتين من ذلك ما أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٤٦-٢٨) من حديث عبادة بن الصامت ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ**».

وما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٤-٢٧) من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ لاَ يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا إِلاَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ**». إلى غير ذلك من الأحاديث.

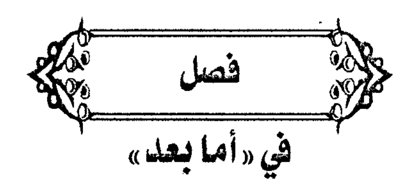
☐ دلالة الشهادة على الاعتقاد:

قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد ﷺ في «التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية» (١٣):

وأما دلالتها على التوحيد، فإنها دلت على أنواع التوحيد الثلاثة، فدلت على إثبات العبادة لله ونفيها عمن سواه كما دلت أيضًا على توحيد الربوبية فإن العاجز لا يصلح إلها ودلت على توحيد الأسماء والصفات فإن مسلوب الأسماء والصفات ليس بشيء بل هو عدم محض.

كما قال بعض العلماء: المُشبِّه يعبد صنمًا، والمُعطِّل يعبد عدمًا، والمُوحِّد يعبد إله الأرض والسماء . اهـ ..

❁ ❁ ❁



في «أما بعد»

«أما»: قال ابن مالك رحمه الله في الألفية:

أَمَّا كمهما يكُ من شيء وَفَا لِتِلْوِ تلوها وُجُوبًا أُلِفَا

قال ابن عقيل رحمه الله:

أما: حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه بمهما يك من شيء، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء، نحو:

أما زيد فمنطلق، والأصل: مهما يك من شيء فزيد منطلق، فأنيبت «أما» مناب: مهما يك من شيء فصار أما فزيد منطلق ثم أخرت الفاء إلى الخبر فصار أما زيد فمنطلق، ولهذا قال: وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا.

قال ابن مالك:

وحَذْفُ ذي الفا قَلَّ في نَثْرٍ إذَا لم يكُ قَوْلٌ معها قد نُبِذَا

قال ابن عقيل:

قد سبق أن هذه الفاء ملتزمة الذكر، وقد جاء حذفها في الشعر كقوله:

فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أي فلا قتال.

وحذفت في النثر أيضًا بكثرة وبقلة، فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله ﷻ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي : فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم والقليل ما كان بخلافه كقوله ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ الله»(١)، هكذا وقع في صحيح البخاري: ما بال بحذف الفاء، والأصل: أما بعد فما بال رجال فحذفت الفاء. ا هـ. «شرح ابن عقيل» (٤/ ٥٢).

☐ إعراب «أما بعد»:

أما: نائبة عن اسم شرط وفعل شرط، أي عن أداة شرط وفعل شرط وتقديرها: مهما يك من شيء.

وبعد: ظرف مبني على الضم في محل نصب، وإنما بني لأنه حذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه، والظروف «كقبل» «وبعد» وما أشبهها، إذا حذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه فهما مبنيان على الضم.

والفاء واقعة في جواب الشرط المقدر.

مثال ذلك: أما بعد فهذا.....

أي: مهما يك من شيء فهذا.

☐ فائدة «أما بعد»:

كلمة «أما بعد» يؤتي بها للانتقال من الخطبة إلى الموضوع أو هي كلمة يؤتى بها عند الدخول في الموضوع الذي يقصد وقال بعض المصنفين: إنها كلمة يؤتى

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٦٨)، وفي مواضع أخرى، ومسلم (٨-١٥٠٤) ولفظه « أما بعد فما بال أقوام ...» الحديث بإثبات الفاء عند مسلم ولو فرض أنه لم تأت الفاء في الحديث فيحمل على أن الفاء حذفت مع القول والتقدير «أما بعد فأقول ما بال أقوام ... والله أعلم.

بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر.

وهذا غير صحيح لأن العلماء ينتقلون من أسلوب إلى أخر ولا يأتون بأما بعد- «الشرح الممتع» (١/ ١٤).

وأيضًا، فإن النبي ﷺ خطب فلم يذكر في خطبته أنه كان يكرر في ثناياها أما بعد، وخير الهدي هدي محمد ﷺ .

☐ أول من قال: «أما بعد»:

اختلف في أول من قال: أما بعد.

فقيل: ١- داود عليه السلام.

وقيل: ٢- يعقوب عليه السلام.

وقيل: ٣- يعرب بن قحطان.

وقيل: ٤- كعب بن لؤي.

وقيل: ٥- قس بن ساعدة الأيادي.

وقيل: ٦- سحبان بن وائل.

وقيل: ٧- آدم عليه السلام.

وقيل: ٨- أيوب عليه السلام.

وقد نظمها رضي الدين العزي فذكر خمسة قال:

جرى الخلف «أما بعد» من كان بادئًا بها خمسة أقوال وداود أقرب

فقس فسحبان فكعب فيعرب.

كما في «مختصر خليل»، في المقدمة، و«حاشية الصاوي على الشرح الصغير» ولم يذكر اسم الناظم، و«كشف الخفا» للعجلوني ٥٨٧، ولم يذكر النظم كله ولا

صاحبه.

ونظمها الشمس الميداني فقال:

جرى الخلف «أما بعد» من كان بادئًا ... بها عد أقوال وداود أقرب

ويعقوب أيوب الصبور وآدم ... وقس وسحبان وكعب ويعرب

فعدها ثمانية – كما ترى.

كما في «غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب»، و«مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهي».

قال الشيخ عبد الكريم – حفظه الله – في شرح منظومة التفسير للزمزمي:

ويختلفون في أول من قال: «أما بعد» على ثمانية أقوال، فذكر البيتين السابقين، قال: لكن المرجح عند الجمهور أنه داود، وهي فصل الخطاب الذي أوتيه . ا . هـ.

قلت: وأول سماعي لهذين البيتين من الشيخ عبد الكريم الخضير من خلال سماعي لشرحه السابق وغيره من شروحاته جزاه الله خيرًا.

وقد وقفت على بعض الآثار التي تدل على أن داود عليه السلام أول من تكلم بها.

قلت: روى ابن حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٢٧) رقم (١٨٣٣٩)، والطبراني في «الأوائل» رقم (٤٠). وعزاه الحافظ في «الفتح» كتاب الجمعة باب: من قال في الخطبة بعد الثناء «أما بعد» للطبراني فلا أدري أهو في أحد المعاجم الثلاثة أم لا؟ ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ١٥٥) للديلمي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن بلال بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «أول من قال: أما بعد، داود عليه السلام وهو فصل الخطاب».

وهذا سند ضعيف جدًّا.

عبد العزيز بن أبي ثابت هو ابن عمران.

قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جدًّا، وعبد الرحمن بن أبي الزناد متكلم فيه أيضًا.

وأخرج ابن جرير في «تفسيره» (٢١/ ١٧٣) وعبد بن حميد والطبراني كما في «الفتح» كتاب الجمعة باب: من قال في الخطبة بعد الثناء «أما بعد».

عن الشعبي: أما بعد، هي فصل الخطاب الذي أوتيه داود ﷺ وسنده ضعيف جدًّا.

فيه جابر بن نوح قال ابن معين: ليس بشيء وقال النسائي: ليس بالقوي وقال أبو داود: ما أنكر حديثه.

قال السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ١٥٥):

وأخرج سعيد بن منصور ولابن أبي شيبة وابن سعد وعبد بن حميد وابن المنذر عن الشعبي أنه سمع زياد بن أبي سفيان يقول: «فصل الخطاب الذي أوتيه داود ﷺ «أما بعد».

قلت: وقفت عليه عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٢٣٢/ ٢٢٩٥٨) ولفظه «فصل الخطاب: أما بعد».

قال: حدثنا وكيع عن زكريا عن الشعبي به.

ووقفت على أسانيد تدل على أن يعقوب ﷺ بدأ بها في رسائله فأخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره».

حدثنا محمد بن العباس ثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أبو زهير ثنا بعض أصحابنا عن أبي روق قال: لما احتبس يوسف أخاه بسبب السرقة قال: كتب إليه يعقوب، من يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الله إلى يوسف عزيز فرعون،

أما بعد: فإنا أهل بيت موكل بنا البلاء...إلخ. وإسناده ضعيف.

وأخرجه الواحدي في «تفسيره الوسيط» - كما في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «تفسير الكشاف» للزيلعي (٢/ ١٧٧) أخبرنا أبو حامد بن أبي حامد العدل حدثنا محمد بن عبد الله الضبي حدثنا أبو بكر بن أبي نصر الدراوردي حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد حدثنا سليمان بن منصور بن عمار حدثني أبي ثنا يوسف بن الصباح الفزاري عن عبد الله بن يونس عن أبي فروة قال: لما كان من أمر الإخوة ما كان كتب يعقوب إلى يوسف – وهو لا يعلم أنه يوسف – من يعقوب ....

أما بعد: فإنا أهل بيت ..... إلخ.

هكذا وقع هذا الإسناد في الموضع المشار إليه آنفا، لكني وجدت السبكي ساقه في «طبقات الشافعية» (٢/ ١٤٢) من طريق الحاكم قال: أخبرنا أبو بكر بن أبي نصر الداوودي بمرو حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي بمرو حدثنا سليم بن منصور ابن عمار حدثني أبي حدثنا يوسف بن الصباح الفزاري كوفي عن عبد الله بن يونس بن أبي فروة قال: .... فذكره.

والظاهر أنه وقع في الإسناد تصحيف، وعلى كل حال فالإسناد ضعيف.

وقد أخرجه البغوي في «تفسيره» (٤/ ٢٧١) وغيره من المفسرين بلا إسناد تعليقا عن عبد الله بن يزيد بن أبي فروة فذكره. فهذا اختلاف ثالث في عبد الله هذا.

وذكره القرطبي في «تفسيره» (٩/ ٢٥٦): عن ابن عباس رضي الله عنهما بلا إسناد.

وقد أخرجه الدارقطني في كتاب «غرائب مالك» - كما في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «تفسير الكشاف» للزيلعي- من حديث إسحاق بن وهب الجمحي الطهرمسي ثنا عبد الله بن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال:

قال رسول الله ﷺ فذكر ذهاب ملك الموت إلى يعقوب ﵇ وأنه سأله هل قبضت روح يوسف فقال: لا، وإنه لحي على الأرض، فأمر بنيه وبني بنيه أن يكتبوا «بسم الله الرحمن الرحيم من يعقوب إسرائيل الله ...... أما بعد: فإنا أهل بيت موكل بنا أسباب البلاء....... إلخ.

قال الدارقطني: هذا حديث موضوع، وإسحاق بن وهب الطهرمسي يضع الحديث على ابن وهب وغيره حدث عنه بهذا الإسناد أحاديث لا أصل لها. انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٢٠): رواه الدارقطني بسند واهٍ في غرائب مالك.

وفي «تفسير القرطبي» (٢٠/ ٤٦٠) سورة الجمعة: قال أبو سلمة: أول من قال «أما بعد» كعب بن لؤي . ا . هـ.

هكذا ذكره معلقًا عن أبي سلمة بلا إسناد.

لكن قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٢٠): .... أخرجه القاضي أبو أحمد الغساني من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف.

وقد رجح الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٢٠) أن أول من قالها داود ﵇ فقال: والأول أشبه.

وجمع بين الأقوال فقال: ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة، والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القبائل. ا. هـ.

قلت: ولا يخفي أن هذا الجمع إنما يصار إليه إذا صحت الأسانيد لظهور التعارض حينئذ، لكن الأسانيد لا تصح كما سبق، وهناك أقوال لم تذكر لها أسانيد، فالله أعلم.

☐ **معنى «أما بعد»:**

قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٢٠):

قال سيبويه: «أما بعد» معناها: مهما يكن من شيء بعد.

وقال أبو إسحاق هو الزجاج: إذا كان الرجل في حديث فأراد أن يأتي بغيره قال: «أما بعد»:

وهو مبني على الضم لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة، وقيل: التقدير: أما الثناء على الله فهو كذا، وأما بعد فكذا، ولا يلزم في قسمه أن يصرح بلفظ، بل يكفي ما يقوم مقامه . ا . هـ.

وقد كان النبي ﷺ يفتتح خطبه، ومكاتباته ومواعظه بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله ثم يقول: أما بعد.

وقد بوب البخاري ؒ في «صحيحه» (٣/ ٤٢٦):

باب: من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد.

ثم ذكر عدة أحاديث، قال فيها النبي ﷺ: أما بعد وقد قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٢١):

وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها «أما بعد» الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتباينة له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابيًّا. ا . هـ.

وهذا يدل على مشروعية قولها وسنيتها حيث التزمها النبي ﷺ في غالب أحواله.

قال ابن المنير «الفتح» (٢/ ٥٢٠): فينبغي على الخطباء أن يستعملوها تأسيًا واتباعًا.

☐ لماذا يفصل الكلام: «بأما بعد؟»

قال ابن رجب رحمه الله في «فتح الباري» (٥/ ٤٨٤):

والمعنى في الفصل «بأما بعد»: الإشعار بأن الأمور كلها – وإن جلت وعظمت- فهي تابعة لحمد الله، والثناء عليه، فذاك هو المقصود بالإضافة، وجميع المهمات تبع له من أمور الدين والدنيا.... فالحمد لله متقدم على جميع الكلام، والكلام كله متأخر عنه وتبع له.

☐ هل يقال: «ثم أما بعد؟»

سبق أن «أما بعد» حرف تفصيل مؤول بمهما يكن من شيء بعد ويؤتي بها للفصل بين الحمد والثناء وبين الموضوع المراد الدخول إليه، وثم حرف عطف وتراخي، فإذا سبقت «أما» كان معناه عطف الكلام الذي بعدها على ما قبلها، وليس هذا مرادًا لأنه كلام جديد، وموضوع جديد، لذا لا وجه لاستعمال ثم في هذا التركيب، ثم إننا لم نجد النبي ﷺ استعملها قبل «أما» وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

نعم، قد يقال- على الوجه القائل أن «أما بعد» يؤتي بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر إنه يؤتي بثم قبل أما للعطف، لكن هذا الأسلوب غير معهود، ولم نقف عليه في كلام السلف، لا تكرار «أما بعد» ولا سبقها بثم، وقد رأيت من استعملها، وأقدم من رأيته من أهل العلم استعملها هو الطبري رحمه الله في «تفسيره» حيث قال في مقدمته: ثم أما بعد.

وخير الهدي هدي محمد ﷺ وهو ﷺ قال: «أما بعد» فلم يكررها، ولم يسبقها «بثم» فالأولى استعمال «أما بعد» فقط، والله أعلم.

☐ هل تختص «أما بعد» بالخطب؟

قال ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (٢/ ٥٢١):

ويستفاد من هذه الأحاديث - يعني الأحاديث التي ساقها البخاري تحت باب: من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد- أن «أما بعد» لا تختص بالخطب، بل تقال أيضًا في صدور الرسائل والمصنفات.

قلت: ويدل على أنها لا تختص بالخطب أن النبي ﷺ كتبها في رسائله التي أرسلها إلى الملوك.

كما تجده في الحديث رقم (٧) عند البخاري، ورقم (١٧٧٢) عند مسلم.

□ هل يقتصر على «أما بعد» في الفصل بين الكلامين؟

قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٢١):

ولا اقتصار عليها في إرادة الفصل بين الكلامين، بل ورد في القرآن في ذلك لفظ «هذا وإن».

قال الشيخ ابن باز رحمه الله معلقًا: يشير الشارح بهذا إلى قوله تعالى في سورة ص: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٥٥] ومقصوده أن قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ ﴾ بمنزلة «أما بعد».

قلت: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ ﴾ وإن جاءت للفصل بين كلامين، لكن لم يستعملها النبي ﷺ في خطبه، والظاهر اختلاف الحال، «فأما بعد» تستعمل بين الحمد والثناء على الله تعالى، وبين الموضوع المراد الكلام فيه، ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ ﴾ تستعمل للفصل بين كلامين ليس الأول منهما حمدًا وثناءً- كما هو سياقها في سورة «ص» فافترقا.

□ هل تقوم «وبعد» مقام «أما بعد»؟

فقد قال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٥٢١): وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ «وبعد».

قلت: هذه الواو يقولون: إنها قائمة مقام «أما» لكن الاقتداء بالنبي ﷺ لا يتم إلا باللفظ الذي قاله، وإذا كان النبي ﷺ لم يقل في خطبه إلا هذا اللفظ: «أما بعد» كان على المتبع له ﷺ ألا يتجاوزه إلى غيره.

☐ هل يُصَدَّر الكلام «بأما بعد»؟

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٥٢١): ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب: «أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا» ولا حجر في ذلك. ا. هـ.

قلت: ومن الأمثلة: ابتدأ العلائي في «إجمال الإصابة في أقوال الصحابة» قال: أما بعد حمد الله الذي فضل هذه الأمة على سائر الأمم، والسخاوي في «السر المكتوم» قال: أما بعد حمد الله....، وابن الفركاح في «شرح الورقات» قال: أما بعد حمد الله سبحانه، والصلاة على سيدنا محمد ﷺ، وابن هشام في «مغني اللبيب» قال: أما بعد حمد الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ......

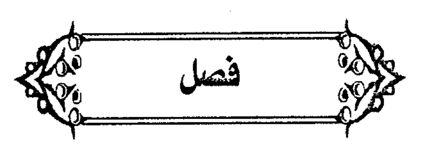
وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٣١٨) قال: أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وصحبه وسلم....

قلت: الناظر في هذا الأسلوب «أما بعد حمد الله...» يرى أن البدء فيه بغير حمد الله تعالى، لكنهم يقولون: إن البدء بالحمد حكمًا لا لفظًا، وهو ظاهر لمن تأمله.

لكن أليس عند النطق بها ينطق «أما بعد» قبل «حمد الله»؟

وكذلك عند كتابتها أيضًا يكتب «أما بعد» قبل «حمد الله».

وبهذا يكون قدم «أما بعد» لفظا وخطا قبل «حمد الله» وفي هذا مخالفة لهدي النبي ﷺ وإن جوز البعض هذا الأسلوب، لكن الذي يقرأ رسائل النبي ﷺ وخطبه يجد أنه قدم البسملة في الرسائل، والحمد في الخطب على «أما بعد» وكان على المتبع اقتفاء أثره واتباع سننه ﷺ والله أعلم.



شرح خطبة الحاجة لشيخ الإسلام

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨٦-٢٩٠):

الأذكار الثلاثة التي اشتملت عليها خطبة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره، وهي: الحمد لله، ونستعينه، ونستغفره[(١)]، هي التي يروي عن الشيخ عبد القادر[(٢)] ثم أبي الحسن الشاذلي[(٣)]: أنها جوا مع الكلام النافع وهي: الحمد لله، وأستغفر الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وذلك أن العبد بين أمرين:

أمر يفعله الله به: فهي نعم الله التي تنزل عليه فتحتاج إلى شكر[(٤)].

---

(١) سبق بيان معاني هذه الألفاظ الثلاثة في فصل: بيان معاني ألفاظ خطبة الحاجة.

(٢) هو الشيخ عبد القادر الجيلاني الزاهد المشهور:
ترجمته في «البداية والنهاية» (١٢/ ٢٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٣٩)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٠- ٣١٠)، و«شذرات الذهب» (٤/ ١٩٨- ٢٠٢).

(٣) ترجمته في «شذرات الذهب» (٥/ ٢٧٨)، و«الوافي بالوفيات» (١٢/ ٩٢-٩٣)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٤٤٨)، و«معجم المؤلفين» (٧/ ١٣٧)، و«الأعلام» (٥/ ١٢٠).

(٤) قال ابن القيم رحمه الله في «الوابل الصيب» (ص ١٧):
فإن العبد دائم التقلب بين هذه الأطباق الثلاث- يعني بها: الشكر عند النعمة والصبر عند البلاء والاستغفار عند الذنب.
الأول: نعم من الله تترادف عليه فقيدها الشكر، وهو مبني على ثلاثة أركان:
الاعتراف بها باطنًا، والتحدث بها ظاهرًا، وتصريفها في مرضاة موليها ومسديها ومعطيها فإذا فعل ذلك، فقد شكرها مع تقصيره في شكرها. ا. هـ .

=

وأمر يفعله هو: إما خير وإما شر.

فالخير يحتاج إلى معونة الله له، فيحتاج إلى الاستعانة والشر يفتقر إلى الاستغفار ليمحو أثره.

وجاء في حديث ضماد الأزدي[(١)]: «الحمد لله نحمده ونستعينه» فقط.

وهذا موافق لفاتحة الكتاب، حيث قسمت نصفين، نصفًا للرب، ونصفًا للعبد، فنصف الرب مفتتح بالحمد، ونصف العبد مفتتح بالاستعانة به، فقال: «نحمده ونستعينه»[(٢)].

=

وما بين الحاصرتين ذكره قبل ذلك.

(١) هو ضماد بن ثعلبة الأزدي من أزد شنوءة، كان صديقا للنبي ﷺ في الجاهلية، وكان رجلًا يَتَطَبَّبُ ويرقي ويطلب العلم، أسلم أول الإسلام.
«الإصابة» (٣/ ٤٨٦)، «أسد الغابة» (٢/ ٤٥٠)، وحديثه تقدم تخريجه.

(٢) يدل لذلك حديث «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي» أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٨٥-٨٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٦٠)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (١٣٢)، وفي «جزء القراءة» رقم (٧٢)، ومسلم في «صحيحه» (٣٩-٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٨-٣٩، ١٦٧،١٦٦) وفي «شعب الإيمان» رقم (٢١٤٦)، وفي «القراءة خلف الإمام» أرقام (٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢)، والنسائي في «الصغرى» (٢/ ١٣٥، ١٣٦)، وفي «تفسيره» (٢)، وفي «فضائل القرآن من الكبرى» (٨٠١٢) ، وفي (١٠٩٨٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار مختصرًا» (١/ ٢٥١)، وفي «مشكل الآثار» (٢/ ٢٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (٥٠٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» رقم (٢٧٦٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٤٧).

من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن أنه سمع أبا السائب – مولى هشام بن زهرة– يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ
=

=

الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ ». فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ فَإِنِّي أَكُونُ أَحْيَانًا وَرَاءَ الإِمَامِ. قَالَ: فَغَمَزَ ذِرَاعِي ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ بِهَا يَا فَارِسِيُّ فِي نَفْسِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ « قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلاَةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ فَنِصْفُهَا لِي، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ». قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ « اقْرَؤُوا يَقُولُ الْعَبْدُ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ يَقُولُ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ يَقُولُ اللهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ يَقُولُ اللهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، يَقُولُ اللهُ: وَهَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فَهَؤُلاَءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ».

وقد تابع ابن جريج مالكًا، فرواه عن العلاء عن أبي السائب به.

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» رقم (٢٧٦٧)، ومن طريقه مسلم في «صحيحه» (٣٩٥-٤٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٨٥)، والبخاري في «جزء القراءة» رقم (٧٥)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» رقم (٥٣).

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٠)، وأبو عوانة (٢/ ١٢٧)، وابن ماجه (٨٣٨)، وابن خزيمة (٤٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٦٠) جميعًا من طريق ابن جريج أيضًا لكن مختصرًا، فلم يذكروا: «قال الله: قسمت الصلاة .....» إلخ.

وقد تابعهما:

ورقاء بن عمر اليشكري عند الطيالسي (٣٣٤) مختصرًا، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» رقم (٥٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٢).

ومحمد بن عجلان، عند البيهقي في «القراءة خلف الإمام» رقم (٥٥، ٥٦).

ومحمد بن إسحاق عند أحمد (٢/ ٢٨٦)، والبخاري في «جزء القراءة» (٧٣)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» رقم (٥٧، ٥٨)، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٦).

والوليد بن كثير، عند ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٦٦، ١٦٧)، وفي «القراءة خلف الإمام» رقم (٥٤).

=

=

وخالفهم جماعة: سفيان بن عينية، وشعبة، وعبد العزيز بن محمد الداروردي، وإبراهيم ابن طهمان، وروح بن القاسم، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن مطرف وجهضم بن عبد الله، ومحمد بن يزيد البصري، وزهير بن محمد العنبري فرووه عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فجعلوا شيخ العلاء أباه بدل أبي السائب.

*** أما حديث سفيان:**

فأخرجه مسلم (٣٨- ٣٩٥)، وأبو عوانة (٢/ ١٢٧)، وأحمد (٢/ ٢٤١)، والحميدي في «مسنده» (٩٧٣) وفي (٩٧٤) مختصرًا، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٨- ١٦٦، ١٦٧)، وفي «القراءة خلف الإمام» رقم (٦٢)، والبخاري في «جزء القراءة» رقم (٧١)، والنسائي في «فضائل القرآن» من «الكبرى» رقم (٨٠١٣)، والشافعي في «مسنده» (٢٢١) مختصرًا.

*** وأما حديث شعبة:**

فأخرجه البخاري في «جزء القراءة» رقم (٢٢١)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (٤٩٠)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١٧٩٤)، والبيهقي في «جزء القراءة» رقم (٦٠، ٦١، ٦٢) مختصرًا ليس فيه: «**قسمت الصلاة ...**» إلخ.

*** وأما حديث عبد العزيز بن محمد:**

فأخرج حديثه الترمذي (٢٩٥٣)، والحميدي (٩٧٤) مختصرًا، والبخاري في «جزء القراءة» رقم (٢٧٨)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» رقم (٧٠).

وأما روايات من تابع سفيان فقد أخرجها البيهقي في «القراءة خلف الإمام» فمن أراد الزيادة رجع إليها، وكذا القراءة خلف الإمام للبخاري.

وقد تابعهم عبد الله بن زياد بن سمعان عن العلاء عن أبيه به.

أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ٣١٢)، والبيهقي في «القراءة» رقم (٧٥) لكنه زاد «**يقول عبدي إذا افتتح الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم فيذكرني عبدي**».

قال الدارقطني عقبه: ابن سمعان هو: عبد الله زياد بن سمعان متروك الحديث، وروى هذا الحديث جماعة من الثقات عن العلاء بن عبد الرحمن منهم مالك بن أنس، وابن جريج، وروح بن القاسم، وابن عيينه وابن عجلان، والحسن بن الحر وأبو أويس

=

=

وغيرهم على اختلاف منهم في الإسناد واتفاق منهم في المتن، فلم يذكر أحد منهم في حديثه «بسم الله الرحمن الرحيم» واتفاقهم على خلاف ما روي ابن سمعان أولي بالصواب. ا . هـ.

قلت: هذا الاختلاف بين مالك ومن تابعه، وبين ابن عيينة ومن تابعه على شيخ العلاء ابن عبد الرحمن لا يضر، لأن العلاء سمعه مرة من أبيه ومرة من أبي السائب قال البيهقي في «جزء القراءة» (ص٤١): وهذا الحديث - دون زيادة ابن سمعان - محفوظ صحيح من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وعن أبي السائب جميعا عن أبي هريرة لكنه كان يرويه مرة عن أبيه ومرة عن أبي السائب ومرة عنهما جميعًا والدليل على صحة ذلك أن جماعة من الثقات رووه عنهما جميعا . ا هـ .

قلت: أخرج مسلم (٤١-٣٩٥)، وأبو عوانة (١/ ١٢٧)، والترمذي (٢٩٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٨، ٣٧٥)، وفي «جزء القراءة» رقم (٧٧) من طريق أبي أويس عن العلاء بن عبد الرحمن سمعت من أبي ومن أبي السائب وكانا جليسي أبي هريرة قال: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا بمثل حديثهم قال الترمذي عقبه: وليس في حديث ابن أبي أويس أكثر من هذا وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: كلا الحديثين صحيح، . واحتج بحديث ابن أبي أويس عن أبيه عن العلاء . ا . هـ.

وقد تابع أبا أويس ابن عجلان- عند البيهقي في «القراءة» رقم (٧٩) والحسن بن الحر عند أبي نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣١)، والبيهقي في «القراءة» رقم (٧٨).

وفي سنده عبد الرحمن بن ثوبان في حفظه مقال لكنه متابع.

ومدار هذا الحديث على العلاء بن عبد الرحمن.

قال الحافظ في «التقريب»: صدوق ربما وهم. ا. هـ .

فالحديث حسن وقد صححه أبو زرعة والبيهقي- كما سبق.

وقد توبع العلاء تابعه الزهري عن أبي السائب به.

أخرجه البيهقي في «القراءة خلف الإمام» رقم (٨٠)، وفي سنده محمد بن عزيز، قال الحافظ في «التقريب»: فيه ضعف، تكلموا في صحة سماعه من عمه سلامة، وفيه عمه

=

وقد يقرن بين الحمد والاستغفار، كما في الأثر الذي رواه أحمد في «الزهد»[(١)] أن رجلًا كان على عهد الحسن فقيل له: تلقينا هذه الخطبة عن الوالد عن والده كما يقولها كثير من الناس: «الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا».

فأما «نحمده ونستعينه» ففي حديث ضماد «ونستعينه ونستغفره» في حديث

سلامة بن روح، قال في «التقريب»: صدوق له أوهام لم يسمع من عمه عقيل بن خالد، وإنما يحدث من كتبه. ا. هـ.

ثم وقفت على شاهدين لهذا الحديث:

الأول: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٩) ونقله ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٠) وقال عقبه: وهذا غريب من هذا الوجه. ا. هـ.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «تفسير الطبري» (١/ ٢٠١): هذا إسناد جيد، صالح ثم نقل قول ابن كثير السابق وعقب عليه بقوله: ولعله يريد أنه لم يروه أحد من حديث جابر إلا بهذا الإسناد، وليس من ذلك بأس، وقد ثبت معناه من حديث أبي هريرة فهو شاهد قوي لصحته. ا . هـ.

والثاني: ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم (٢١٤٧).

من طريق مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس. فذكره.

ومقاتل هو ابن سليمان متهم، والضحاك لم يسمع من ابن عباس فالسند ضعيف جدًا.

(١) لم أقف عليه في الزهد المطبوع فلعله في «الزهد الكبير» للإمام أحمد فقد ذكر الحافظ في «لسان الميزان» ترجمة القطيعي أحمد بن جعفر أنه سمع المسند والزهد الكبير من عبد الله ابن أحمد، والله أعلم.

ابن مسعود، وأما «نستهديه»(١) ففي فاتحة الكتاب، لأن نصفها للرب وهو «الحمد» ونصفها للعبد وهو «الاستعانة» «والاستهداء» وليس فيها «الاستغفار» لأنه لا يكون إلا مع الذنب.

والسورة أصل الإيمان، والفاتحة باب السعادة المانعة من الذنوب كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ ضِمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ(٢)، فَسَمِعَ سُفَهَاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا مَجْنُونٌ. فَقَالَ: لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ، لَعَلَّ اللهَ يَشْفِيهِ عَلَى يَدَيَّ، قَالَ: فَلَقِيَهُ؛ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، وَإِنَّ اللهَ يَشْفِي عَلَى يَدِي مَنْ شَاءَ، فَهَلْ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الْحَمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ**». قَالَ: فَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ كَلِمَاتِكَ هَؤُلاَءِ.

فَأَعَادَهُنَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ - ثَلاَثَ مَرَّاتٍ - قَالَ: فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَ الْكَهَنَةِ، وَقَوْلَ السَّحَرَةِ، وَقَوْلَ الشُّعَرَاءِ، فَمَا سَمِعْتُ بِمِثْلِ كَلِمَاتِكَ هَؤُلاَءِ، وَلَقَدْ بَلَغْت قَاعُوسَ الْبَحْرِ(٣)، قَالَ: فَقَالَ: هَاتِ يَدَكَ أُبَايِعْكَ عَلَى الإِسْلاَمِ، قَالَ: فَبَايَعَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَعَلَى قَوْمِكَ**». قَالَ: وَعَلَى قَوْمِي. رواه مسلم في «صحيحه».

---

(١) كأن شيخ الإسلام يشير إلى عدم ثبوتها في الأحاديث وقد سبق بيان ذلك.

(٢) المراد بها هنا الجنون ومس الجن في غير رواية مسلم «**يرقي من الأرواح**» أي الجن، سموا بذلك لأنهم لا يبصرهم الناس فهم كالروح والريح. ا. هـ. من «شرح النووي على مسلم».

(٣) سبق بيان معناه والألفاظ التي روي بها.

ولهذا استحببت، وفعلت في مخاطبة الناس بالعلم عمومًا وخصوصًا، من تعليم الكتاب والسنة والفقه في ذلك، وموعظة الناس، ومجادلتهم، أن يفتتح بهذه الخطبة الشرعية النبوية، وغيرهم يفتتحون مجلس التفسير أو الفقه في الجوامع والمدارس وغيرها بخطبة أخرى، مثل: الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله عنا وعنكم[١] وعن مشايخنا وعن جميع المسلمين، أو : وعن السادة الحاضرين وجميع المسلمين.

كما رأيت قومًا يخطبون للنكاح بغير الخطبة المشروعة، وكل قوم لهم نوع غير نوع الآخرين.

فإن حديث ابن مسعود لم يخص النكاح، وإنما هي خطبة لكل حاجة في مخاطبة العباد بعضهم بعضًا، والنكاح من جملة ذلك، فإن مراعاة السنن الشرعية في الأقوال والأعمال في جميع العبادات والعادات، هو كمال الصراط المستقيم، وما سوى ذلك إن لم يكن منهيًّا عنه، فإنه منقوص مرجوح، إذ خير الهدي هدي محمد ﷺ.

والتحقيق أن قوله: «الحمد لله نستعينه ونستغفره» هي الجوامع كما في الحديث النبوي، حديث ابن مسعود ذكر ذلك.

---

(١) هذه الجملة خبرية لفظًا، لكن معناها الدعاء أي: «اللهم ارض عنا وعنكم...إلخ، ولا يصح أن تكون خبرية معنى أي لا يصح أن تكون إخبارًا عن رضا الله ﷻ عنا وعنكم ... إلخ؛ لأنه لا يعلم أحد إن كان الله – جل وعلا – رضي عنا أم لا، وإنما ندعو بذلك. وإنما يصح أن تكون خبرية لفظًا ومعنى في حق الصحابة ﭫ إذ إننا عندما نقول عن الصحابة ﭫ فإننا نخبر بأن الله رضي عنهم، كما قال الله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ولا يمنع ذلك من إرادة الدعاء لهم أيضًا، فيجتمع في حقهم الأمران الإخبار برضا الله عنهم، والدعاء لهم بأن يرضى الله عنهم، والله أعلم.

وأن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم وخواتمه وفواتحه[(١)].

---

(١) روي هذا الحديث جمع من الصحابة ﷺ.

١ - عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٧)، والنسائي في «الصغرى» (٢/ ٢٣٨)، والطيالسي في «مسنده» رقم (٣٠٤)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٤٧) رقم (٩٩١٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٦٣).

كلهم من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال: «كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين غير أن نسبح ونكبر ونحمد ربنا وإن محمدًا علّم فواتح الخير وخواتمه فقال: إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات....» الحديث هذا لفظ النسائي، وزاد أحمد :... وجوامعه وخواتمه وهذا إسناد صحيح فإن شعبة سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط ولم يسمع منه إلا ما صرح بالتحديث فيه.

وقد رواه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٤٩) رقم (٩٩١٧) من طريق محمد بن مناذر عن شعبة عن أبي إسحاق فقال عن أبي الأحوص وأبي الكنود.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٠٦٣)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (١/ ٤٠٨) والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٤٦) رقم (٩٩١٠) عن معمر عن أبي إسحاق به ولفظه عند أحمد: «وأن محمدًا علم فواتح الخير وجوامعه أو جوامعه وفواتحه».

ولكن أحاديث معمر عن العراقيين فيها أغاليط.

وأخرجه أبو داود (٩٦٩) من طريق شريك عن أبي إسحاق به ولفظه وكان رسول الله ﷺ قد علم ....

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٦٣) من طريق إسرائيل عن أبي الأحوص به ولفظه «وأن محمدًا علم فواتح الكلم وخواتمه أو قال وجوامعه وقد قال أحمد: حديث إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين لأنه سمع منه بآخرة.

وقواه ابن مهدي وأبو حاتم وقال العراقي في المخلطين ما معناه: إنه يلحق بسفيان وشعبه يعني ممن سمع من أبي إسحاق قديما. وقد سبق ذكر كلام أهل العلم في ذلك.

=

=

وأخرجه ابن ماجه (١٨٩٢) من طريق عيسي بن يونس حدثني أبي عن جدي أبي إسحاق به ولفظه «أوتي رسول الله ﷺ جوامع الكلم وخواتمه أو قال فواتح الخير فعلمنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة.... فذكر التشهد وخطبة الحاجة. وقد انفرد عيسي ابن يونس بذكر هذا المتن دون من روي الحديث فلم يذكروا سوى التشهد.

وعيسى بن يونس ثقة.

أما أبوه يونس بن أبي إسحاق فقد قال أحمد: حديثه مضطرب وقال أبو حاتم: كان صدوقا إلا أنه لا يحتج بحديثه. وقد وثقه ابن معين وغيره.

فقد يكون جمعه لحديثين في حديث وهم منه فقد قال أبو أحمد الحاكم ربما وهم في روايته.

وخلاصة القول في حديث ابن مسعود إنه حديث صحيح- وإن كان في بعض طرقه كلام- إلا أن الطريق الأولي- طريق شعبة عن أبي إسحاق صحيحه فإن شعبة سمع من أبي إسحاق قديمًا.

والطرق الأخرى ليس فيها تناقض لرواية شعبة إلا ما روي من طريق يونس ابن أبي إسحاق. والله أعلم.

وقد وقفت على إسناد آخر للحديث أخرجه النسائي في «الصغرى» (٢/ ٢٣٩) والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٥٠) رقم (٩٩٢٠) ولم يذكر فيه الشاهد- كلاهما من طريق حماد هو ابن أبي سليمان — عن إبراهيم عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود بلفظ «كنا لا ندري ما نقول إذا صلينا فعلمنا نبي الله ﷺ جوامع الكلم فقال لنا: قولوا التحيات لله.... الحديث.

وهذا إسناد حسن، حماد هو ابن أبي سليمان قال الحافظ في «التقريب»: فقيه صدوق له أوهام. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٥٦) رقم (٩٩٤٢) من طريق شيبان عن يحيى بن أبي كثير كتب إليَّ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود أما بعد فإني أخبرك عن هدي عبد الله بن مسعود في الصلاة وفعله.

وقوله فيها وقال: إن رسول الله ﷺ أعطي جوامع الكلم كان يعلمنا كيف نقول في الصلاة حين نقعد ..... فذكر التشهد.

=

وهذا إسناد منقطع فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

٢- أبو هريرة ﷺ.

أخرجه البخاري (٢٩٧٧ و ٧٠١٣و ٧٢٧٣)، ومسلم (٦/ ٥٢٣)، والنسائي في «الصغرى» (٦/ ٤)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٤٠٢/ ١٣٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٤، ٤٥٥) من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه «بعثت بجوامع الكلم» وأخرجه النسائي أيضًا بهذا اللفظ (٦/ ٤) لكنه جعله عن سعيد وأبي سلمة. قال البخاري عقب حديث (٧٠١٣) قال أبو عبد الله: وبلغني أن جوامع الكلم: أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك.

وقال البيهقي بعد أن رواه: قال ابن شهاب: وبلغني أن جوامع الكلم أن الله جمع له الأمور الكبيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك.

وأخرجه البخاري (٦٩٩٨) من طريق البخاري (٦٩٩٨) من طريق أيوب عن محمد ابن سيرين عنه بلفظ: «أعطيت مفاتيح الكلم»، وأخرجه أحمد (٢-٤١٢)، ومسلم (٥-٥٢٢) من طريق العلاء عن أبيه عنه ولفظ « أعطيت جوامع الكلم»، وأخرجه مسلم (٨-٥٢٣) من طريق معمر عن وهب بن منبه وفي (٧- ٥٢٣) من طريق أبي يونس مولى أبي هريرة ولفظه عندهما «أوتيت جوامع الكلم»، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٩٩) رقم (٢٠٠٣٣) ومن طريقه أحمد (٢/ ٢٦٨) عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عنه بلفظ: «أعطيت جوامع الكلم» وأخرجه أيضًا (٢/ ٢٥٠و٢٤٤٢و٥٠١و٥٠٢) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه بلفظ: «أوتيت جوامع الكلم».

٣- أبو موسى الأشعري ﷺ.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧١/ ٢٠٠١) من طريق زيد بن أبي أنيسة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عنه في قصة بعثه ومعاذ إلي اليمن وفيه «وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه».

وقد روى هذا الحديث شعبة كما عند البخاري (٣٠٣٨ و ٦١٢٤) - وفي مواضع أخرى- وخالد الشيباني عند البخاري ٤٣٤٣ وعمرو بن المهاجر عند مسلم (٧/ ١٧٣٣) جميعًا عن سعيد بن أبي بردة فلم يذكروا هذه اللفظة لكنها زيادة من ثقة وليس ثم ما يعارضها- فتقبل والله أعلم.

وقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٥٥) رقم (١٣٦٨) من طريق هشيم بن بشير عن عبد الرحمن بن إسحاق القرشي عن أبي بردة عنه ولفظه «أعطيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه» فقلنا يا رسول الله علمنا مما علمك الله فعلمنا التشهد في الصلاة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٨٠)، وأبو يعلى في «مسنده» رقم (٧٢٠٢).

وهشيم مدلس وقد عنعن.

وهو لا يروي عن عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي هذا إنما يروي عن عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي.

وعبد الرحمن بن إسحاق هو أبو شيبة الواسطي ضعيف فهذا الإسناد ضعيف والله أعلم.

٤- عمر بن الخطاب ﷺ.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٥٤) رقم (١٣٦٧) من طريق على بن زيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصارًا».

وعلي بن زيد ضعيف والحسن هو البصري مدلس وقد عنعن.

وقد رواه أبو يعلى كما في «المطالب العالية» (٤٢٦١) ومن طريقه الضياء في «الأحاديث المختارة» (١/ ٢١٥) رقم (١١٥) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن خليفة بن قيس عن خالد بن عرفطة مطولًا.

وعبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ضعيف.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٧٣ و ١٨٢).

«يا أيها الناس إني قد أوتيت جوامع الكلم وخواتمه واختصر لي اختصارًا». رواه أبو يعلي

=

وفيه عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ضعفه أحمد وجماعة وقد رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ١١٢، ١١٣) رقم (١٠١٦٣ و ١١/ ١١١) رقم (٢٠٠٦٢) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن عمر في سياق طويل وأبو قلابة لم يسمع من عمر فهو منقطع.

قال البيهقي عقب روايته لحديث عمر ﷺ والظاهر أنه أراد به القرآن وعلي ذلك يدل سياق الحديث الذي عن عمر في ذلك، وقد حمله الحليمي رحمه الله على كلام النبي ﷺ وكلاهما محتمل.

(٥) عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الدار قطني في «السنن» (٤/ ١٤٤) من طريق زكريا بن عطية نا سعيد بن خالد حدثني محمد بن عثمان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس.

قال رسول الله ﷺ: «أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصارًا».

زكريا بن عطية قال أبو حاتم منكر الحديث كذا في «الميزان».

وسعيد بن خالد ومحمد بن عثمان لم أقف لهما على ترجمة.

(٦) عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢١٢) من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن عبد الرحمن بن جبير قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: خرج علينا رسول الله ﷺ يومًا كالمودع فقال: «أنا محمد النبي الأمي أنا محمد النبي الأمي ثلاثًا ولا نبي بعدي أوتيت فواتح الكلم وجوامعه وخواتمه ....» الحديث.

وفي (٢/ ١٧٢) قال: عن عبد الله بن هبيرة عن عبد الرحمن بن مريح الخولاني قال سمعت أبا قيس مولى عمرو بن العاص يقول: سمعت عبد الله بن عمرو فذكره.

وابن لهيعة ضعيف سيء الحفظ.

وهذه الزيادات في السند لعلها من تخاليط ابن لهيعة. والله أعلم.

قلت: ذكر العز بن عبد السلام في نهاية السول في تفضيل الرسول ﷺ أن من خصائصه ﷺ أنه بعث بجوامع الكلم واختصر له الحديث اختصارًا، وفاق العرب في فصاحته وبلاغته. ا. هـ (ص ٧٤).

كما في سورتي «أُبَيٍّ»(١) فإن الاستهداء يدخل في الاستعانة، وتكرير «نحمده» قد استغنى به بقوله: «الحمد لله» فإذا فصلت جاز كما في دعاء القنوت: «اللهم إنا نستعينك ونستهديك، ونستغفرك ونؤمن بك، ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، ونشكرك، ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك».

فهذه إحدى سورتي «أبي» ، وهي مفتتحة بالاستعانة التي هي نصف العبد مع ما بعدها من فاتحة الكتاب.

وفي السورة الثانية «اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق»(٢)،

---

(١) كان في مصحف أبي بن كعب ﷺ سورتان هما سورتا الخلع والحفد، وقد نسختا.
قال الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٤) وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي في كتابه «الناسخ والمنسوخ» مما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر.
قال: ولا خلاف بين الماضين والغابرين أنهما مكتوبتان في المصاحف المنسوبة إلى أبي بن كعب، وأنه ذكر عن النبي ﷺ أنه أقرأه إياهما وتسمى سورتا الخلع والحفد.
وفي «حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح» (١/ ٢٥٢) ذكر السيوطي أن دعاء القنوت من جملة الذي أنزله الله على النبي ﷺ وكانا سورتين كل سورة ببسملة وفواصل إحداهما: تسمى سورة الخلع وهي بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك إلى قوله: من يكفرك»، والأخرى تسمى سورة الحفد وهي بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد إلى ملحق، وقد اختلف الصحابة في نسخهما، وكتبهما أبي في مصحفه فعدة سور القرآن عنده مائة وست عشرة سورة. ا. هـ.

(٢) روي هذا الدعاء مرفوعًا وموقوفًا على بعض الصحابة ومقطوعا على بعض التابعين.
أما المرفوع فروي من حديث على بن أبي طالب وابن مسعود ﷺ، ومن حديث خالد بن أبي عمران التجيبي مرسلًا، أما حديث علي بن أبي طالب ﷺ فأخرجه الطبراني في =

=

«الدعاء» (١/ ٢٣٨ / ٧٥٠).

حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا عباد بن يعقوب الأسدي ثنا يحيي بن يعلى الأسلمي عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن عبد الله بن زُرَيْر قال: قال لي عبد الملك بن مروان: ما حملك على حب أبي تراب إلا أنك أعرابي جاف، فقلت: والله لقد قرأت القرآن قبل أن يجتمع أبويك! لقد علمني سورتين علمهما إياه رسول الله، ما علمتهما أنت ولا أبوك «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعي ونحفد نرجو رحمتك ونخشي عذابك الجد إن عذابك بالكفار ملحق اللهم عذب كفرة أهل الكتاب والمشركين الذين يصدون عن سبيلك ويجحدون آياتك ويكذبون رسلك ويتعدون حدودك ويدعون معك إلها آخر لا إله إلا أنت تباركت وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرًا».

وهذا إسناد ضعيف، عباد بن يعقوب صدوق رافضي وبالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك، ويحيى بن يعلى ضعيف شيعي، وعبد الله بن لهيعة صدوق ضعيف من قبل حفظه.

قال الحافظ في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٠): هذا حديث غريب وقد خالف يزيد بن أبي حبيب ابن لهيعة فرواه عن عبد الله بن زرير لكن موقوفًا، وجعل القصة مع عبد العزيز ابن مروان.

أخرج محمد بن نصر من طريق يزيد بن أبي حبيب قال: بعث عبد العزيز بن مروان إلى عبد الله بن زرير الغافقي فقال له: والله إني لأراك جافيا ما أراك تقرأ القرآن؟ قال: بلى والله إني لأقرأ القرآن وأقرأ منه ما لا تقرأ به ، فقال له عبد العزيز: وما الذي لا أقرأ به من القرآن؟ قال: القنوت.

حدثني على بن أبي طالب أنه من القرآن.

أخرجه السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٦٩٧)، وذكر الهندي في «كنز العمال» أنه في كتاب الصلاة لمحمد بن نصر قال الحافظ في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٠) بعدما عزاه لمحمد بن نصر: فإن كان الأول محفوظًا- يعني حديث ابن لهيعة- حمل على أنه جرى له

=

مع كل منهما، والثاني- يعني حديث يزيد بن أبي حبيب- أشبه لأنه مصري، وكان عبد العزيز أمير مصر. انتهى.

قلت: لم أقف على سند محمد بن نصر ليعرف ما فيه، لكن روي عن علي ﷺ موقوفًا.

أخرجه عبد الرازق في «المصنف» (٣/ ١١٤) عن الحسن بن عمارة وابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٤١) عن الفضل بن دكين عن حمزة الزيات وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٠٦، ٦/ ٩٠) حدثنا وكيع حدثنا سفيان والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٠٥) من طريق مطر بن خليفة أربعتهم عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الملك بن سويد الكاهلي أن عليًّا قنت في الفجر بهاتين السورتين «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق».

وحبيب بن أبي ثابت ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس - كما في «التقريب»- وعبد الملك بن سويد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤١٧، ١٣٥٤) وقال: سمع ابن سيرين روى عنه عبد الله بن زياد بن درهم وكذا قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٣)،ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

فالظاهر أنه لم يسمع من علي ﷺ فالإسناد ضعيف، حبيب بن أبي ثابت لم يصرح بالتحديث ولم يذكر لعبد الملك سماع من على أو إدراك له، والله أعلم.

واختلف في شيخ حبيب بن أبي ثابت، فعند عبد الرازق: عبد الرحمن بن الأسود الكاهلي، وشيخ عبد الرازق الحسن بن عمارة: متروك وعند ابن سعد عبد الرحمن بن سويد، وفي إسناده حمزة الزيات صدوق زاهد ربما وهم، وعند البيهقي عبد الرحمن بن سويد وصرح بالسماع فقال: كأني أسمع عليًّا ... لكن في الإسناد شريك بن عبد الله النخعي ساء حفظه بعد تولي القضاء.

أما حديث ابن مسعود ﷺ:

قال السيوطي في «الدّر المنثور» (٨/ ٦٩٧):

وأخرج محمد بن نصر عن عطاء بن السائب قال: كان أبو عبد الرحمن يقرئنا «اللهم إنا

=

نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونؤمن بك ونخلع نترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعي ونحقد نرجو رحمتك ونخشي عذابك الجد إن عذابك بالكفار ملحق».

وزعم أبو عبد الرحمن أن ابن مسعود كان يقرئهم إياها ويزعم أن رسول الله ﷺ كان يقرئهم إياها.

هكذا ذكره السيوطي عن محمد بن نصر، ولم أقف على سنده، وعطاء بن السائب صدوق اختلط ولم نقف على الراوي عنه لنعلم أروي عنه قبل الاختلاط أم بعده.

وأبو عبد الرحمن هو السلمي عبد الله بن حبيب ثقة ثبت.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٦/ ٨٩ موقوفًا.

حدثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال: علمنا ابن مسعود أن نقول في القنوت يعني في الوتر اللهم إنا نستعينك........إلخ.

وإسناده ضعيف، محمد بن فضيل سمع من عطاء في الاختلاط وقد روي أن السورتين في مصحف ابن مسعود ﷺ فأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١١١) عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير فذكر قنوت عمر ﷺ كما سيأتي وفي آخره: وذكر - أي عبيد بن عمير- أنه بلغه أنهما سورتان من القرآن في مصحف ابن مسعود وأنه يوتر بهما كل ليلة.

قلت: فهذا كما ترى بلاغ لا ندري من بلغه، فهو ضعيف.

الخلاصة: أنه لا يصح عن ابن مسعود لا مرفوعًا ولا موقوفًا ولم يصح أن السورتين في مصحفه، والله أعلم.

أما حديث خالد بن أبي عمران مرسلًا:

فأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٨٦)، ومن طريقه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ص (٦٤)، وسحنون في «المدونة» (١/ ١٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢١٠) وفي «الدعوات الكبير» من طريق عبد الله بن وهب أخبرني معاوية بن صالح عن عبد القاهر عن خالد بن أبي عمران قال: بينا رسول الله ﷺ يدعو على مضر إذ جاءه جبريل فأومأ إليه أن اسكت، فسكت فقال: يا محمد إن الله لم يبعثك سبابا ولا

=

لعانًا وإنما بعثك رحمة ولم يبعثك عذابا، ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون «قال: ثم علمه هذا القنوت:» اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعي ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجد إن عذابك بالكفار ملحق».

وهذا إسناد ضعيف مرسلًا.

معاوية بن صالح بن حدير قال الحافظ في «التقريب»: صدوق له أوهام وعبد القاهر بن عبد الله قال الحافظ في «التقريب»: مجهول.

وخالد بن أبي عمران التجيبي قال في «التقريب»: فقيه صدوق.

والخلاصة: أنه لا يصح شيء مرفوع إلى النبي ﷺ في هذا الدعاء.

لكن ورد موقوفًا على جماعة من الصحابة ﷺ سبق ما رويَ عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما

وورد عن:

(١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

وله عنه طرق فرواه عنه.

١ - عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٥٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١١٢)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٩١).

من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقنت في صلاة الصبح بسورتين اللهم إنا نستعينك، واللهم إياك نعبد.

الحكم هو ابن عتيبة ثقة ثبت فقيه إلا إنه ربما دلس.ا.هـ من «التقريب»، وفي «التهذيب» لم يسمع من مقسم إلا خمسة أحاديث ومقسم هو ابن بُجْرَةَ صدوق وكان يرسل، قاله الحافظ في «التقريب»، فهذا الإسناد ضعيف، لكن أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١١٤) قال الحكم: وأخبرني طاوس أنه سمع ابن عباس يقول: قنت عمر قبل الركعة بهاتين السورتين..

=

هكذا ذكره عبد الرزاق معلقا، والواسطة مجهولة.

٢- عبيد بن عمير:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١١١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٩٠) حدثنا حفص بن غياث، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢١٠) من طريق سفيان الثوري والطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٢) من طريق الحجاج بن محمد المصيصي ثلاثتهم عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يأثر عن عمر بن الخطاب في القنوت أنه كان يقول: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين.

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك.

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك بالكفار ملحق.

وهذا إسناد صحيح، وقد صرح ابن جريج بسماعه من عطاء وهذا لفظ عبد الرزاق، وللبيهقي نحوه، وابن أبي شيبة مختصرًا على السورتين ولم يسق الطبري هذا اللفظ وإنما أحال إلى لفظ مختصر.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في «الإرواء» (٢/ ١٧٠) بعد أن ساقه من «مصنف ابن أبي شيبة»: وهذا سند رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ولولا عنعنة ابن جريج لكان حريا بالصحة. ا. هـ.

قلت: قد صرح ابن جريج بسماعه من عطاء عند عبد الرزاق كما سبق فانتفت تهمة التدليس، فالإسناد صحيح موقوفًا وقد توبع ابن جريج فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٠٦، ٦/ ٩٠).

والطحاوى في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٤٩).

من طريق هشيم عن ابن أبي ليلي عن عطاء عن عبيد بن عمير به مختصرًا على اللهم إنا

=

=

نستعينك... واللهم إياك نعبد..... ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي سيء الحفظ.

٣- عبد الرحمن بن أَبْزَى:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٠٦)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٠، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٠٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٥٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢١١).

من طرق عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال: صليت خلف عمر بن الخطاب ﷺ صلاة الصبح فسمعته يقول بعد القراءة قبل الركوع: اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشي عذابك إن عذابك بالكافرين ملحق، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع من يكفرك.

إسناده صحيح، وهذا لفظ البيهقي.

ووقع عند الطبري اختلاف في اسم سعيد، فسماه سلمة بن كهيل عبد الله، كما وقع عنده من طريق شعبة ابن عبد الرحمن بن أَبْزَى وهو عند بعضهم مختصر، وبعضهم أحال إلى حديث عبيد بن عمير وقال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٦٥): إسناده صحيح.

وقد توبع سعيد بن عبد الرحمن، تابعه أبو إسحاق السبيعي أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٨٩).

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا هارون عن عنبسة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن أبزي قال: صليت خلف عمر ﷺ صلاة الغداة فلما فرغ من قراءة السورة في الثانية كبَّر ثم رفع صوته:» اللهم إنا نستعينك........إلخ«.

والإسناد- وإن كان في بعض رواته مقال- لكنه في الشواهد.

٤- أبو رافع الصائغ:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١١٠).

عن معمر عن على بن زيد بن جدعان عن أبي رافع قال: صليت خلف عمر بن الخطاب الصبح فقنت بعد الركوع قال: فسمعته يقول: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك.....إلخ.

وإسناده ضعيف، على بن زيد بن جدعان ضعيف كما في «التقريب».

=

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٥٠) من طريق همام عن قتادة عن أبي رافع قال: صليت خلف عمر بن الخطاب ﷺ صلاة الصبح فقرأ بالأحزاب فسمعت قنوته وأنا في آخر الصفوف ليس فيه ذكر ألفاظ القنوت.

٥- عبد الله بن شداد:

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٥).

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا هارون عن عنبسة عن ابن أبي ليلي عن عثمان بن سعيد قال: لقي عبد الرحمن أبي ليلي عبد الله بن شداد فقال: هل حفظت صلاة عمر؟ فقال: نعم، صلى بنا عمر فقرأ في الفجر بسورة يوسف حتى بلغ ﴿ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[يوسف: ٨٤] فبكى حتى انقطع ثم ركع ثم قام فقرأ سورة النجم فلما أتى على آخرها سجد ثم قام فقرأ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ [الزلزلة: ١] ثم رفع صوته فقنت بهاتين السورتين اللهم إنا نستعينك...، اللهم إياك نعبد........إلخ وإسناده ضعيف.

محمد بن حميد الرازي شيخ الطبري ضعيف.

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي صدوق سيء الحفظ جدًّا.

٦- عبد الرحمن بن أبي ليلي:

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٦).

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا هارون عن عمرو عن ابن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال: قنت عمر - رضوان الله عليه - في الفجر فقال:

اللهم اجعلنا شاكرين لأنعمك راضين بقدرك مستمسكين بحبلك، نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ... إلخ.

وإسناده ضعيف لحال شيخ الطبري وقد سبق.

٧- معبد بن سيرين:

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٣، ١٠٩٤، ١١٠٢).

من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن معبد بن سيرين قال: صليت خلف عمر بن الخطاب - رضوان الله عليه - صلاة الصبح فقنت بعد الركوع بالسورتين.

وإسناده صحيح رجالة ثقات.

٨- عثمان بن زياد:
أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٠٦، ٦/ ٩٠).
حدثنا هشيم قال أخبر حصين قال: صليت الغداة ذات يوم وصلي خلفي عثمان بن زياد قال: فَقَنَتُّ في صلاة الصبح فلما قضيت صلاتي قال لي: ما قلت في قنوتك قال فقلت ذكرت هؤلاء الكلمات» اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير كله ولا نكفرك.... إلخ.
فقال: عثمان: كذا كان يصنع عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وإسناده صحيح.
* وورد عن عثمان بن عفان ﷺ.
أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٢٠٦، ٦ / ٩٠) وإسناده صحيح – وقد سبق.
* وورد عن أبي بن كعب ﷺ.
وقد ورد من طرق عنه:
١ – عن ميمون بن مهران:
أخرجه عبد الرازق في «المصنف» (٣/ ١١٢) عن الثوري، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ١٠٦، ٦/ ٩٠) حدثنا وكيع كلاهما عن جعفر بن بُرْقَان عن ميمون بن مهران عن أبي ابن كعب أنه كان يقول: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك فلا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار ملحق».
لفظ عبد الرازق، وعند ابن أبي شيبة عن ميمون بن مهران في قراءة أبي بن كعب «اللهم .....
وإسناده حسن، جعفر بن برقان صدوق يهم في حديث الزهري، ولم يذكر المزي في تهذيب الكمال أنه روى عن أُبيٍّ، وكذا ابن حجر في التهذيب وعلى ذلك فهو منقطع. ا.هـ .
قال الشيخ الألباني ﷺ في «الإرواء» (٢/ ١٧١): رجال إسناده ثقات، ولكن ابن مهران لم يسمع من أُبَيّ فهو منقطع. ا. هـ .

٢- عن عروة بن الزبير:
أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١١٠٠).
نا الربيع بن سليمان المرادي نا عبد الله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عبدٍ القاري فذكر قصة خروج عمر ﷺ ليلًا في رمضان ورؤيته الناس يصلون وهم أوزاع متفرقون - وجمعه إياهم على أبي بن كعب قال: كانوا يلعنون الكفرة في النصف.
قال: وكان يقول - يعني أبي بن كعب- إذا فرغ من لعنة الكفرة وصلاته على النبي ﷺ، واستغفاره للمؤمنين والمؤمنات «اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ربنا ونخاف عذابك الجد إن عذابك لمن عاديت ملحق ثم يكبر ويهوي ساجدًا».
قال الألباني: إسناده صحيح.
٣- وعامر بن شراحيل الشعبي:
قال السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٦٩٧):
وأخرج محمد بن نصر عن الشعبي قال: قرأت أو حدثني من قرأ في بعض مصاحف أبي ابن كعب هاتين السورتين: «اللهم إنا نستعينك، والأخرى بينهما بسم الله الرحمن الرحيم: قبلهما سورتان من المفصل وبعدهما سور من المفصل ولم أقف على سنده.
٤- ومحمد بن إسحاق:
قال السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٦٩٧):
وأخرج محمد بن نصر عن ابن إسحاق قال: قرأت في مصحف أبي ابن كعب بالكتاب الأول العتيق: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ إلى آخرها، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ إلى آخرها، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم لا تنزع ما تعطي ولا
=

ينفع ذا الجد منك الجد».

وفيما ذكره ابن إسحاق خلاف عما ذكره الشعبي في الترتيب كما هو ظاهر.

٥- وسلمة بن كهيل:

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٩).

حدثنا عبيد الله بن سعد قال: حدثنا عمِّي قال: حدثنا أبي عن ابن إسحاق عن سلمة بن كهيل «أنه قرأها في مصحف أبي بن كعب مع» قل أعوذ برب الفلق «و» قل أعوذ برب الناس «مكتوبة قلت: يعني اللهم إنا نستعينك..... واللهم إياك نعبد.....» كما دل عليه الإسناد الذي قبل هذا، وهذا الإسناد ضعيف، محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن فلم يصرح بالتحديث.

٦- وحماد بن سلمة:

قال السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٦٩٥):

ذكر ما ورد في سورة الخلع والحفد.

قال ابن الضريس في فضائله: أخبرنا موسي بن إسماعيل أنبأنا حماد قال: قرأنا في مصحف أبي بن كعب «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك قال حماد: هذه الآن سورة وأحسبه قال: اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار ملحق».

وإسناده إلى حماد صحيح.

٧- ومحمد بن سيرين:

قال السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٧٨/ ٨٤٤):

أخرج أبو عبيد عن ابن سيرين قال: كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين واللهم إنا نستعينك واللهم إياك نعبد، وتركهن ابن مسعود وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب.

=

٨- وعطاء بن أبي رباح:

ذكره محمد بن نصر في كتاب «الوتر» (٢٩٦) عن سلمة بن خصيف:

سألت عطاء بن أبي رباح: أي شيء أقول في القنوت؟ قال: هاتين السورتين اللتين في قراءة أبي: اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك .

ولم أقف على سنده إلى سلمة بن خصيف.

٩- وعبد الرحمن بن أَبْزَى:

قال السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» (١/ ١٧٨/ ٨٤٩):

وقال ابن الضريس أنبأنا أحمد بن جميل المروزي عن عبد الله بن المبارك أنبأنا الأجلح عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه قال: في مصحف ابن عباس قراءة أبي وأبي موسي: بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك وفيه: اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار ملحق.

أحمد بن جميل المروزي سمع من ابن المبارك وهو صغير والأجلح بن عبد الله بن حجية صدوق شيعي كما في «التقريب».

وعبد الله بن الرحمن بن أبزى مقبول.

فالإسناد ضعيف.

- وورد عن ابن عباس وأبي موسي ﷺ كما يفهم من الأثر السابق - لكنه ضعيف لا يصح.

- وورد عن أنس بن مالك ﷺ.

ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٦٩٥) فقال: وأخرج أبو الحسن القطان في المطولات عن أبان بن أبي عياش قال: سألت أنس بن مالك عن الكلام في القنوت فقال: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك.... اللهم إياك نعبد.... إلخ .

=

فهذا مفتتح بالعبادة، التي هي نصف الرب مع ما قبلها من الفاتحة، ففي سورتي

=

قال أنس: والله إن أنزلتا إلا من السماء. اهـ.

وقد ذكر الرافعي في التدوين في «أخبار قزوين» (١/ ١٧٤) ترجمة محمد بن أحمد بن جابارة أبو سليمان الجاباري القزويني سند أبي الحسن القطان أنبأ أبو محمد الحارث ابن محمد بن أبي أسامة ثنا يزيد بن هارون أنبأ أبان بن أبي عياش قال: سألت أنس بن مالك رضي الله عنه.

وإسناده ضعيف جدًّا، أبان بن أبي عياش متروك كما في «التقريب».

وقد ورد هذا الدعاء عن جماعة من التابعين يطول المقام بذكرهم.

فيراجع «المصنف» لعبد الرزاق (٣/ ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢١)، و«صلاة الوتر» لمحمد بن نصر المروزي، و«الإتقان» للسيوطي.

- **معاني بعض المفردات الواردة في «الدعاء»:**

نحفد: أصل الحفد الخدمة والعمل يقال: حفد يحفد حفدًا.

فقوله: نسعى ونحفد: يقول: إنا نعبدك ونسعى في رضاك.

فأراد عمر بقوله: نسعى ونحفد: العمل لله بطاعته.

انتهى مختصرًا من «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٢/ ٩٦).

«وإليك نسعى ونحفد» يريد بنحفد: نبادر وأصل الحفد: مداركة الخطو والإسراع فيه يقال حفد الحادي وراء الإبل إذا أسرع ودارك خَطْوَهُ ومنه قيل للعبيد والإماء حفدة لأنهم يسرعون إذا مشوا للخدمة.

قوله: «ويخشي عذابك الجد» بكسر الجيم ولا تفتح أي هو الحق لا اللعب ولا العبث أي وأن عذابك بالكفار ملحق بكسر الحاء ولا تفتح هكذا يروي هذا الحرف يَقال: لحقت القوم وألحقتهم بمعنى واحد، وملحق في هذا الموضع بمعني لاحق، ومن قال: ملحق بفتح الحاء أراد أن الله - جل وعز - يلحقه إياه وهو معني صحيح غير أن الرواية هي الأولى انتهى من «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ١٧) بتصرف.

القنوت مناسبة لفاتحة الكتاب، وفيهما جميعًا مناسبة لخطبة الحاجة، وذلك جميعه من فواتح الكلم وجوامعه، وخواتمه.

☐ **وأما قوله: «ونعوذ[(١)] بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا»:**

فإن المستعاذ منه نوعان:

- فنوع موجود: يستعاذ من ضرره الذي لم يوجد بعدُ.
- ونوع مفقود: يستعاذ من وجوده، فإن نفس وجوده ضرر.

مثال الأول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

ومثال الثاني: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧، ٩٨].

«واللهم إني أَعُوذُ بك أن أَضِل أو أُضَل أو أَزِل أو أُزل»[(٢)].

---

(١) قال ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (١/ ٤١١):

والاستعاذة، هي الالتجاء إلى الله تعالى، والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر، والعياذ يكون لدفع الشر، واللِّياذُ يكون لطلب جلب الخير.

كما قال المتنبي:

يا مَنْ أَلُوذُ بِهِ فيما أُؤَمِّلُهُ ... وَمَنْ أَعُوذُ بِهِ مِمّن أُحاذِرُهُ

لا يَجْبُرُ النّاسُ عَظْماً أَنْتَ كاسِرُهُ ... وَلا يَهِيضُونَ عَظْماً أَنتَ جابِرُهُ[(١)]

(٢) هو من حديث أم سلمة – هند بنت أبي أمية رضي الله عنها رواه عنها الشعبي =

---

(١) اعلم أن المتنبي قال هذه الأبيات في جعفر بن كيغلغ ولا ينبغي أن يخاطب المخلوق بمثل هذا، وإنما يذكر الإنسان ذلك متوجها به إلى الله عز وجل فنسأل الله تعالى العافية وأن يعصمنا من الزلل في القول والعمل.

وراجع لمعنى الاستعاذة «بدائع الفوائد» لابن القيم (جـ ٢/ ١٧٢).

وقد ترجم ابن كثير رحمه الله في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٧٥) ترجمة مطولة للمتنبي.

= عامر بن شراحيل – وعنه منصور بن المعتمر قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا خرج من بيته قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَزِلَّ، أَوْ أَضِلَّ، أَوْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ، أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ» رواه عن منصور جماعة:

(١) شعبة بن الحجاج:

رواه عنه محمد بن جعفر(١) عند أحمد (٦/ ٣٢١، ٣٢٢) وبهز بن أسد عند النسائي في «الصغرى» (٥٤٨٦)، وفى «عمل اليوم والليلة» رقم (٨٦)، ومسلم ابن إبراهيم عند أبي داود (٥٠٩٤)، وزاد في أولهِ: (ما خرج من بيتي قط إلا رفع طرفه إلى السماء وهى زيادة شاذة تفرد بها مسلم بن إبراهيم وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣) رقم (٧٢٦)، وفي «الدعاء» (٤١٢) من طريق مسلم بن إبراهيم ووقع عنده في الموضعين (ما خرج من بيت صباحًا إلا رفع طرفه.....

وخالفهم مؤمل بن إسماعيل فرواه عن شعبة عن عاصم كما عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨٥)، ورواه عن شعبة عن منصور وعاصم عند الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٧٣٠).

قال النسائي عقبه: هذا خطأ، عاصم عن الشعبي، والصواب شعبة عن منصور، ومؤمل بن إسماعيل كثير الخطأ خالفه بهز بن أسد فرواه عن شعبة عن منصور عن الشعبي. ا. هـ

قلت: وثم مخالفة أخرى، فقد رواه الأشعث بن زرعة العجلي عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن الشعبي به أخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (٤١٨) وفي سنده سهيل بن إبراهيم الجارودي يخطئ ويخالف «اللسان» (٣/ ١٢٤).

سفيان الثوري وزاد في أوله «بسم الله توكلت على الله». =

---

(١) وزاد في أوله « بسم الله » لكن تردد فيها شعبة فقال: أكبر علمي أنه قالها.

= رواه عنه وكيع عند أحمد (٦/ ٣٠٦)، والترمذي (٣٤٢٧) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٢٥/ ٢٩٢٠١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٧) ومن طريقه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٧٥)، وأبو نعيم عند الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٣٢٠) رقم (٧٢٧) وفي «الدعاء» رقم (٤١١) وعنده «بسم الله» فقط.

وعبد الرحمن بن مهدى عند النسائي في «الصغرى» (٥٥٤١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٠٠) رقم (١٩٠٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وربما توهم متوهم أن الشعبي لم يسمع من أم سلمة، وليس كذلك، فإنه دخل على عائشة وأم سلمة جميعا ثم أكثر الرواية عنهما جميعًا. ا. هـ.

قلت: كذا قال، وقد نفى في «علوم الحديث» (ص ١١١) أن يكون سمع من عائشة، وسيأتي تفصيل ذلك.

وقد اختلف على الثوري؛ فرواه الجماعة كما سبق وخالفهم أبو حذيفة فرواه عن سفيان عن زبيد عن الشعبي به أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٣) رقم (٧٢٩) وفي «الدعاء» رقم (٤١٧).

وأبو حذيفة هو موسى بن مسعود قال الحافظ في «التقريب»: صدوق سيء الحفظ وكان يصحف.

وقد خالفه عبد الرحمن بن مهدي فرواه عن سفيان عن زبيد عن الشعبي مرسلًا أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٨).

(٣) **جرير بن عبد الحميد** وزاد في أوله «بسم الله».

رواه عنه محمد بن قدامة عن النسائي في «الصغرى» (٨ / ٢٦٨، ٥٤٨٨) ومحمد بن عمرو عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٥ / ٢٥١) رقم (١٠٠٨٩) لكنه قال ثنا جرير عن منصور وعطاء. =

= (٤) عبيدة بن حميد:

رواه عنه أبو بكر أبي شيبة عند ابن ماجه رقم (٣٨٨٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٣) رقم (٧٣٢) ولم يسق لفظه .

(٥) فضيل بن عياض:

رواه عنه الحميدي في «المسند» رقم (٣٠٣)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٣٠) رقم (١١٦٠٦).

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٤١٣) من طريق محمد بن زياد الزيادي وأحمد بن يونس عنه به لكنه زاد «ما خرج رسول الله ﷺ من بيتي صباحًا إلا رفع بصره إلى السماء فقال.........».

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٣٠) رقم (١١٦٠٦) عن طريق عبيد الله بن عمر القواريري عنه.

أما هذه الزيادة التي وردت من طريق محمد بن زياد أو أحمد بن يونس - فإن الطبراني لم يفصل رواية أحدهما عن الآخر حتى نعلم عن أيهما وردت فإن كانت من طريق محمد بن زياد فهي زيادة ضعيفة - خاصة وقد زاد» صباحًا «لكنه لم ينفرد بها بل قد وردت من طريق مسلم بن إبراهيم عند الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٧٢٦) مع الزيادة التي زادها عند أبي داود - كما سبق - ومحمد هذا قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ. فيكون هذا مما أخطأ فيه.

وإن كانت هذه الزيادة من أحمد بن يونس - وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين - فهي زيادة شاذة حيث لم يذكرها الحميدي والقواريري، والله أعلم.

(٦) أبو الأحوص - سلام بن سليم الحنفي -.

رواه عنه خلف بن هشام البزار عند الخطيب في «تاريخه» (١١/ ١٤٣) =

= وزاد في أوله «بسم الله» وفي آخره «أو أن أبغي أو يبغي علي» .

وهذه الزيادة الأخيرة لم أرها في الطرق التي وقفت عليها والبغي بمعني الظلم وقد ذكر في الحديث.

وقد تكون هذه الزيادة من أبي القاسم البغوي المذكور في السند ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١٠) أو من غيره، وأما خلف بن هشام فترجمه الخطيب في «تاريخه» (٨/ ٣١٨).

تنبيه: كل من روى هذا الحديث – ممن وقفت عليه – رواه من فعل النبي ﷺ وخالفهم إدريس الأودي فجعله من أمر النبي ﷺ أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٤١٥)، وفي «الكبير» (٢٣) رقم (٧٢٨) ولم يسق لفظه ولفظه عنده في «الدعاء» قالت: كان يقول: إذا خرجت من منزلك فقل ... الحديث وهي رواية شاذة لمخالفتها لكل من روى الحديث من فعله ﷺ.

شيخ الطبراني محمد بن عمرو بن خلاد الحراني قال فيه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٣٥): كان ثقة قاله أبو سعيد بن يونس في كتابه تاريخ المصريين قال: وقد رأيته.

وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات (٢٩١– ٣٠٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأبوه عمرو بن خلاد ثقة، وبقية رجال الإسناد ثقات، لكن هذه الرواية شاذة؛ لأنها خالفت كل الروايات التي فيها أن النبي ﷺ هو الذي يقول أي أنه من فعله ﷺ.

وثَمَّ مخالفة أخرى – فقد رواه مجالد عن الشعبي فجعله عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها ذكره المزي في «التحفة» (١٣/ ١٤) وأخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (٤٢٠)، ومجالد بن سعيد، ضعيف ورواه أبو بكر الهذلي، عن الشعبي عن =

= عبد الله بن شداد عن ميمونة ﵂ أخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (٤١٩).

وإسناده ضعيف جدًّا، أبو بكر الهذلي قبل اسمه، سُلْمى بن عبد الله، وقيل: رَوْح أخباري متروك الحديث – كما في «التقريب».

أقول: هذا الحديث من رواية الشعبي – عامر بن شراحيل – عن أم سلمة ﵂.

قد تكلم بعض أهل العلم في سماع الشعبي منها، فأثبته بعضهم ونفاه البعض، فقد أثبت الحاكم سماع الشعبي من أم سلمة ﵂ حيث قال بعد روايته الحديث عن طريق عبد الرحمن بن مهدي – صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وربما توهم متوهم أن الشعبي لم يسمع من أم سلمة، وليس كذلك، فإنه دخل على عائشة وأم سلمة جميعًا ثم أكثر الرواية عنهما جميعًا – «المستدرك» (١/ ٧٠٠).

قلت: نفى الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١١١) سماع الشعبي من عائشة ﵂ فقال: لم يسمع الشعبي من عائشة.

وكذا نفاه ابن المديني – كما في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٢) وابن معين كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم.

وأثبته أبو داود، قال الآجري: قلت لأبي داود: الشعبي سمع من عائشة؟ قال: نعم (٥ / الورقة ٤٣)، «الجامع في الجرح والتعديل» (١/ ٤٢٤).

قال العجلي: سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ وقال أيضًا: مرسل الشعبي صحيح، لا يرسل إلا صحيحًا. ا. هـ.

أما الشعبي فلا شك أنه عاصر أم سلمة ﵂ فقد ماتت سنة (٦٢) من الهجرة، وولد هو سنة (١٩) أو (٢٠) أو (٣١) على خلاف في ذلك وأيا كان مولده فهو قد عاصرها ﵂. =

= فهل هذه المعاصرة كافية يثبت بها اتصال السند؟

هذه مسألة اختلفت فيها أنظار كبار العلماء، وهي عند مسلم رحمه الله كافية في صحة السند والحكم عليه بالاتصال، وليس هنا مجال تفصيل ذلك، ولكن وعلى فرض الأخذ بما ذهب إليه مسلم فهذا إذا لم نجد من نص صراحة على عدم السماع فإذا وجدنا من نص صراحة على عدم السماع فلا مناص من الحكم على السند بالانقطاع، وهو هنا كذلك، فقد قال ابن المديني في «العلل»: لم يسمع من زيد بن ثابت، ولم يلق أبا سعيد الخدري ولا أم سلمة كما في «التهذيب».

ولذلك قال الحافظ في «نتائج الأفكار» (١/ ١٥٩) بعد أن ذكر الاختلاف على الشعبي: فما له علة سوي الانقطاع، فلعل من صححه سهل الأمر فيه لكونه من الفضائل، ولا يقال: اكتفى بالمعاصرة؛ لأن محل ذلك أن لا يحصل الجزم بانتفاء التقاء المتعاصرين – إذا كان النافي واسع الاطلاع مثل ابن المديني – والله أعلم. ا. هـ.

فهذا الإسناد منقطع لأن الشعبي لم يلق أم سلمة كما قال المديني.

وثَمَّ اعتراض، فقد يقول قائل: إن ابن المديني نفى والحاكم أثبت والمثبت مقدم على النافي، نقول: نعم، إذا لم يكن كلام المثبت محتملا، وكلام الحاكم – وهو مثبت – محتمل، فليس فيه ذكر السماع وكل ما فيه أنه قال» دخل على عائشة وأم سلمة جميعًا، ثم أكثر الراوية عنهما – فإننا لا ندري في أي وقت دخل عليهما – وإن كان الظاهر أنه دخل في الصغر – وليس ثم ارتباط دخوله وبين روايته إذ يروي عنهما ما لم يسمع منهما، وقد يدخل ولا يروي.

وثم أمر آخر وهو أن ابن المديني مقدم في هذا الشأن وهو إمام فيه والذي يظهر لي في هذا الحديث أن إسناده منقطع.

وقد صحح الشيخ الألباني رحمه الله في «الصحيحة» رقم (٣١٦٣)، والله أعلم.=

= وأما قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق].

فيشترك فيه النوعان، فإنه يستعاذ من الشر الموجود وأن لا يضر ويستعاذ من الشر الضار المفقود أن لا يوجد، فقوله في الحديث «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا» يحتمل القسمين يحتمل «نعوذ بالله أن يكون منها شر، ونعوذ بالله أن يصيبنا شرها، وهذا أشبه».

☐ **وقوله :«ومن سيئات أعمالنا»:**

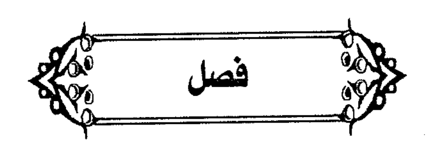
السيئات هي: عقوبات الأعمال، كقوله: ﴿سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا﴾ [غافر:٤٥].

فإن الحسنات والسيئات يراد بها النعم والنقم كثيرا كما يراد بها الطاعات والمعاصي، وإن حملت على السيئات التي هي المعاصي فيكون قد استعاذ أن يعمل السيئات أو أن تضره وعلى الأول وهو أشبه – فقد استعاذ من عقوبة أعماله أن تصيبه، وهذا أشبه فيكون الحديث قد اشتمل على الاستعاذة من الضرر الفاعلي والضرر الغائي[1]، فإن سبب الضرر هو شر النفس، وغايته عقوبة الذنب وعلي هذا فيكون قد استعاذ من الضرر المفقود الذي انعقد سببه أن لا يكون، فإن النفس مقتضية للشر، والأعمال مقتضية للعقوبة فاستعاذ أن يكون شر نفسه أو أن يكون عقوبة عمله، وقد يقال: بل الشر هو الصفة القائمة بالنفس الموجبة للذنوب، وتلك موجودة كوجود الشيطان، فاستعاذ منها أن تضره أو تصيبه كما يقال: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

وإن حمل على الشرور الواقعة، وهي الذنوب من النفس، فهذا قسم ثالث.

---

(١) أي ما يترتب على العمل السيئ، أما الضرر الفاعل فهو العمل السيئ نفسه.



فصل

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى – وهو يتكلم عن علاج مرض القلب الذي ينشأ من جانب النفس في كتابه «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» (١/ ٧٤):

وقد كان رسول الله ﷺ يقول في خطبة الحاجة:

«الحمد لله، نستعينه ونستهديه[١] ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا».

وقد استعاذ ﷺ من شرها عموما ومن شر ما يتولد منها من الأعمال ومن شر ما يترتب على ذلك من المكاره و العقوبات وجمع بين الاستعاذة من شر النفس ومن سيئات الأعمال

وفيه وجهان:

أحدهما: أنه من باب إضافي النوع إلى جنسه أي: أعوذ بك من هذا النوع من الأعمال.

الثاني: أن المراد به عقوبات الأعمال التي تسوء صاحبها.

فعلى الأول: يكون قد استعاذ من صفة النفس وعملها.

وعلى الثاني: يكون قد استعاذ من العقوبات وأسبابها.

ويدخل العمل السيئ في شر النفس فهل المعنى: ما يسوؤني من جزاء عملي

(١) لم أقف في طرق حديث خطبة الحاجة على لفظة «ونستهديه» إلا من طرق ضعيفة أفردتها في فصل من هذا الكتاب.

أو من عملي السيئ؟ وقد يترجح الأول.

فإن الاستعاذة من العمل السيئ بعد وقوعه إنما هي استعاذة من جزائه وموجبه و إلا فالموجود لا يمكن رفعه بعينه. ا. هـ

وقد ذكر ابن القيم في القصيدة النونية خطبة الحاجة فقال:

وَسَلِ الْعِيَاذَ مِن اثْنَتَيْنِ هُمَّا اللَّتَا ... نِ بِهُلْكِ هَذَا الْخَلْقِ كَافِلَتَانِ

شَرِّ النُّفُوسِ وَسَيِّءِ الأَعْمَالِ مَا ... وَالله أَعْظَمُ مِنْهُمَا شَرَّانِ

وَلَقَدْ أَتَى هَذَا التَّعَوُّذُ مِنْهُمَا ... فِي خُطْبَةِ الْمَبْعُوثِ بِالْقُرْآنِ

لَوْ كَانَ يَدْرِي الْعَبْدُ أَنَّ مُصَابَهُ ... فِي هَذِهِ الدُّنْيَا هُمَا الشَّرَّانِ

جَعَلَ التَّعَوّذَ مِنْهُمَا دَيْدَانَهُ ... حَتَّى تَرَاهُ دَاخِلَ الأَكْفَانِ

وقال أيضًا – رحمه الله تعالى – «بدائع الفوائد» (٢/ ١٧٧، ١٧٨):

والشر المستعاذ منه نوعان:

أحدهما: موجود يطلب رفعه.

الثاني: معدوم يطلب بقاؤه على العدم وأن لا يوجد كما أن الخير المطلق نوعان:

أحدهما: موجود دوامه وثباته وأن لا يسلبه.

والثاني: معدوم فيطلب وجوده وحصوله.

فهذه أربعة هي أمهات مطالب السائلين من رب العالمين، وعليها مدار طلباتهم وقد جاءت هذه المطالب الأربعة في قوله تعالى حكاية عن دعاء عباده في آخر «آل عمران» في قولهم: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فهذا الطلب

لدفع الشر الموجود فإن الذنوب والسيئات شر كما تقدم بيانه ثم قال: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ فهذا طلب لدوام الخير الموجود وهو الإيمان حتى يتوفاهم عليه فهذان قسمان ثم قال: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، فهذا طلب للخير المعدوم أن يؤتيهم إياه، ثم قال: ﴿وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، فهذا طلب أن لا يوقع بهم الشر المعدوم وهو خزي يوم القيامة فانتظمت الآيتان للمطالب الأربعة أحسن انتظام مرتبة أحسن ترتيب قدم فيها النوعان اللذان في الدنيا وهما: المغفرة ودوام الإسلام إلى الموت ثم اتبعا بالنوعين اللذين في الآخرة وهما: أن يعطوا ما وعدوه على أَلْسِنَةِ رسله وأن لا يخزيهم يوم القيامة فإذا عرف هذا فقوله ﷺ في تشهد الخطبة. «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا». يتناول الاستعاذة من شر النفس الذي هو معدوم لكنه فيها بالقوة فيسأل دفعه وأن لا يوجد.

وأما قوله: «من سيئات أعمالنا» ففيه قولان:

أحدهما: أنه استعاذة من الأعمال السيئة التي قد وجدت فيكون الحديث قد تناول نوعى الاستعاذة: من الشر المعدوم الذي لم يوجد ومن الشر الموجود فطلب دفع الأول و رفع الثاني.

والقول الثاني: أن سيئات الأعمال هي عقوباتها وموجباتها السيئة التي تسوء صاحبها وعلى هذا يكون من استعاذة الدفع أيضًا دفع المسبب والأول دفع السبب فيكون قد استعاذ من حصول الألم وأسبابه.

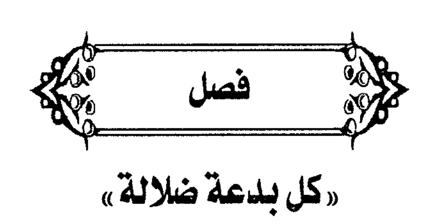
وعلى الأول: يكون إضافة السيئات إلى الأعمال من باب إضافة النوع إلى جنسه فإن الأعمال جنس وسيئاتها نوع منها.

وعلى الثاني: يكون من باب إضافة المسبب إلى سببه والمعلول إلى علته كأنه قال: من عقوبة عملي و القولان محتملان.

فتأمل أيهما أليق بالحديث وأولى به فإن مع كل واحد منهما نَوْعًا من الترجيح فيترجح الأول: بأن منشأ الأعمال السيئة من شر النفس فشر النفس يولد الأعمال السيئة فاستعاذ من صفة النفس ومن الأعمال التي تحدث عن تلك الصفة وهذان جماع الشر وأسباب كل ألم فمتى عوفي منها عوفي من الشر بحذافيره.

ويترجح الثاني: بأن سيئات الأعمال هي العقوبات التي تسوء العامل وأسبابها شر النفس فاستعاذ من العقوبات والآلام وأسبابها والقولان في الحقيقة متلازمان والاستعاذة من أحدهما تستلزم الاستعاذة من الآخر.





«كل بدعة ضلالة»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» (ص ٢٤٦) وما بعدها: وهو يتكلم عن المواسم والأعياد المحدثة وأنها منكرة لأنها داخلة في مسمى البدع والمحدثات وفيها مشابهة للكفار وأيضًا ما تشتمل عليه من الفساد في الدين.

فذكر حديث جابر ﷺ الذي رواه مسلم.

كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ... الحديث، وفيه: «**وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**».

وحديث عائشة ﵂: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وفي الصحيحين: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**».

وفي الحديث الصحيح الذي رواه أهل السنن عن العرباض بن سارية وفيه: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»[١].

قال: وهذه قاعدة قد دلت عليها السنة والإجماع مع ما في كتاب الله من الدلالة عليها[٢].

(١) سبق تخريج حديث جابر، أما الأحاديث الأخرى فسيأتي تخريجها.

(٢) يعني قاعدة «كل بدعة ضلالة».

قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ﴾ [الشورى: ٢١] فمن ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذه شريكا له شرع له من الدين ما لم يأذن به الله.

نعم قد يكون متأولًا في هذا الشرع فيغفر له لأجل تأويله إذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يُعفَى فيه عن المخطئ ويثاب أيضًا على اجتهاده لكن لا يجوز اتباعه في ذلك كما لا يجوز اتباع سائر من قال قولًا أو عمل عملًا قد علم الصواب في خلافه وإن كان القائل أو الفاعل مأجور أو معذورًا ....

قال: وأصل الضلال في أهل الأرض: إنما نشأ من هذين:

* إما اتخاذ دين لم يشرعه الله.

* أو تحريم ما لم يحرمه الله.

ولهذا كان الأصل الذي بنى عليه الإمام أحمد وغيره من الأئمة عليه مذاهبهم:

أن أعمال الخلق تنقسم إلى: عبادات يتخذونها دينا ينتفعون بها في الآخرة أو في الدنيا والآخرة، وإلى عادات ينتفعون بها في معايشهم فالأصل في العبادات: أن لا يشرع منها إلا ما شرعه الله.

والأصل في العادات: أن لا يحظر منها إلا ما حظره الله.

واعلم أن هذه القاعدة – وهي الاستدلال يكون الشيء بدعة على كراهته قاعدة عظيمة وتمامها بالجواب عما يعارضها.

وذلك أن من الناس من يقول: البدع تنقسم إلى قسمين حسنة وسيئة.

بدليل قول عمر ﷺ في صلاة التراويح: «نعمت البدعة هذه»[١].

وبدليل أشياء من الأقوال والأفعال أحدثت بعد رسول الله ﷺ وليست مكروهة أو هي حسنة للأدلة الدالة على ذلك من الإجماع أو القياس.

وربما يضم إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من كثير من العادات ونحوها فيجعل هذا من الدلائل على حسن بعض البدع........

والغرض: أن هذه النصوص الدالة على ذم البدع معارضة بما دل على حسن بعض البدع إما من الأدلة الشرعية الصحيحة أو من حجج بعض الناس، التي يعتمد عليها بعض الجاهلين أو المتأولين في الجملة ثم هؤلاء المعارضون لهم هنا مقامان:

أحدهما: أن يقولوا إذا ثبت أن بعض البدع حسن وبعضها قبيح فالقبيح ما نهانا عنه الشارع أما ما سكت عنه من البدع فليس بقبيح بل قد يكون حسنا فهذا مما قد يقوله بعضهم.

المقام الثاني: أن يقال عن بدعة سيئة: هذه بدعة حسنة لأن فيها من المصلحة كَيْت وكَيْت.

ثم شرع يجيب عن حججهم بعد أن أوردها.

فقال:

والجواب: أما أن القول: «أن شر الأمور محدثاتها وأن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار» والتحذير من المحدثات فهذا نص رسول الله ﷺ فلا يحل لأحد أن يدفع دلالته على ذم البدع ومن نازع في دلالته فهو مراغم.

---

(١) أخرجه البخاري رقم ٢٠١٠

وأما المعارضات فالجواب عنها بأحد جوابين:

إما أن يقال: ما ثبت حُسْنُه فهو مخصوص من البدع، فيبقى العموم محفوظًا لا خصوص فيه(١).

وإما أن يقال: ما ثبت حسنة فهو مخصوص من العموم، والعام المخصوص دليل فيما عدا صورة التخصيص.

فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا العموم، احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص، و إلا كان ذلك العموم اللفظي المعنوي موجبا للنهي ثم المخصِّص: هو الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع نصا واستنباطا وأما عادة بعض البلاد أو أكثرها وقول كثير من العلماء أو العباد أو أكثرهم ونحو ذلك فليس مما يصلح أن يكون معارضا لكلام الرسول ﷺ حتى يعارض به.

ومن اعتقد أن أكثر هذه العادات المخالفة للسنن مجمع عليها بناء على أن الأمة أقرتها ولم تنكرها فهو مخطئ في هذا الاعتقاد فإنه لم يزل ولا يزال في كل وقت من ينهى عن عامة العبادات المحدثة المخالفة للسنة ولا يجوز دعوى الإجماع بعمل بلد معين أو بلاد من بلدان أن المسلمين فكيف بعمل طوائف منهم؟ وإذا كان أكثر أهل العلم لم يعتمدوا على عمل علماء أهل المدينة وإجماعهم في عصر مالك بل رأوا السنة حجة عليهم كما هي حجة على غيرهم – مع ما أوتوه من العلم والإيمان فكيف يعتمد المؤمن العالم على عادات أكثر من اعتادها عامة أو من قيدته العامة أو قوم مترئسون بالجهالة لم يرسخوا في العلم ولا يُعَدُّون من أولي الأمر ولا يصلحون للشورى ولعلهم لم يتم إيمانهم بالله وبرسوله أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة قوم من أهل الفضل عن غير روية أو لشبهة أحسن أحوالهم فيها أن يكونوا بمنزلة المجتهدين من الأئمة والصديقين.

---

(١) أي يظل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» على عمومه لا يدخله التخصيص.

والاحتجاج بمثل هذه الحجج والجواب عنها معلوم أنه ليس من طريقة أهل العلم ...... إلخ.

وأيضًا لا يجوز حمل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» على البدعة التي نهي عنها بخصوصها لأن هذا تعطيل لفائدة هذا الحديث فإن ما نهي عنه من الكفر والفسوق وأنواع المعاصي قد علم بذلك النهي: أنه قد أبيح محرم سواء كان بدعة أو لم يكن بدعة فإذا كان لا منكر في الدين إلا ما نهي عنه بخصوصه سواء كان مفعولًا على عهد النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – أو لم يكن وما نهى عنه فهو منكر سواء كان بدعة أو لم يكن صار وصف البدعة عديم التأثير لا يدل وجوده على القبح ولا عدمه على الحسن بل يكون قوله: «كل بدعة ضلالة» بمنزلة قوله: «كل عادة ضلالة» أو كل ما عليه العرب والعجم فهو ضلالة.

ويراد بذلك: أن ما نهي عنه من ذلك فهو الضلالة.

وهذا تحريف للنصوص من نوع التحريف والإلحاد ليس من نوع التأويل السائغ وفيه من المفاسد أشياء:

أحدها: سقوط الاعتماد وعلى هذا الحديث فإن ما علم أنه منهي عنه بخصوصه فقد علم حكمه بذلك النهي، وما لا يعلم فلا يندرج في هذا الحديث فلا يبقى في هذا الحديث فائدة مع كون النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – كان يخطب به في الجمع ويعده من جوامع مع الكلم.

الثاني: أن لفظ البدعة ومعناها يكون اسما عديم التأثير فتعليق الحكم بهذا اللفظ أو المعني تعليق له بما لا تأثير له كسائر الصفات العديمة التأثير.

الثالث: أن الخطاب بمثل هذا إذا لم يقصد إلا الوصف الآخر – وهو كونه منهيًّا عنه – كتمان لما يجب بيانه وبيان لما لم يقصد ظاهره فإن البدعة والنهي الخاص بينهما عموم وخصوص إذ ليس كل بدعة جاء بها نهى خاص، وليس كل

ما جاء به نهي خاص بدعة فالتكلم بأحد الاسمين وإرادة الآخر: تلبيس محض لا يسوغ للمتكلم – إلا أن يكون مدلسا كما لو قال: الأسود وعنى به الفرس أو الفرس وعنى به الأسود.

الرابع: أن قوله: «كل بدعة ضلالة، وإياكم ومحدثات الأمور».

إذا أراد بهذا ما فيه نهي خاص كان قد أحالهم في معرفة المراد بهذا الحديث على ما لا يكاد يحيط به أحد ولا يحيط بأكثره إلا خواص الأمة ومثل هذا لا يجوز بحال.

الخامس: أنه إذا أريد به ما فيه النهي الخاص كان ذلك أقل مما ليس فيه نهي خاص من البدع فإنك لو تأملت البدع التي نهي عنها بأعيانها وما لم يُنْهَ عنها بأعيانها وجدت هذا الضرب هو الأكثر واللفظ العام لا يجوز أن يراد به الصور القليلة أو النادرة.

فهذه الوجوه وغيرها توجب القطع بأن هذا التأويل فاسد.

ولا يجوز حمل الحديث عليه، ....

فهذا الجواب عن مقامهم الأول.

أما مقامهم الثاني: فيقال: هب أن البدع تنقسم إلى حسن وقبيح فهذا القدر لا يمنع أن يكون هذا الحديث دالا على قبح الجميع لكن أكثر ما يقال: إنه إذا ثبت أن هذا حسن يكون مستثنًى من العموم وإلا فالأصل أن كل بدعة ضلالة.

فقد تبين أن الجواب عن كل ما يعارض به من أنه حسن وهو بدعة إما بأنه ليس ببدعة وإما بأنه مخصوص فقد سلمت دلالة الحديث وهذا الجواب إنما هو عما ثبت حسنه.

فأما أمور أخري قد يظن أنها حسنة وليست بحسنة أو أمور يجوز أن تكون

حسنة ويجوز أن لا تكون حسنة فلا تصلح المعارضة بها بل يجاب عنها بالجواب المركب وهو: إن ثبت أن هذا حسن فلا يكون بدعة أو يكون مخصوصا وإن لم يثبت أنه حسن فهو داخل في العموم.......

فعلى التقديرين: الدلالة من الحديث باقية.... ولا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة الجامعة من رسول الله ﷺ الكلية وهي قوله: «كل بدعة ضلالة» بسلب عمومها وهو أن يقال: ليس كل بدعة ضلالة فإن هذا إلى مشاقة الرسول ﷺ أقرب منه من التأويل.

قال ابن رجب - رحمه الله تعالى - «جامع العلوم والحكم» (٥٠٠/ ٥٠١):

وقوله: «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة» تحذير للأمة من اتباع الأمور المحدثة المبتدعة وأكد ذلك بقوله: «كل بدعة ضلالة».

والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في «الشريعة» يدل عليه فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعًا وإن كان بدعة لغة.

وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: **«إِنَّ خَيْرَ الْـحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَخَيْرَ الْـهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**.

فقوله ﷺ: **«كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**.

من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين، وهو شبيه بقوله: **«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»**[1] فكل من أحدث شيئًا ونسبه إلى الدين ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه فهو ضلالة، والدين بريء منه وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات أو الأعمال أو الأقوال الظاهرة والباطنة.

---

(١) البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧/ ١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع، فإنما ذلك في البدع اللغوية، لا الشرعية.

فمن ذلك قول عمر ﷺ لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد وخرج ورآهم يصلون كذلك فقال: «نعمت البدع هذه» وروي عنه أنه قال: «إن كانت هذه بدعة فنعمت البدعة»[(١)] .

وروي أن أُبي بن كعب، قال له: إن هذا لم يكن فقال عمر: قد علمت لكنه حسن.

ومراده: أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت ولكن له أصول في «الشريعة» يرجع إليها فمنها: أن النبي ﷺ كان يحث على قيام رمضان ويرغب فيه وكان الناس في زمنه يقومون في المسجد جماعات متفرقة ووحدانا وهو ﷺ صلى بأصحابه في رمضان في غير ليلة، ثم امتنع من ذلك معللًا بأنه خشي أن يكتب عليهم فيعجزوا عن القيام به وهذا قد أمن بعده ﷺ[(٢)] وروي عنه أنه كان يقوم بأصحابه ليالي الأفراد في العشر الأواخر[(٣)] .

ومنها: أنه ﷺ أمر بإتباع سنة خلفائه الراشدين[(٤)] وهذا قد صار من سنة خلفائه الراشدين، فإن الناس اجتمعوا عليه في زمن عمر وعثمان وعلي.

قال: وقد روي الحافظ أبو نعيم بإسناده عن إبراهيم بن الجنيد عن حرملة بن

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠١٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٧٥)، والترمذي (٨٠٦)، والنسائي في «الصغرى» (٣/ ٢٠٢).

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦،١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجة (٤٤)، وابن حبان (٥) وهو حديث صحيح.

يحيي قال: سمعت الشافعي – رحمة الله عليه – يقول:

البدعة بدعتان: بدعة محمودة و بدعة مذمومة فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم، واحتج بقول عمر: نعم البدعة هي.

ومراد الشافعي ﷺ ما ذكرناه من قبل: أن البدعة المذمومة ما ليس لها أصل من الشريعة يرجع إليه وهى البدعة في إطلاق الشرع وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة يعنى: ما كان لها أصل من السنة يرجع إليه وإنما هي بدعة لغة لا شرعًا لموافقتها السنة قلت: وقد احتج محسنو البدع بقول الشافعي هذا على تقسيمهم البدع إلى حسنة و سيئة وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

☐ **«كل بدعة ضلالة»**:

البدعة في اللغة: مأخوذة من البدع وهو الاختراع على غير مثال سابق ومنه قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٧].

فهي إذن شيء مستحدث.

وأما في الاصطلاح فهي: ما أحدث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ﷺ من عقيدة وعمل.

وقد عرفها الشاطبي ﷺ في كتاب الاعتصام بأنها طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه.

☐ **الابتداع على قسمين**:

١ – **ابتداع في العادات**: كابتداع المخترعات الحديثة وهذا مباح لأن الأصل في العادات الإباحة.

وهذه ينظر إليها من وجه آخر هو وجه الاستعمال فقد يكون الشيء في الأصل مباحًا وإنما حرم بسبب فالأمور العادية التي تتبع العادة والعرف لا تسمى

بدعة في الدين وإن كانت تسمى بدعة في اللغة ولكن ليست بدعة في الدين وليست هي التي حذر منها الرسول ﷺ وليس في الدين بدعة حسنة.

٢- ابتداع في الدين: وهو محرم؛ لأن الأصل فيه التوقيف قال النبي ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٨١٧) من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه مسلم (١٨/ ١٨١٧) بلفظ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» عنها أيضًا.

ذلك بأن الذي أحدث شيئا بعد النبي ﷺ أحدثه وابتدعه على أنه دين وشرع فجعل ما ليس من الدين دينًا فالمبتدع مشرع ومتبع هواه وقد جعل نفسه بذلك نظيرًا ومضاهيًا للشارع حيث شرع مع الشارع ورد قصد الشارع في الانفراد بالتشريع وكفى بذلك ذمًّا.

□ الابتداع في الدين على قسمين:

(١) **بدعة قولية اعتقادية**: كمقالات الجهمية والمعتزلة والرافضة وسائر الفرق الضالة واعتقاداتهم ومعني البدعة الاعتقادية هي: اعتقاد شيء على خلاف ما عليه النبي ﷺ وأصحابه سواء أكان مع الاعتقاد عمل أم لا.

(٢) **بدع في العبادات**: وهي ما يسمى بالبدع العملية.

وهي أن يشرع في الدين عبادة لم يشرعها الله ورسوله وكل عبادة لم يأمر بها الشارع أمر إيجاب أو استحباب فإنها من البدع العملية أنواع البدع في العبادات.

والبدع العملية أو البدع في العبادة أنواع.

- منها: ما يكون في أصل العبادة بإحداث عبادة ليس لها أصل في الشرع كإحداث صلاة غير مشروعة أو صيام غير مشروع أو عيد غير مشروع كأعياد الموالد وغيرها.

- ومنها: ما يكون في الزيادة على العبادة المشروعة كما لو زيد ركعة في صلاة

الظهر مثلاً.

- ومنها: ما يكون في صفة أداء العبادة بأن تؤدي على صفة غير مشروعة وذلك كأداء الأذكار المشروعة بأصوات جماعية مطربة أو يؤديها رجل بصوت مطرب كما ظهر الآن والله المستعان.

- ومنها: ما يكون بتخصيص وقت للعبادة المشروعة لم يخصصه الشرع كتخصيص يوم النصف من شعبان وليلته بصيام وقيام وكذلك ليلة الجمعة أو العيدين فإن أصل الصيام والقيام مشروع ولكن تخصيصه بوقت من الأوقات يحتاج إلى دليل.

◻ هل هناك بدعة حسنة وأخرى سيئة؟!

كل بدعة في الدين محرمة وضلالة حذر منها النبي ﷺ بقوله: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»[(١)] فدل الحديث على أن كل محدثة بدعة والبدعة ضلالة وصاحبها آثم مخطئ وما عمله على خلاف الدين مردود عليه كما قال النبي ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»[(٢)] وفى اللفظ الآخر «**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[(٣)].

فالبدع في الدين سواء أكانت في الاعتقادات أو العبادات محرمة لكن لا شك أن التحريم يتفاوت بحسب نوع البدعة. ولذا قسم العلماء البدع إلى مكفرة وغير مكفرة.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجة (٤٢) من حديث العرباض بن سارية ﷺ وهو حديث صحيح.

(٢) مسلم (١٨-١٧١٨).

(٣) البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

- فمنها: ما يكون كفرًا صراحًا كمقالات غلاة الجهمية والمعتزلة وكالطواف حول القبور تقربًا لأصحابها وتقديم النذور والذبائح لهم والاستغاثة بهم ومنها ما هو من وسائل الشرك كالبناء على القبور والصلاة والدعاء عندها ومنها ما هو فسق اعتقادي كبدعة الخوارج والقدرية والمرجئة في أقوالهم واعتقاداتهم المخالفة للأدلة الشرعية.

- ومنها: ما هو معصية كبدعة التبتل والصيام قائما في الشمس لا يستظل والخصاء بقصد قطع شهوة الجماع.

إذا عرفنا ذلك فتقسيم البدع إلى بدعة حسنة وبدعة سيئة غلط وخطأ بل ومخالفة صريحة ورد لقول النبي ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**»، فالرسول ﷺ حكم على كل بدعة بأنها ضلالة فيأتي آت فيقول: ليس كل بدعة ضلالة، فلا ريب أن هذا رد لكلام النبي ﷺ ومشاقة له وكفى بهذا إثمًا وخطأ.

لكن من قسم البدع إلى حسنة وسيئة عنده شبه ظنها أدلة تدل على ما ذهب إليه.

ومن أقوى أدلتهم في ذلك:

(١) قول النبي ﷺ: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**»[١].

(٢) قول عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هذه»[٢].

(٣) قول ابن مسعود رضي الله عنه: «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما

(١) رواه مسلم في صحيحه رقم (١٠١٧).

(٢) رواه البخاري (٢٠١٠).

رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئ»[(١)].

(٤) قول الشافعي: «البدعة بدعتان: بدعة محمودة وبدعة مذمومة فما وافق السنة فهو محمود وما خالف السنة فهو مذموم[(٢)].

أما الجواب على ذلك،

فالحديث «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً » مقصودة من أتى بطريقة حسنة فسنها للناس كان من المثابين عليها ولا يمكن أن تعرف طريقة ما بأنها حسنة إلا من جهة الشرع الذى يدل على حسنها فعندما توصف الطريقة بأنها حسنة – كما في هذا الحديث – يدل على أن لها أصلا في الشرع.

وإذا نظرنا في مناسبة الحديث دلنا على أن الرسول ﷺ لم يطلق» السنة الحسنة «إلا على أمر له أصل في الشرع.

فإن سبب الحديث: أنه جاء إلى الرسول ﷺ وفد من العرب كانوا في غاية من الفقر والحاجة فحث النبي ﷺ أصحابه على الصدقة فجاء رجل أنصاري بصدقة كبيرة كادت يده أن تعجز عن حملها ثم تتابع الناس بعده على التصدق حتى اجتمع عند النبي ﷺ قدر كبير من الصدقات، فقال النبي ﷺ عندئذ: من سن.... فتقرر بهذا أن النبي ﷺ إنما أطلق السنة الحسنة على ما هو مشروع في الدين – إذ هو ﷺ قصد بالسنة الحسنة فعل الأنصاري من ابتدائه بالصدقة في تلك الحادثة – والصدقة مشروعة من قبل – فكيف إذن تقحم البدع تحت دائرة

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٩) موقوفًا، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٧٥)، والطيالسي (ص ٢٣) من «مسنده»، والصحيح أنه موقوف ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ.

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٣).

السنة الحسنة – والبدع لا أصل لها في الدين – بل إني أقول: إن الحديث حجة على محسني البدع. والله أعلم.

أما قول عمر: «نعم البدعة هذه».

فأقول: إن عمر ﵁ إنما قال ذلك لما جمع الناس في صلاة القيام في رمضان على إمام واحد وقد كانوا يصلون قبل ذلك أشتاتًا.

فأولًا: لا يصح أن تعارض حديث النبي ﷺ بقول الصاحب – نعم يجوز تخصيص عموم الحديث بقول الصاحب الذى لم يخالف على إحدى الروايتين فيفيدهم هذا حسن تلك البدعة أما غيرها فلا.

ثم نقول: أكثر ما في هذا تسمية عمر تلك البدعة مع حسنها وهذه تسمية لغوية، لا تسمية شرعية وذلك أن البدعة في اللغة نعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق. وأما البدعة الشرعية: فكل ما لم يدل عليه دليل شرعي فإذا كان نص رسول الله ﷺ قد دل على استحباب فعل أو إيجابه بعد موته أو دل عليه مطلقا ولم يعمل به إلا بعد موته.

ككتاب الصدقة الذى أخرجه أبو بكر ﵁ فإذا عمل أحد ذلك العمل بعد موته صح أن يسمى بدعة في اللغة، لأنه عمل مبتدأ كما أن نفس الدين الذى جاء به النبي ﷺ يسمى بدعة ويسمى محدثًا في اللغة. ثم العمل الذى يدل عليه الكتاب والسنة: ليس بدعة في «الشريعة»، وإن سمي بدعة في اللغة.

فلفظ البدعة في اللغة أعم من لفظ البدعة في «الشريعة»، وقد علم أن قول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة» لم يرد به كل عمل مبتدأ وإنما أراد: ما ابتدئ من الأعمال التي لم يشرعها هو ﷺ.

وإذا كان كذلك: فالنبي ﷺ قد كانوا يصلون قيام رمضان على عهده جماعة وفرادى، وقد قال لهم في الليلة الثالثة والرابعة لما اجتمعوا: «إنه لم يمنعني أن

أخرج إليكم إلا كراهة أن يفرض عليكم»[(١)] فعلل ﷺ عدم الخروج بخشية الافتراض فعلم بذلك أن المقتضي للخروج قائم، وأنه لولا خشية الافتراض لخرج إليهم، فلما كان في عهد عمر جمعهم على قارئ واحد وأسرج المسجد فصارت هذه الهيئة - وهى اجتماعهم في المسجد على إمام واحد مع الإسراج - عملا لم يكونوا يعملونه من قبل فسمى بدعة لأنه في اللغة يسمى بذلك - وإن لم يكن بدعة شرعية؛ لأن السنة اقتضت أنه عمل صالح لولا خوف الافتراض وخوف الافتراض قد زال بموته ﷺ فانتفى المعارض. ا. هـ. من «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٢٥٥،٢٥٦).

وقد وقفت على أجوبة أخرى لبعض أهل العلم عن قول عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هذه».

*** قال ابن عبد البر رحمه الله في «الاستذكار» (٢/ ٦٧):**

وأما قول عمر: «نعمت البدعة» في لسان العرب: اختراع ما لم يكن وابتداؤه، فما كان من ذلك في الدين خلافًا للسنة التي مضى عليها العمل فتلك بدعة لا خير فيها وواجب ذمها والنهي عنها والأمر باجتنابها وهجران مبتدعها إذا تبين له سوء مذهبه، وما كان من بدعة لا تخالف أصل الشريعة والسنة فتلك نعمت البدعة - كما قال عمر - لأن أصل ما فعله سنة.

*** قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في كتابه «قيام رمضان» (٥١-٥٢):**

فأما ما في صحيح البخاري من قول عمر «نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل»[(٢)]، فإنما أراد البدعة لغة على أن في «طبقات ابن سعد» (ج ٥ ص

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ٣٢١) قوله: « قال عمر: نعم البدعة »، في بعض الروايات: « نعمت البدعة » بزيادة تاء. ا. هـ.

٤٢) بسند صحيح عن نوفل بن إياس الهذلي[1] قال: «كنا نقوم في عهد عمر بن الخطاب فرقًا في المسجد في رمضان هاهنا وهاهنا، فكان الناس يميلون إلى أحسنهم صوتًا، فقال عمر: ألا أراهم قد اتخذوا القرآن أغاني، أما والله لئن استطعت لأغيرن هذا» قال: فلم يمكث إلا ثلاث ليال حتى أمر أبي بن كعب فصلى بهم. ثم قام في آخر الصفوف فقال: «لئن كانت هذه بدعة فنعمت البدعة هي»[2].

فهذا والله أعلم من باب قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١].

قلت: مراد المعلمي رحمه الله أن معنى قول عمر رضي الله عنه: «لو فرض أن هذه بدعة فنعم البدعة، ولكنها ليست بدعة».

ومعنى الآية – كما يقول ابن كثير رحمه الله – (٤ / ١٧٣):

يقول تعالى: ﴿ قُلْ ﴾ يا محمد ﴿ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ أي: لو فرض هذا لعبدته على ذلك، لأني عبد من عبيده مطيع لجميع ما يأمرني به ليس عندي استكبار ولا إباء عن عبادته، فلو فُرِض هذا لَكان هذا، ولكن هذا ممتنع في حقه، والشرط لا يلزم منه الوقوع ولا الجواز أيضًا.

---

(١) قال الحافظ في «التقريب»: مقبول من الثانية. ا. هـ، وفي «التهذيب» قال أبو جعفر ابن جرير الطبري في كتاب «تهذيب الآثار»: ونوفل هذا غير معروف في نقله العلم والآثار. ا. هـ.

(٢) قال ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٥٩): أخبرنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب عن نوفل بن إياس الهذلي قال: ... فذكره ورجاله ثقات غير نوفل ابن إياس.

وفي الآية قول آخر وهو أن «إن» نافية فيراجع من التفسير وقد توسع الشنقيطي رحمه الله في بيان معنى الآية في «أضواء البيان» (٧/ ٣٠٦):

* وقال الشيخ ابن باز رحمه الله في «فتاوى نور على الدرب» (١/ ٣١٨): في قول عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هذه»: يعنى من حيث اللغة، وإلا فالتراويح سنة مؤكدة فعلها النبي صلى الله عليه وسلم، وحث عليها ورغب فيها، فليست بدعة، بل هي سنة، ولكن سمَّاها عمر بدعة من حيث اللغة، لأنها فعلت على غير مثال سابق، لأنهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون أوزاعا في المسجد ليسوا على إمام واحد، هذا يصلي معه اثنان، وهذا يصلي ومعه ثلاثة، وهذا يصلي ومعه أكثر، وصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث ليال ثم ترك وقال: إني أخشى أن تفرض عليكم صلاة الليل فتركها خوفًا على أمته أن تفرض عليهم.

فالحاصل أن قيام رمضان سنة مؤكدة، وليست بدعة من حيث الشرع وإنما سماها عمر رضي الله عنه بدعة من ناحية اللغة.

* وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «مجموع الفتاوى والرسائل» (٥/ ١٨٢) في الجواب على قول عمر رضي الله عنه «نعمت البدعة هذه»: سماها عمر رضي الله عنه بدعة باعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ترك القيام صار الناس متفرقين يقوم الرجل لنفسه، ويقوم الرجل ومعه الرجل والرجل ومعه الرجلان، والرهط، والنفر في المسجد، فرأى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه برأيه السديد الصائب أن يجمع الناس على إمام واحد، فكان هذا الفعل بالنسبة لتفرق الناس من قبل بدعة، فهي بدعة اعتبارية إضافية، وليست بدعة مطلقة إنشائية أنشأها عمر رضي الله عنه؛ لأن هذه السنة كانت موجودة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فهي سنة لكنها تركت منذ عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - حتى أعادها عمر رضي الله عنه.

وقال في (٨/ ٢٢٥): إذًا هي بدعة نسبية باعتبار أنها تركت ثم أنشئت مرة

أخرى.

وقال في (٧/ ١٥٢):

وتسمية عمر لها بدعة تسمية لغوية، لأن البدعة لغة تَعُمُّ كل ما فعل ابتداءً من غير مثال سابق، والبدعة الشرعية: كل ما لم يدل عليه دليل شرعي، فإذا كان نص رسول الله ﷺ قد دل على استحباب فعل أو إيجابه بعد موته أو دل عليه مطلقا ولم يعمل به إلا بعد موته صح أن يسمى بدعة في اللغة لأنه عمل مبتدأ فلفظ البدعة في اللغة أعم من لفظ البدعة في «الشريعة».

وقال: في «الشرح الممتع» (٤/ ٥٨): هذه البدعة نسبية، فهي بدعة باعتبار ما سبقها، لا باعتبار أصل المشروعية، لأنها بقيت في آخر حياة الرسول ﷺ وفى خلافة أبي بكر لم تقم، فلما استؤنفت إقامتها صارت كأنها ابتداء من جديد، ولا يمكن لعمر بن الخطاب أن يثني على بدعة شرعية أبدًا، وقد قال النبي ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**»[(١)].

وقال الشيخ عبد الكريم الخضير – حفظه الله – في شريط «أحكام القيام»:

هل صلاة التراويح بدعة؟ فمدحها وسماها بدعة، فما معنى قوله: «نعمت البدعة»؟ وهل فيه مستمسك لمن قال: إن من البدع ما يمدح. والنبي ﷺ يقول: «**كل بدعة ضلالة**» يرى شيخ الإسلام أن البدعة في كلام عمر لغوية وليست شرعية وغيره يقول: هي مجاز: استعمال اللفظ في غير ما هو له. فهل التراويح بدعة لغوية – بعد أن نتفق على أنها ليست بدعة شرعية، شيخ الإسلام يميل في «اقتضاء الصراط المستقيم» على أن المراد البدعة اللغوية، فإذا عرضنا هذا الكلام على التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي عرفنا هل يمكن أن تكون بدعة

(١) مسلم (٨٦٧).

لغوية أو اصطلاحية شرعية. البدعة في اللغة: ما عمل على غير مثال سابق، والتراويح عملت على مثال سابق، أم ابتدعها عمر من قبل أن يسبق لها ذكر، عملت على مثال سابق، صلَّاها النبي ﷺ بالصحابة ، وتركها شفقة ورحمة، فليست بدعة لغوية، وليست بدعة شرعية، والبدعة في الشرع: ما عمل أو ما أحدث في الدين دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة، والتراويح سبقت شرعيتها، فليست ببدعة لا لغوية ولا شرعية، وليست بمجاز، لأنه ليس في لغة العرب مجاز على القول المحرر، وسماه ابن القيم: طاغوت، إذا لم تكن بدعة لا شرعية ولا لغوية ولا مجاز، فكيف تخرج كلام عمر ﷺ الثابت في صحيح التجاري؟ الجواب:

في علم البديع ما يسمى بالمشاكلة والمجانسة في التعبير، تجد اللفظ واحدًا والمعنى مختلفًا، جاء ما يؤيده في كلام العرب.

قالوا: اقترح شيئًا نجد لك طبخه.

قلت: اطبخوا إلى جبة وقيمصًا في النصوص جاء قوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠] فالجناية سيئة بلا شك، لكن هل معاقبة الجاني سيئة؟ ليست بسيئة ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧]، كل هذا من أساليب المشاكلة والمجانسة في التعبير، وهو ثابت في نصوص الكتاب والسنة هل في أحد قال: ابتدعت يا عمر فقال: نعمت البدعة – إن كانت هذه بدعة فنعمت البدعة وهذا تقدير.

وليس في هذا مستمسك لمن قسم البدعة إلى محمودة ومذمومة وإن قال بعض أهل العلم به استنادًا لهذا الخبر؛ لأن النص «كل بدعة ضلالة» ومنهم من قسم البدع إلى الأحكام التكليفية الخمسة، وجعلوا من البدع الواجبة: الرد على المخالفين، فهل الرد على المخالفين بدعة؟

القرآن مملوء بالرد على المخالفين، جعلوا من البدع المستحبة بناء الأربطة والمدارس.

لكن القاعدة الشرعية: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومالا يتم المستحب إلا به فهو مستحب»، فوسائل التحصيل لها حكم التحصيل فليست ببدعة تشملها القواعد الشرعية، وجعلوا من البدع المباحة التوسع في المآكل والملابس والمراكب والمباني، هذه ليست من أمور الدين ليشملها الابتداع، والابتداع إنما يكون في الدين. فليس في البدع ما يمدح، بل كل بدعة ضلالة، وقد رد الشاطبي في الاعتصام هذا القول، وقال: إنه قول مبتدع مخترع وقوض دعائمه بأقوى عبارة، المقصود أنها سنة وليست بدعة وقد أساء بعض الشراح الأدب مع عمر حينما قال: البدعة مذمومة ولو كانت من عمر، هذه إساءة أدب مع الخليفة الراشد، مثل من قال في حديث «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة»[1] قال: في هذا الحصر نظر، هذه إساءة أدب مع النبي ﷺ. ا. هـ.

وله كلام نحو هذا في شرح كتاب الصيام من زاد المستقنع.

وأما قول ابن مسعود رضي الله عنه.

فقد قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٥٨١): هو موقوف حسن، وقال العجلوني في «كشف الخفا ومزيل الإلباس» (٢/ ١٨٨): إسناده ساقط، والأصح وقفه على ابن مسعود.

وقال الألباني في «الضعيفة» (ح ٥٣٣ حـ٢/ ١٧): لا أصل له مرفوعًا وإنما ورد موقوفًا على ابن مسعود.

إذا علم هذا فالحديث لا يصح مرفوعًا وعليه فلا يجوز الاحتجاج به فضلًا

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٠٦)، ومسلم (٢٥٥٠).

عن أن تُعَارَض به الأحاديث الصحيحة القاطعة بأن كل بدعة ضلالة».

إذن فما معنى قول ابن مسعود ﷺ «ما رآه المسلمون حسنًا» أقول: أل في «المسلمون» إن كانت للاستغراق أي كل المسلمين فإجماع والإجماع حجة لا ريب فيه لكن الإجماع المعتبر هو: إجماع أهل العلم في عصر وإن كانت للجنس فيستحسن بعض المسلمين هذا الأمر ويستقبحه آخرون وعليه فلا حجة في هذا الأثر.

لكن سياق الأثر يدل على أن المقصود بالمسلمين هم الصحابة ﷺ إذ أول الأثر» إن الله نظر إلى قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه فما رآه....

فظهر أن الصحابة ﷺ هم المعنيون بالمسلمين - وهم مجمعون على وجوب لزوم الشرع ونبذ البدع -.

وأما قول الشافعي رحمه الله.

فهو إن صح عنه فلا يجوز أن يكون معارضًا لعموم حديث الرسول ﷺ، وإذا كان قول الصاحب إذا خالف قول الرسول ﷺ فليس بحجة فكيف بقول غيره؟!.

ومراد الشافعي: أن البدعة المذمومة ما لا أصل لها في الشرع ترجع إليه وأن المحمودة ما كان لها أصل من السنة ترجع إليه وإنما هي بدعة لغة لا شرعًا بدليل أنه استدل بقول عمر ﷺ «نعم البدعة هذه».

والشافعي لا يمكن أن يقول بالبدعة الحسنة كيف؟ وهو القائل: «من استحسن فقد شرع» وغير هذا من كلامه في ذم الاستحسان فمن الإنصاف أن يفسر كلام الشافعي بكلام الشافعي؛ لأن المتكلم أدرى بمقاصد كلامه من غيره،

والله أعلم.

بهذا يظهر لكل طالب للحق أن كلام النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة» على عمومه لا يخرج منه شيء.

وقد يقول قائل سلمنا بذلك ولكن ما حكم الأشياء التي تخترع ويَبْتَدِعُها الناس في أمور دنياهم هل هي بدعة وضلالة أيضًا؟

فالجواب: أما من حيث اللغة فهي بدعة إذ قد سبق أن البدعة في اللغة أعم من البدعة في الشرع.

فالبدعة في اللغة: تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق.

فهي: اسم هيئة من الابتداع وهو: الشيء المخترع لا على مثال سابق.

أما في الشرع فهي: إحداث أمر في الدين لم تدل عليه النصوص وقواعد الشريعة فإذا علمنا ذلك نقول: إن البدعة إحداث في الدين فيخرج بذلك ما أُحدِث ولم يقصد به الدين وإنما قصد به تحقيق مصلحة دنيوية، كإحداث بعض الصناعات والآلات اليوم من أجل تحقيق مصالح الناس الدنيوية.

وأيضًا فالبدعة ليس لها أصل في الشرع يدل عليها أمَّا مَا دَلَّت عليه قواعد الشرع فليس ببدعة – وإن لم ينص الشارع على عينه ومثال ذلك من واقعنا الذى نعيشه: من صنع آلة حربية كطائرة أو صاروخ أو دبابة أو غير ذلك من وسائل الحرب الحديثة قاصدًا بذلك الاستعداد لقتال الكفار والذب عن المسلمين ففعله هذا ليس ببدعة، مع أن الشرع لم ينص على عينه ولم يستخدم الرسول ﷺ مثل هذه الآلات في قتال الكفار، لكن صناعة مثل هذه الآلات داخلة تحت عموم قولة تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وهكذا بقية الأفعال، فكل ماله أصل في الشرع فهو من الشرع وليس ببدعة، والوسائل لها أحكام المقاصد.

بقي القول بأن بعض أهل العلم قسم البدع بحسب تعلقها بأعمال العباد إلى قسمين:

بدع عادية، وبدع عبادية.

فالبدع العبادية: ما كان تعلقها بنوع من أنواع العبادة.

والبدع العادية: ما كان تعلقها بالأمور العادية.

ما هو ضابط الأمور العادية؟

قال الشيخ على محفوظ في «الإبداع في مضار الابتداع» (ص ٦٣): والعادي ما لا يقصد منه التقرب إلى الله تعالى، أي أنها بحسب أصلها الموضوعة له لم يقصد بها ذلك، وإن صح فيها التقرب باعتبار أمر غير لازم لها وهي: الأمور الجارية بين الخلق في الاكتساب وسائر المحاولات الدنيوية، التي هي طرق لنيل الحظوظ العاجلة، مثل العقود على اختلافها والتصاريف المالية على تنوعها. ا. هـ.

ودخول البدع في الأمور العبادية لا خلاف فيه بين العلماء إذ الأمور العبادية إما أعمال قلبية وأمور اعتقادية وإما أعمال جوارح من قول أو فعل وكلا القسمين قد دخل فيه الابتداع.

وأما دخول البدع في الأمور العادية فقد اختلف العلماء فيه: فقال فريق من أهل العلم بدخول البدع في الأمور العادية مطلقًا وعمدة هؤلاء: أن الشريعة جاءت وافية ببيان الأمور التي بها صلاح الناس في أمور المعاش والمعاد، فالعادات والعبادات كلاهما مشروع، وكما أننا مأمورون في العبادات بألا نحدث فيها فكذلك العادات، فإذا أمكن الابتداع فيما هو عبادة أمكن فيما هو عادي من الأمور التي يقصد بها صلاح الدنيا.

وذهب فريق آخر إلى أن البدع لا تدخل في الأمور العادية مطلقا، وإنما تختص بالعبادات، وردوا على الفريق الأول بأنه لو جاز الابتداع في العاديات، لوجب أن يعد كل ما لم يكن في الصدر الأول من المآكل والمشارب والملابس والكلام والمسائل النازلة التي لا عهد بها في الزمان الأول بدعا، وهذا شنيع فإن من العوائد ما تختلف بحسب الأزمان والأمكنة والاسم وذهب الشاطبي إلى القول بالتفصيل.

فالأمور العادية لا يدخلها الابتداع إلا لما فيها من معنى التعبد، إذ كل أمر عادي لا بد أن تشوبه شائبة التعبد فهي مقيدة بأمور شرعية لا خيرة للمكلف فيها، فيصبح دخول الابتداع في الأمور العادية من هذا الوجه.

وهذا القول جمع بين القولين السابقين.

فالأمور العادية لا تدخلها البدع من حيث هي عادية، وتدخلها من حيث مخالفة القيود التي قيدها الشارع بها، ومن حيث التعبد بها أو و ضعها موضع التعبد، فكل فريق من أصحاب القولين نظر إلى الأمور العادية من وجه وأغفل الوجه الآخر.

وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين القولين.

فقد قال الشاطبي: «وإن العاديات من حيث هي عادية لا بدعة فيها ومن حيث يعتد بها، أو توضع وضع التعبد تدخلها البدعة، وحصل بذلك اتفاق القولين وصار المذهبان مذهبًا واحدًا»[١].

وبهذا يتضح لكل منصف محب للحق مريد لاتباعه أن قول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة» كلمة جامعة عامة لا يجوز لمسلم ردها أو رد شيء منها أو معارضتها

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ٩٨).

بشيء.

والواجب على المسلم الحذر من البدع كلها وألا يتعبد إلا بما شرعه الله ورسوله ﷺ وبهذا يكون جعل الرسول ﷺ إمَامًا له حقًّا. والله أعلم.

وهذه كلمات مختصرة ذكرتها لمناسبة شرح خطبة الحاجة وللتوسع في هذا الموضوع المهم يرجع إلى اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام فإنه كتاب مهم جدًّا في بابه.

و«الاعتصام» للشاطبي، و«الإبداع في مضار الابتداع»، لعلى محفوظ و«موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» لإبراهيم الرحيلي.

☐ **قوله**: «**وكل ضلالة في النار**»:

سبق بيان حكم هذه اللفظة من الناحية الحديثية وأن الراجح فيها أنها شاذة، سواء في ذلك الرواية المرفوعة والموقوفة وسبق أيضًا أن بعض أهل العلم صححها.

ولكن، ما معنى هذه الجملة: «وكل ضلالة في النار» على فرض ثبوتها؟ هل الضلالة نفسها في النار أم صاحبها هو المتوعد بالنار أم هما معًا، وهل يتحتم دخول النار؟

أما الجواب عن السؤال الأول فهذه جملة من أقوال أهل العلم عنه.

قال المناوي رحمه الله في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (١/ ٤٦٦): «وكل ضلالة في النار» أي: صائرة إليها مع فاعلها.

وقال السندي في «حاشيته على سنن النسائي» (٢/ ١٨٩): «وكل ضلالة في النار» أي: صاحبها في النار.

وقال الصنعاني في «سبل السلام» (٢/ ١٣١): «كل ضلالة في النار» المراد

صاحبها.

وقال الشيخ ابن عثيمين في «فتاوى العقيدة» (٣٧١) رقم (٢٤٨): «وكل ضلالة في النار» إن الضلالة هذه تكون سببًا للتعذيب بالنار.

وسئل الشيخ الألباني في شريط (٥٢٧) من «سلسلة الهدى والنور» (الدقيقة ٣٩):

س: ما معنى قول النبي ﷺ في أكثر من حديث: «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار؟» هل المقصود في النار هل هي وصاحبها وهل المكث فيها بقدر الفعل الذى قام فيه أم أن البدعة تكون هي نفسها في النار دون صاحبها؟

فأجاب: المقصود صاحبها، لأن البدعة ليست **أولًا** جسمًا، وإنما هو معنى قائم في بعض الأجسام.

ثانيًا: هي لا تكلف لتحرق بالنار، وهذا الحديث يشبه تمامًا قوله عليه السلام: «أزرة المؤمن إلى نصف الساق، فإن طال فإلى الكعبين فإن طال ففي النار»[(١)] يعني صاحبه في النار، وليس الإزار، لأن الإزار ....[(٢)].

كذلك البدعة هو معنى يتمثل في الإنسان من حيث إحداثه في الدين، فإذا أحدث، فحينئذٍ بسبب إحداثه هذا بدعته توصله إلى النار.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٩٧٠٩).

من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيمي عن يعقوب أو ابن يعقوب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أزرة المؤمن إلى عضلة ساقيه ثم إلى نصف ساقيه ثم إلى كعبيه، فما كان أسفل من ذلك في النار**». وإسناده صحيح.

والظاهر أن الصواب «ابن يعقوب» وهو عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة.

وللحديث طرق وألفاظ أخرى. والله أعلم.

(٢) هكذا قال الشيخ، وكأن تكملته لأن الإزار غير مكلف كما يفهم من كلامه السابق.

وأما الإجابة عن السؤال الثاني وهو هل يتحتم دخول النار لكل من ابتدع بدعة أو أحدث محدثة في الدين؟

فأسوق كلام شيخ الإسلام رحمه الله في «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ص ١٢٢) حيث قال: إن نصوص الوعيد في الكتاب والسنة كثيرة جدًّا، والقول بموجبها واجب على وجه العموم والإطلاق من غير أن يُعيِّن شخص من الأشخاص فيقال: هذا ملعون أو مغضوب عليه أو مستحق للنار لا سيما إن كان لذلك الشخص فضائل وحسنات – فإن غير الأنبياء عليهم السلام – يجوز عليهم الصغائر والكبائر مع إمكان أن يكون ذلك الشخص صديقًا أو شهيدًا أو صالحًا، كما تقدم أن موجب الذنب قد يتخلف عنه بتوبة أو استغفار أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو شفاعة أو بمحض مشيئة الله ورحمته. ا. هـ.

وثم اعتراض فقد يقول قائل: كيف تكون البدعة صغيرة أو يسيرة ومع ذلك تكون ضلالة وصاحبها في النار؟!

وقد أجاب عن هذا الاعتراض الشاطبي بقوله: كل بدعة مهما كانت صغيرة فهي ضلالة، ولا ينظر في هذا الحكم «إنها ضلالة» على ذات البدعة، وإنما ينظر إلى المكان الذى وضعت فيه البدعة، فإنها وضعت في شريعة الإسلام التي كملت وتمت، فلا مجال للاستدراك عليها، فهذا الذى ابتدع استدرك على الله – تعالى – وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم.

❊ ❊ ❊



فصل

شرح خطبة الحاجة

للشيخ / محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله تعالى

(الشريط الأول من شرح أصول الفقه)

قال ﷺ: «إن الحمد لله، نحمده ونستعينه».

الجملة الأولى وصف، والجملة الثانية فعل، يعنى أن مثل هذا التعبير يفيد أن الحمد ثابت لله ثبوتًا مستقرًّا؛ لأن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار، ثم إن القائل الذى أثنى على الله بالحمد قال: «نحمده» فثنى بالفعل.

أما «نستعينه»: فنطلب منه العون

و«نستغفره»: نطلب منه المغفرة.

العون على أمر الدنيا والآخرة، والمغفرة مغفرة الذنوب، وهى ستر الذنوب، والتجاوز عنها.

و«نتوب إليه»(١) : أي: نرجع إليه، فالتوبة: هي الرجوع إلى الله من معصيته

(١) للتوبة شروط ذكرها العلماء وهي:

– الإخلاص لله ﷻ بأن يقصد بتوبته رضا الله – تعالى – لا أن يتوب أمام الناس رياء وسمعة.

– أن يندم على ما حصل له من الذنب.

– أن يقلع عن المحرم، فإذا كانت التوبة من ترك الزكاة مثلا، فلا بد أن يخرج الزكاة، =

إلى طاعته.

وهي نوعان:

(١) توبة مطلقة.

(٢) توبة مقيدة.

=

وإذا كانت من التهاون بصلاة الجماعة فلا بد أن يصلي مع الجماعة.

وإذا كانت من الغيبة – بكسر الغين – فلا بد أن يقلع عن الغيبة.

وإذا كانت أخذ مال لا يستحقه فلا بد أن يرده إلى صاحبه، وإذا كانت من ضرب إنسان اعتدى عليه بالضرب فلابد أن يستحله أو يقول: اضربني كما ضربتك.

– أن يعزم على ألا يعود فلا يتوب توبة مؤقتة، وهنا نقول: يعزم على ألا يعود ولا نقول: أن لا يعود، لأنه لو فرضنا أن الشروط تمت ثم بعد ذلك عاد، فالتوبة الأولى صحيحة.

– أن تكون التوبة في الزمن الذي تقبل فيه، وذلك بأن تقع قبل الغرغرة قبل حضور الأجل، فإن لم تقع إلا بعد حضور الأجل فقد قال – تعالى –: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

وهذا زمن خاص باعتبار كل أحد بنفسه وكذلك أيضًا، تكون قبل طلوع الشمس من مغربها، وهذا زمن عام فإن الشمس إذا طلعت من مغربها آمن الناس كلهم وتابوا ورجعوا لكن ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

انتهى من كلام الشيخ رحمه الله في شرحه الممتع «كتاب صلاة الاستسقاء» (٥/ ٢٦٥، ٢٦٦).

قلت: بعض العلماء يذكر في شروط التوبة: رد المظالم إلى أهلها، سواء كانت حقًّا لله عز وجل، أو حقوقًا للعباد، وهو ما أشار إليه الشيخ رحمه الله في الشرط الثالث.

تنبيه: قول الشيخ رحمه الله: «ونتوب إليه» لم أقف على هذا اللفظ في حديث خطبة الحاجة، ورأيت بعض العلماء يذكره ضمن خطبة الحاجة.

فالتوبة المقيدة: هي التوبة من ذنب معين - والصحيح أنها تصح من هذا الذنب المعين، مع الإصرار على غيره.

فيكون تائبًا مصرًّا.

أما التوبة المطلقة التي يوصف بها الإنسان أنه من التوابين فهي التوبة من جميع الذنوب.

قوله: «نعوذ بالله من شرور أنفسنا»:

العوذ معناه: الاعتصام بالله ﷻ أي أعتصم بالله من شرور أنفسنا، وهل لأنفسنا شرور؟ نعم.

﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٣].

وشرور النفس تدور على أمرين:

(١) إما إزعاج إلى معصية.

(٢) وإما تثبيط عن طاعة.

هكذا دائمًا، ويقيد هذه الشرور يقيدها كمال الإيمان بالله ﷻ وكمال العقل، لأن العاطفة التي تحمل عليها النفس تقيد بهذين الأمرين:

(١) الإيمان بالله ﷻ.

(٢) وبالعقل وبالنظر في الأمور والعواقب حتى يرتدع الإنسان عن الولوغ في المعاصي، والاستمرار في ترك الواجب.

وقوله: «ومن سيئات أعمالنا»:

أيضًا الأعمال السيئة لها آثار على القلب واللسان والجوارح ولها آثار على

الفرد والمجتمع، حتى إن بعض الناس يقول: إني لأعرف آثار سيئتي في زوجتي وأهلي[(١)]، إذا صدرت منه سيئة شانت نفس زوجته أو ولده أو صاحبه عليه، أما الرزق فظاهر فإن الله يقول: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، فلها آثار أيضًا على الرزق تسد أبوابًا كثيرة من الرزق، وتوجب للإنسان أن يكون فقير القلب.

قوله: «من يهد الله فلا مضل له»:

من يهده بالفعل أو بالتقدير؟ بهما جميعا، فمن قدر الله هداه اتجه إلى الهدى، ولم يقدر أحد أن يصده، ومن هداه الله فإنه لا يستطيع أحد أن ينتشله من هذا الهدى.

«ومن يضلل فلا هادي له»:

يعني من يقدر الله ضلاله فإنه لا هادي له مهما كثر الناس الدعاة إلى الخير، فإنه لن يهتدي، والغرض من هذه الجملة من يهد ... أن ترجع إلى الله في طلب الهدى منه. والتعوذ من الضلال، وألا تعتمد على نفسك فتعجب، بل اسأل الله دائمًا الثبات، ولهذا جاء في الحديث القدسي: «**فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلاَ يَلُومَنَّ إِلاَّ نَفْسَهُ**»[(٢)].

---

(١) قال ابن الجوزي رحمه الله في «مواعظه» (١/ ١٥): قال الفضيل بن عياض: إني لأعصي الله فأعرف ذلك في خلق دابتي وجاريتي.
وكذا ذكره في «ذم الهوى» (١/ ١٨٥)، و«صيد الخاطر» (١/ ٣، ١٥).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٥-٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما روى عن الله – تبارك وتعالى – أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ... الحديث.

«أشهد أن لا إله إلا الله»:

أشهد: أقر وأوقن بهذا الشيء، إيقانا كأني أشاهده ولهذا قال: أشهد، كأنه يشاهد هذا الأمر بعينه. «أن لا إله إلا الله».

أي: لا إله حق إلا الله، وحينئذ لا يرد علينا أن الله ﷻ سمَّى أصنام المشركين آلهة، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا﴾ [الأنبياء: ٤٣]، ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ [يس: ٧٤]، ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن هذه الأشياء توصف بالألوهية، فإن قلت: كيف تجمع بين لا إله إلا الله، وبين ثبوت الألوهية لهذه؟ فالجواب: أجمع بينهما من وجهين:

أولًا: أن هذه الألوهية، إنما هي ألوهية على زعمهم، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٢] فدل على أن ما هناك آلهة حقيقة، ولكن بحسب دعواهم وزعمهم.

ثانيًا: أن الآلهة سميت آلهة؛ لأنها معبودة، وكل معبود إله، لكن آلهة باطلة ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

«وأشهد أن محمد عبده ورسوله»:

وهذان الوصفان أفضل ما يوصف بهما النبي ﷺ «عبد» وهذا باعتبار تعلقه بحق الله[1]، «ورسول»: باعتبار تعلقه بحق الناس، فهو إلينا رسول، ولله عبد،

---

(١) وصف الله – تعالى – نبيه ﷺ بالعبودية في أشرف المقامات:

أ) في مقام التحدي قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

ومن تمام عبود دينة – عليه الصلاة والسلام – قيامة بالرسالة، فإن قيامة بالرسالة من أشد ما يكون وأصعب ما يكون، ولولا أنه – عليه الصلاة والسلام – موقن بأنه عبد لله، وأنه مربوب له، ما تحمل هذا الأمر العظيم، ولكنه كان يقول حين أُدْمِيَتْ إصبعه:

هَــلْ أَنْــتِ إِلَّا إِصْــبَعٌ دَمِيــتِ وَفِي سَــبِيلِ الله مَــا لَقِيــتِ[(١)]

=

ب) وفي مقام تكريمه ﷺ بالإسراء والمعراج قال – سبحانه –: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقال سبحانه: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

ج) وفي مقام إنزال القرآن عليه قال ﷻ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

د) وفي مقام قيامه بأعباء الدعوة إلى الله، قال – تعالى –: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩].

فأفضل أوصاف الرسول ﷺ العبودية والرسالة، ولهذا قال ﷺ: «**إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ الله وَرَسُولُه**» الحديث أخرجه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (١٤٣-٢٣٦٥).

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠٢)، ومسلم (١١٢ – ١٧٩٦) من حديث جندب بن سفيان أن رسول الله ﷺ كان في بعض المشاهد قد دَمِيت إصبعه فقال:

هل أنت إلا إصبع ......

وأخرجه البخاري (٦١٤٦) بلفظ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ فَعَثَرَ فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ فَقَالَ هَلْ أَنْتِ ....

وقد ذكر ابن حجر اختلاف ألفاظ الرواة في شرح الحديث (٦١٤٦)، وقال النووي في شرح مسلم: قوله: «كان النبي ﷺ في غار فنكبت إصبعه» هذه الرواية إحدى روايات مسلم، كذا هو في الأصول «في غار»، قال القاضي عياض: قال أبو الوليد الكناني: لعله غازيًا فتصحف كما قال في الرواية الأخرى: «في بعض المشاهد»، وكما جاء في رواية البخاري «بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ» قال القاضي: وقد يراد بالغار هنا الجيش والجمع لا الغار الذي هو الكهف، فيوافق رواية بعض المشاهد، ومنه قول =

ويقول ابن القيم في مجادلة أهل الباطل والتعطيل:

فإذا أصبت ففي رضا الرحمن [(١)]

فمثل هؤلاء لا يبالون إذا أصيبوا لأنه في رضا الله ﷻ يقول رحمه الله [(٢)]:

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين، وقد سبق لنا مرارًا أن صلاة الله على عبده، ثناؤه عليه في الملأ الأعلى فهو أخص من الرحمة [(٣)].

=

علي رضي الله عنه: «ما ظنك بامرئ بين هذين الغارين» أي المعسكرين والجمعين. ا. هـ.

فائدة: في إصبع عشر لغات جمعت في قول القائل:

وهمز إصبع ثلث وثالثه ... التسع في إصبع واختم بأصبوع

ومعنى دميت: جرحت وخرج منها الدم.

(١) ذكره ابن القيم في قصيدته النونية رقم (٤٢٠٣) وصدره:

فاصبر قليلًا إنما هي ساعة ... فإذا....

(٢) يعني الشيخ ابن عثيمين رحمه الله نفسه.

(٣) قال البخاري كتاب التفسير باب قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] قال أبو العالية: صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الدعاء.

قال ابن عباس: يصلون: يبركون.

قال ابن حجر بعد أن ذكر من وصل هذين الأثرين: في قول ابن عباس: يصلون: يبركون على النبي، أي يدعون له بالبركة فيوافق قول أبي العالية لكنه أخص منه، وقد سئلت عن إضافة الصلاة إلى الله دون السلام، وأمر المؤمنين بها وبالسلام فقلت: يحتمل أن يكون السلام له معنيان التحية والانقياد فأمر به المؤمنون لصحتهما منهم، والله وملائكته لا يجوز منهم الانقياد فلم يضف إليهم دفعا للإيهام والعلم عند الله.

انتهى من الفتح بتصرف يسير.

وقد قيل: الصلاة بمعنى الرحمة، والصواب الأول لوجوه عديدة ذكرها ابن القيم رحمه الله في جلاء الأفهام وهو مهم جدا في هذه المسألة.

«آله»[(١)]: المؤمنون من قرابته.

---

(١) في أصل «آل» قولان:

١) أصله «أهل» قلبت الهاء همزة فقيل: أَأْلُ ثم سهلت الهمزة فقيل: «آل» لذا إذا صغر رجع إلى أصله فقيل: «أُهَيْل»، وهذا القول ضعَّفه ابن القيم في «جلاء الأفهام» (١/ ٢٠٣) وما بعدها من عدة وجوه.

٢) وقيل: أصله «أول» مشتق من آل يؤول إذا رجع فآل الرجل هم الذين يرجعون إليه، ويضافون إليه ويؤولهم أي يسوسهم فيكون مآلهم إليه.

وهذا القول رجحه ابن القيم – في الموضع السابق.

معنى «الآل»:

وفي معنى «الآل» قولان أيضًا:

١) قالت طائفة: يقال: آل الرجل للرجل نفسه، وآل الرجل لمن يتبعه، وآله لأهله وأقاربه.

٢)وقالت طائفة: لا يكون «الآل» إلا الأتباع والأقارب وقد ذكر ابن القيم ﵀ أدلة القولين (١/ ٢٠٦).

« آل النبي ﷺ »:

اختلف في آل النبي ﷺ على أربعة أقوال:

١) قيل: هم الذين حرمت عليهم الصدقة وفيهم ثلاثة أقوال للعلماء:

أحدها: هم بنو هاشم وبنو المطلب.

الثاني: هم بنو هاشم خاصة.

الثالث: هم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أمية وبنو نوفل ومن فوقهم إلى بني غالب.

وهذا القول في «الآل» أعني الذين تحرم عليهم الصدقة هو منصوص الشافعي وأحمد والأكثرين وهو اختيار جمهور أصحاب أحمد والشافعي.

٢) **القول الثاني**: أن آل النبي هم ذريته وأزواجه خاصة حكاه ابن عبد البر في «التمهيد» عن قوم.

=

٣) **القول الثالث**: أن آله أتباعه إلى يوم القيامة حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم، وأقدم من روى عنه هذا القول: جابر بن عبد الله ﷺ، ورواه عنه سفيان الثوري وغيره واختاره بعض أصحاب الشافعي ورجحه النووي في «شرح مسلم» واختاره الأزهري.

٤) **القول الرابع**: أن آله هم الأتقياء من أمته، حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة.

وقد ذكرها ابن القيم ؒ في «جلاء الأفهام» (١/ ٢١٠) وما بعدها وحججها، ثم قال: والصحيح هو القول الأول ويليه القول الثاني أما الثالث والرابع فضعيفان (١/ ٢٢٣).

قال: لأن النبي ﷺ قد رفع الشبهة بقوله: «**إن الصدقة لا تحل لآل محمد**»، وقوله: « **إنما يأكل آل محمد من هذا المال** » وقوله: « **اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا** » وهذا لا يجوز أن يراد به عموم الأمة قطعا، فأولى ما حمل عليه الآل في الصلاة الآل المذكورون في سائر ألفاظه ولا يجوز العدول عن ذلك..... إلى آخر كلامه – رحمه الله تعالى – وكتابه هذا فريد في بابه.

وقد رجح الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٩٢) القول الأول أيضًا، وذكر الأقوال وهي باختصار:

١) من حرمت عليهم الصدقة.

٢) المراد بآل محمد في حديث التشهد أهل بيته.

٣) المراد بآل محمد أزواجه وذريته. وجمع بين الأقوال الثلاثة أن المراد بالآل في التشهد: الأزواج ومن حرمت عليهم الصدقة ويدخل فيهم الذرية.

٤) المراد بالآل: ذرية فاطمة خاصة، حكاه النووي في شرح المهذب.

٥) قيل: هم جميع قريش.

٦) قيل المراد «بالآل»: جميع الأمة أمة الإجابة، مال إلى هذا القول مالك واختاره الأزهري. حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض الشافعية ورجحه النووي في شرح مسلم وقيده القاضي حسين والراغب بالأتقياء منهم، وعليه يحمل كلام من أطلق ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤]، وقوله ﷺ: «**إن أوليائي منكم المتقون**». انتهى من «الفتح مختصرًا».

«ومن تبعهم بإحسان»: التبعية لهؤلاء إما أن تكون بإحسان وإما أن تكون بإساءة، وهذا بخلاف من لم يتبعهم إطلاقا فالناس باعتبار تعلقهم بأصحاب الرسول الله – عليه الصلاة والسلام – ثلاثة أقسام:

* قسم نَكَبَ عن اتِّبَاعِهِم.

* وقسم اتبعهم بإحسان، وتبع آثارهم ظاهرًا وباطنًا.

* وقسم اتبعهم مع إساءة التبعية.

ونحن حينما نصلي، إنما نصلي على من اتبعهم بإحسان أما من نكب عن طريقهم، فإن هذا لا يستحق شيئًا من هذه الصلاة، وأما من تبعهم بإساءة، فإنه يستحق من هذه الصلاة بقدر اتباعه. اهـ.





فصل

في شرح الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك – حفظه الله – لخطبة الحاجة

قال الشيخ عبد الرحمن البراك – حفظه الله – في «شرح الرسالة التدمرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقد بدأ شيخ الإسلام رسالته التدمرية بخطبة الحاجة:

قوله: «الحمد لله، نحمده ونستعينه »....إلخ .

افتتح الشيخ هذا الكتاب – كما هي عادته – في أجوبته – بخطبة الحاجة، وتارة يختصر ويقول: «الحمد لله» فقط، وتارة ينشئ خطبة ويظهر فيها تحري السجع من غير تكلف وهو قليل، وهذه الخطبة تعرف بخطبة الحاجة، وهى خطبة مأثورة ليست من إنشاء الشيخ، إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه كما ذكر ذلك ابن مسعود رضي الله عنه[(١)].

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٣٩٢، ٣٩٣) برقم (٣٧٢٠، ٣٧٢١)، والنسائي في «كتاب النكاح»، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح برقم (٣٢٧٩، ٣٢٨٠)، والترمذي في «كتاب النكاح» باب ما جاء في خطبة النكاح برقم (١١٠٥)، وابن ماجه في «كتاب النكاح» باب خطبة النكاح برقم (١٨٩٢)[(١)].

(١) ما ذكر من تخريج هو لمن أعد الكتاب «شرح الرسالة التدمرية» وكذلك ما يأتي في شرح الشيخ هو له، وليس لي فيه شيء وقد أبقيته كما هو في الشرح.

ويذكر أهل العلم هذه الخطبة في باب الجمعة وفي باب النكاح تنبيهًا على شرعية هذه الخطبة عند عقد النكاح، لأن عقد النكاح ليس كغيره من العقود فيستحب العلماء قراءة هذه الخطبة عند عقد النكاح، وهذه الخطبة المأثورة رواها الإمام مسلم (١) وأهل السنن، وألفاظها متقاربة.

وهذه الخطبة من جوامع الكلم الذى أوتيه – عليه الصلاة والسلام –، فمن خصائصه أنه أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصارًا، فيأتي بالعبارة القصيرة التي تحمل معاني كثيرة، وخطبة الحاجة من هذا، فإنها قصيرة لكنها اشتملت على أصول الدين: فاشتملت على التوحيد بأنواعه الثلاثة، وإثبات القدر، وإثبات الرسالة، وفيها تفويض الأمر إلى الله سبحانه وتعالى، والالتجاء إليه (٢) ويتضح هذا بما سيأتي إن شاء الله تعالى.

قوله: «الحمد لله» : من هدي النبي – عليه الصلاة والسلام – أنه إذا خطب افتتح خطبته بالحمد والثناء على الله، والله سبحانه قد حمد نفسه وعلمنا أن نحمده، وافتتح كلامه بالحمد فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٢، ٣]، وفى الحديث القدسي: «**قال الله: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **قَالَ الله: حَمِدَنِي عَبْدِي**» الحديث (٣).

وقد اختلف أهل العلم من المفسرين وشراح الحديث في الحمد والشكر، فمنهم

---

(١) رواها الإمام مسلم في صحيحه مختصرة في كتاب الجمعة برقم (٨٦٧) عن جابر.

(٢) يراجع في الكلام على بعض معاني هذه الخطبة «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٤/ ١٢-٤٠، ١٨/ ٢٨٥-٢٩٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٩٥)، كتاب الصلاة.

من قال: الحمد والشكر شيء واحد وهو تعظيم المنعم والثناء عليه قولًا أو فعلًا.

وقال آخرون: بل بينهما فرق، فالحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري وأما الشكر فهو تعظيم المنعم على إنعامه بالقول أو الفعل، وبهذا تكون العلاقة بين الحمد والشكر العموم والخصوص الوجهي. فإن العلاقة بين الكلمات والمعاني تارة تكون العموم والخصوص، وتارة تكون المماثلة، وتارة تكون المباينة، فالعلاقة بين الإنسان والحجر المباينة، والعلاقة بين الإنسان والبشر المماثلة، لكن العلاقة بين الإنسان والحيوان العموم والخصوص المطلق، فأحدهما أعم مطلقًا، والثاني أخص مطلقًا، فتقول: كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسانا، فبعض الحيوان إنسان، وهذا أيضًا مثل العبادة والصلاة، فبينهما عموم وخصوص مطلق، أما العموم والخصوص الوجهي فضابطه أن المعنيين يجتمعان في حال، وينفرد كل منهما في حال، ويمثل أهل المنطق لهذا بالأبيض والإنسان فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض، وينفرد كل واحد منهما فالأبيض في الثلج والأسود في الإنسان الأسود، وهكذا نقول في الحمد والشكر – على القول بالفرق – وهو الصحيح، فبينهما عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في الثناء على الله باللسان بما أنعم، فتعظيمه باللسان فيما أنعم به على عباده حمد وشكر، وينفرد الشكر في التعظيم بالفعل، وينفرد الحمد في الثناء باللسان في غير مقابل نعمة، فالله تعالى هو المحمود على كل حال، محمود على السراء والضراء فحمده على السراء حمد وشكر، وحمده على الضراء حمد وليس بشكر، وعلى هذا يكون الشكر أعم من حيث الأداة، فالثناء إنما يكون باللسان، والشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح، ويستشهد العلماء لهذا بقول الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة　　　يدي ولساني والضمير المحجبا

وجاء في القرآن: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

والحمد أعم من حيث المقتضى، فالمقتضي للحمد أوسع من المقتضي

للشكر، فالمقتضي للشكر هو النعم، والمقتضي للحمد صفات الكمال مطلقًا، فالثناء على الشجاع بشجاعته والصبور بصبره حمد وليس شكرًا، لكن الثناء على الشجاع بما قام به من النصر للآخرين ومن عونه لغيره حمد وشكر(١).

و«أل» في «الحمد لله» للاستغراق، و«أل» تأتي لمعان كثيرة: للعهد الذهني والحضوري، وتأتي للجنس. والتي تأتي للجنس تارة تأتي للدلالة على الحقيقة، وتارة تأتي للاستغراق، والمراد بها هنا الاستغراق، فيكون معنى «الحمد لله» أي كل الحمد لله تعالى، والذي يستحق الحمد كله والثناء كله والتمجيد كله هو المتصف بجميع صفات الكمال، إذن فإثبات الحمد كله لله تعالى يدل على أنه هو المتصف بجميع صفات الكمال، وليس هذا إلا لله تعالى وحده، والمخلوق قد يحمد ولكن يحمد على ما عنده من المحامد، وما عنده من المحامد ليس أصيلًا فيه بل هو موهوب له، وفضل من الله سبحانه تعالى، فهو الذى يكرم من يشاء بما شاء من المحامد والفضائل. وأعظم الناس استحقاقًا للحمد أكثرهم محامد وفضائل وهو نبيا محمد ﷺ وهذا يتصل بالكلام على اسمه «محمد»، فاسمه هذا عليه الصلاة والسلام علم وصفة، فهو علم على شخصه ﷺ، ويدل أيضًا على معنى عظيم(٢).

أما المستحق للحمد كله على الإطلاق لذاته فهو الله تعالى.

ويلاحظ بهذا أن إثبات الحمد لله تعالى تضمن نوعًا من أنواع التوحيد وهو توحيد الأسماء والصفات، فهو سبحانه الذي له جميع الأسماء الحسنى والصفات

---

(١) ينظر في الفرق بين الحمد والشكر في «مدارج السالكين» (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧)، و«عدة الصابرين» (ص١٩٠، ١٩١) والفرق بين الحمد والمدح والثناء والمجد في «بدائع الفوائد» (٢/ ٩٢ -٩٦)، و«الوابل الصيب» (ص ١١٩).

(٢) ينظر «جلاء الأفهام» (ص ٨٧-١٠٧)، و«زاد المعاد» (١-٨٩).

العلى، لا شريك له في ذلك ولا شبيه، فهذا كله يتضمنه إثبات الحمد، فأسماؤه كلها حسنى، وصفاته كلها صفات كمال، وأفعاله كلها عدل وحكمة ورحمة.

قوله: «نحمده» هذا فيه توكيد للحمد الأول، فله الحمد الثابت لأن الجملة الاسمية «الحمد لله» تفيد الثبات. وله الحمد المتجدد لأن الجملة الفعلية «نحمده» تفيد التجدد. فهو تعالى المستحق للحمد كله على الإطلاق، وله منا أن نحمده حمدا متجددا في الحاضر وفي المستقبل كل بحسب ما وفقه الله تعالى، فهو سبحانه كما أثنى على نفسه وفوق ما يثني به عليه عباده، قال أعلم الخلق به ﷺ: «**أَعُوذُ بِرِضَاكَ من سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ من عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أنت كما أَثْنَيْتَ على نَفْسِك**»(١)، والعباد لا يستطيعون أن يثنوا على الله تعالى كما يستحق بذاته، لأن العباد لا يعلمون كل ما لله من الأسماء والصفات حتى الرسول ﷺ، لا يعلم كُنْهَ صفاته سبحانه وتعالى، لذلك قال – عليه الصلاة والسلام–: «**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أنت كما أَثْنَيْتَ على نَفْسِك**»، وقال عليه الصلاة والسلام في حديث الشفاعة: «**فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي ﷻ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَي أَحَدٍ قَبْلِي**»(٢). وحمد العباد لربهم بحسب علمهم به تعالى، فمن كان أعلم بأسماء الله تعالى وصفاته كان أقدر على حمده ممن ليس كذلك، ومن كان أيضًا أعلم بنعمه وأكثر استحضارًا لها كان أقدر على حمده وشكره.

قوله: «نستعينه» السين والتاء في اللغة العربية يفيدان الطلب، فقول العبد: «**أستعين الله**» بمعنى: اللهم أعني، و«**أستهديه**» بمعنى: اللهم اهدني، «**نستغفرك**»

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٥٢) كتاب الصلاة برقم (٤٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ برقم (٤٧١٢)، ومسلم بنحوه في كتاب الإيمان برقم (١٩٤).

بمعنى: اللهم اغفر لنا، فالسين والتاء للطلب في الغالب فقوله: «**نستعينه**» فيه طلب العون من الله تعالى، وطلب العون من الله يتضمن الاعتراف بتفرده تعالى بالملك وبالعطاء والمنع، والاعتراف بالفقر إليه، قال الله سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] فعلى العبد أن يعبد ربه، وعليه مع ذلك أن يتوكل عليه، وأن يستعين به، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله تعالى، وكذلك في حمدنا له، لا قدرة لنا على حمده، ولا قوة لنا أن نحمده إلا بعون منه تعالى، ولهذا قرن ذكر الحمد بذكر الاستعانة.

قوله: «**ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا**» هذا مما تضمنته هذه الخطبة وهو اللجوء إلى الله تعالى والاعتصام به سبحانه من شرين عظيمين: شر النفس وسيئات الأعمال، ولا يقي ويحفظ العبد من المخاطر والشرور إلا الله سبحانه وتعالى، فحقيق بكل مؤمن أن يلجأ إلى الله تعالى مما يخاف ويحذر.

قوله: «**ونعود بالله من شرور أنفسنا**» المراد بالنفس هنا النفس الأمارة بالسوء، فإن النفوس لها ثلاثة أحوال[1]: نفس مطمئنة، ونفس أمارة بالسوء، ونفس لوامة، وشر النفس الأمارة بالسوء دعوتها وأمرها بالسوء كما قال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣]، وما يترتب على ذلك ويتبعه.

قوله: «**وسيئات أعمالنا**» سيئات الأعمال قيل: المراد بها الأعمال السيئة، وهي المعاصي فإضافة السيئات إلى الأعمال على هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: الأعمال السيئة، وقيل: المراد بسيئات الأعمال العقوبات المترتبة على العمال، لأنها تسوء من وقعت عليه، فإضافة السيئات إلى الأعمال على هذا من إضافة

(١) يراجع كتاب «الروح» لابن القيم المسألة الحادية والعشرون (ص ٢٩٤).

المسبب إلى السبب، فالأعمال التي هي المعاصي سبب للعقوبات، فعلى الأول التعوذ من السبب الذى هو الأعمال السيئة، وعلى الثاني التعوذ من المسبب الذى هو العقوبات[1].

فمن وقاه الله شر نفسه وسوء عمله فقد أفلح ونجا، وهذان الشران هما مصدر كل سوء وشر يتضرر به العبد كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]، قال ابن القيم في هذا التعوذ:

وسل العياذ من اثنتين هما اللتان بهلك هذا الخلق كافلتان
شر النفوس وسيئ الأعمال ما والله أعظم منهما شران
ولقد أتى هذا التعوذ منهما في خطبة المبعوث بالقرآن

قوله: «**من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له**» في هذا اعتراف بتفرد الرب سبحانه وتعالى بالهداية والإضلال، فهو الذى يهدى من يشاء ويضل من يشاء، فلا هادي لمن أضل، ولا مضل لمن هدى. وهذا المعنى جاء صريحًا في القرآن، قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٦﴾ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ ﴾ [الزمر: ٣٦، ٣٧]، وقال سبحانه: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾ [الكهف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وقال سبحانه: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فالرب تعالى هو المتفرد بالهدى والإضلال، وهو المتفرد بالعطاء والمنع كما في الحديث في الذكر بعد الصلاة وفي الذكر بعد الرفع من

---

(١) يراجع كتاب «إغاثة اللهفان» (١/ ١٢٣)، و«الداء والدواء» (ص ١٧٢)، و«بدائع الفوائد» (٢/ ٢٠٨)، و«طريق الهجرتين» (ص ٩٣).

الركوع: «لَا مَانِعَ لِـمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِـمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْـجَدِّ مِنْكَ الْـجَدُّ»[1]، ففي هذا إقرار بتفرد الرب بالعطاء والمنع، ومن أنواع هذا العطاء والمنع: الهدى والضلال، ومن أدلة هذا المعنى في القرآن قوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [فاطر: ٢] وقال تعالى: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [يونس: ١٠٧].

□ والهداية نوعان:

هداية خاصة، وهداية عامة:

أما الخاصة فهي التي يعبر عنها بهداية التوفيق والإلهام، والهداية العامة هي التي يعبر عنها بهداية الدلالة والإرشاد، ومن شواهد الهداية الخاصة قوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى ﴾ [محمد: ١٧]]، وقوله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [الكهف: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦]، ومن شواهد الهداية العامة قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣]، وقوله: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ونحوها من الآيات.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (١/ ٢٨٩) كتاب صفة الصلاة برقم (٨٤٤)، باب الذكر بعد الصلاة، ومسلم (١/ ٣٤٣) كتاب الصلاة برقم (١٩٤).

والفرق بين الهدايتين من وجهين:

الوجه الأول: أن الهداية العامة عامة للخلق، وأما الهداية الخاصة فهي خاصة بالمؤمنين.

الوجه الثاني: أن الهداية العامة تكون من الرسل وأتباعهم، وأما الهداية الخاصة فليست مقدورة لهم بل هي خاصة لله ﷻ.

وفى ضوء ما تقدم تكون الهداية المذكورة في هذه الخطبة، خطبة الحاجة، من الهداية الخاصة التي تفسر بالتوفيق والإلهام. والهدى من الله سبحانه يكون بالتوفيق والإلهام، والإضلال يكون بمنع هذا التوفيق، فمن منعه الله التوفيق ولم يمنحه إياه، لزم من ذلك أن يضل، فالعبد بين التوفيق والخذلان، فمن وفقه الله اهتدى، ومن لم يوفقه ضل كما قال الله سبحانه في الحديث القدسي الذي رواه الإمام مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر «**يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ**»[(١)].

وهذا الإقرار والاعتراف يتضمن توحيد الربوبية: فإن كونه تعالى رب كل شيء يقتضى أنه المتفرد بالعطاء والمنع والهدى والإضلال، وهذا هو تحقيق توحيد الربوبية.

قوله: «**وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله**» هاتان الشهادتان هما أصل دين الإسلام كما قال النبي – عليه الصلاة والسلام – « **بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**»

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٩٤) كتاب البر والصلة، برقم (٢٥٧٧)، والترمذي (٤/ ٦٥٦) كتاب صفة القيامة، باب (٤٨).

الحديث متفق على صحته[١]، والشهادة هي العلم والإقرار بالشيء، فلا بد في الشهادة من العلم كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

ولا بد من الإقرار، فقول العبد: أشهد ألا إله إلا الله، أي: أقر وأعترف ظاهرًا وباطنًا بأنه لا إله إلا الله، فتضمنت الشهادتان الإقرار بالتوحيد الذي هو أصل دين الرسل والإقرار برسالة محمد ﷺ التي لا يتحقق إسلام العبد إلا بها مع التوحيد، كما قال ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**»[٢] الحديث. وكلمة التوحيد مركبة من نفي وإثبات، من نفي إلهية كل ما سوى الله تعالى، وإثبات الإلهية له سبحانه، إذن فالتوحيد لا يتحقق إلا بنفي وإثبات، إلا بكفر وإيمان، كفر بالطاغوت، وإيمان بالله تعالى، قال سبحانه: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقوله: «**وحده**» حال، وقوله: «**لا شريك له**» حال أيضًا، فالكلمتان حالان مؤكدتان، فـ «**وحده**» تأكيد لما تضمنته كلمة الشهادة من الإثبات، و «**لا شريك له**» تأكيد للنفي.

والمراد بالإله هنا المستحق للعبادة، أو المعبود بحق، فلا معبود بحق إلا الله وأصل معنى الإله في اللغة هو المعبود، فكل معبود سوى الله فهو معبود بالباطل، والله وحده هو المستحق للعبادة، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ١١) كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم برقم (٨)، ومسلم (١/ ٤٥) كتاب الإيمان برقم (١٦).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ١٧) كتاب الإيمان، باب ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ برقم (٢٥)، ومسلم (١/ ٥١) كتاب الإيمان برقم (٢٢).

وشهادة ألا إله إلا الله هي أصل دين الرسل من أولهم إلى آخرهم، وشهادة أن محمد رسول الله هي من أصل دين الإسلام الذي بعث الله تعالى به محمدًا ﷺ فالشهادتان هما أصل دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا ﷺ، وهما متلازمان من حيث الحكم لا تصح إحداهما إلا بالأخرى، ويعبر عن هاتين الشهادتين بالأصلين وهما التوحيد والرسالة، ولا بد في شهادة أن محمدًا رسول الله من الإقرار بأنه ﷺ عبد الله وأنه رسول الله تعالى إلى الناس كافة وأنه خاتم النبيين، كما في حديث عبادة بن الصامت ﷺ في الصحيحين مرفوعًا «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ الْعَمَلِ**»(١) وكما في التشهد: «**أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُه**»، وكما قال ﷺ: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُه**»(٢)، وهذه الشهادة للنبي – عليه الصلاة والسلام – بأنه عبد الله ورسوله هي الصراط المستقيم بين طريق الغالين وطريق الجافين في حقه – عليه الصلاة والسلام –، فإن الناس في حق الرسول ﷺ طرفان ووسط:

فريق جفوا وهم الأكثرون، فكذبوه أو قصروا في متابعته فيما جاء به، فهؤلاء فرطوا في حقه – عليه الصلاة والسلام –.

وفريق من الناس غلوا فيه فرفعوه فوق منزلته التي أنزله الله فيها، ولا شك

---

(١) أخرجه البخاري (٣/ ١٢٦٧) كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾: برقم (٣٤٣٥)، ومسلم (١/ ٧٧) كتاب الإيمان برقم (٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ١٢٧١) كتاب الأنبياء، باب واذكر في الكتاب مريم برقم (٣٤٤٥)، وابن حبان (٢/ ١٤٧).

أنه عليه الصلاة والسلام – سيد ولد آدم وأنه خاتم النبيين وأنه سيد المرسلين – صلوات الله وسلامه عليه –، لكن من الجاهلين من غلا حتى جعل له شيئًا من خصائص الإلهية والربوبية كالذي يقول:

يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم
إن لم تكن في معادي آخذًا بيدي فضلًا وإلا فقل يا زلة القدم

ويقول:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم [١]

وأقوال أهل الغلو كثيرة، فمن نسب للرسول – عليه الصلاة والسلام – شيئًا من خصائص الربوبية كتدبيره للعالم أو القدرة على كل شيء أو نسب إليه مغفرة الذنوب والنجاة من النار فقد غلا فيه.

فهو ﷺ عبد ولا يزول عنه هذا الوصف، بل إن منزلة العبودية هي أساس الشرف للرسل والمؤمنين؛ ولهذا يذكر الله تعالى نبيه بوصف العبودية في أعلى المقامات، فقال سبحانه وتعالى في مقام الإسراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقال في مقام التحدي: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] ، وقال تعالى في مقام الدعوة: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وقال سبحانه وتعالى في مقام الإنذار ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

إذن فشهادة أن محمدًا عبده ورسوله هي الوسط، وهي الصراط المستقيم بين طريق الغالين وطريق الجافين المكذبين والمفرطين في طاعته – عليه الصلاة

(١) من قصيدة البردة للبوصيري، وانظر الكلام على هذه الأبيات في تيسير العزيز الحميد، (ص ٢٢٢، ٢٢٣).

والسلام – واتباعه وتحقيق متابعته، فالشهادة بأن محمدًا عبده ورسوله تقتضي تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمرَ واجتناب ما عنه نهى وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع.

قوله: «**صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا**» الصلاة على الرسول – عليه الصلاة والسلام – هي من أفضل الأعمال. وقد أخبر الله تعالى أنه هو ملائكته يصلون على النبي ﷺ وأمر المؤمنين بذلك فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وأحسن ما قيل في تفسير الصلاة من الله والملائكة: أن الصلاة من الله ثناؤه على عبده، والله تعالى يصلي على المؤمنين، وأيضًا الملائكة تصلي على المؤمنين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤١ – ٤٣] . وجاء في الحديث الصحيح أن العبد إذا خرج من بيته إلى المسجد فجلس في المسجد ينتظر الصلاة «**لا تزال الملائكة تصلي عليه، تقول: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، ما دام في مصلاه، ما لم يحدث**»(١) ولكن لنبينا عليه الصلاة والسلام من صلاة الله تعالى وصلاة ملائكته ما يليق بمقامه، فله الحظ الأوفر والنصيب الأكبر من صلاة الله سبحانه وملائكته(٢).

---

(١) أخرجه بنحوه البخاري في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة برقم ٦٤٧ وفي باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة برقم ٥٦٩، ومسلم في كتاب المساجد برقم ٦٤٩.

(٢) ينظر: جلاء الأفهام (ص ٧٦-٨٦)، وبدائع الفوائد (١/ ٢٦).



خاتمة

هذا آخر ما وقفت عليه من ذكر ما يتصل بهذه الخطبة من تخريج أو زيادة طرق على ما ذكره الشيخ رحمه الله مع ذكر من رواها ممن لم يذكره، وشرح ألفاظ هذه الخطبة، وكذلك شروح أهل العلم لها الذين وقفت على شروحهم، وما يتصل بذلك من فوائد، وأرجو بذلك أن أكون قد قربت معاني هذه الخطبة الشريفة لأهل العلم وطلابه، وعسى أن يكون ذلك دافعًا لنشر هذه الخطبة والتحدث بها في المناسبات المختلفة.

وأسال الله – تعالى – أن يكتب لي غنمها، ويتجاوز لي عن غرمها، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتي يوم ألقاه، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب
ربيع بن زكريا بن محمد أبو هرجه
غرة المحرم ١٤٢٦ هـ
ثم أعدت النظر فيها وزدت زيادات
وقفت عليها بفضل الله تعالى
في صبيحة يوم الاثنين
٦ من ربيع الأول ١٤٣٠ هـ
الشارقة – كلباء – مسجد الخلفاء الراشدين.

❁ ❁ ❁

الفهرس

❊ ❊ ❊